جمعية البنوك في الأردن
ASSOCIATION OF BANKS IN JORDAN

تطور القطاع المصرفي الأردني

(2010 - 2000)

جمعية البنوك في الأردن

عمان – وادي صقره – شارع موسى بن نصير–بناية رقم ٦٢

ص. ب. ٩٢٦١٧٤ عمان ١١١٩٠ الأردن

هاتف : ٥٦٦٢٢٥٨ ، ٥٦٦٩٣٢٨

فاكس : ٥٦٨٧٠١١ ، ٥٦٨٤٣١٦

البريد الالكتروني: info@abj.org.jo

الموقع الالكتروني: WWW.ABJ.ORG.JO

تصميم وطباعة

Control
Design and Printing Services

Tel: 4653644 - Telefax: 4653640
e-mail: info@bestcontroldesign.com

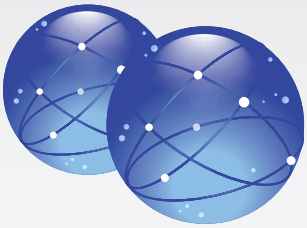

رؤيتنا

المحافظة على دورنا الريادي بكوننا من أكفأ جمعيات البنوك في المنطقة من حيث تقديم الخدمات للبنوك الأعضاء لدعم قدراتها وتمكينها من تعظيم مساهماتها في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة.

رسالتنا

نسعى إلى الارتقاء بالعمل المصرفي والنهوض به، وذلك من خلال رعاية مصالح البنوك الأعضاء، وتحقيق أعلى درجات التنسيق فيما بينهم ومع الشركاء الآخرين، وتطوير أساليب أداء الخدمات المصرفية، وتحديثها، وترسيخ مفاهيم العمل المصرفي وأعرافه، وإتباع نظم وإجراءات موحدة لهذه الغاية.

قيمنا

- **العمل المشترك:** نعمل مع الأعضاء بروح الفريق الواحد بما فيه من خدمة للمجتمع والاقتصاد الوطني.
- **التطور والحداثة:** نسعى لتطوير أساليب أداء الخدمات المصرفية وفقاً لأفضل الممارسات العالمية.
- **الابتكار والتميز:** نعمل على تطوير الأفكار الخلاقة بما يخدم الأعضاء ويضفي على خدماتهم طابع الجودة والتميز.
- **النزاهة والشفافية:** نقل المعرفة وتبادل المعلومات وفق أعلى درجات النزاهة والشفافية.
- **المهنية:** نمارس عملنا باحترافية عالية وتغطية شاملة وإحاطة تامة لكل ما يحدث في البيئة المصرفية الأردنية والعربية والعالمية.
- **المصداقية:** نتبع نهج الدقة والموثوقية ونتحرى عن مصادر معلوماتنا بدقة عالية.
- **الاستمرارية في التعلم والتدريب:** نعمل على الارتقاء بالمستوى العلمي و العملي ومواكبة كل ما هو جديد في المجالات المصرفية والمالية لكافة العاملين في الجهاز المصرفي الأردني.

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
كلمة رئيس مجلس الإدارة	١١
كلمة المدير العام	١٣
الفصل الأول: البنك المركزي الأردني والسياسة النقدية	١٥
(١-١) مقدمة	١٧
(١-٢) أدوات السياسة النقدية	١٧
(١-٣) اتجاهات السياسة النقدية من عام ٢٠٠٠ إلى تشرين الأول ٢٠١٠	١٨
(١-٤) أهم التعليمات التي أصدرها البنك المركزي الأردني للفترة من ٢٠٠٠ إلى تشرين الأول ٢٠١٠	١٩
(١-٥) أدوات الرقابة المصرفية التي يستخدمها البنك المركزي الأردني	٢٠
(١-٦) تطبيق بازل II في الأردن	٢٠
الفصل الثاني: البنوك العاملة في الأردن	٢١
(٢-١) البنوك العاملة في الأردن	٢٣
(٢-٢) عدد البنوك المرخصة	٢٤
(٢-٣) التفرع المصرفي	٢٥
الفصل الثالث: تطور مؤشرات البنوك العاملة في الأردن	٣١
(٣-١) تطور الموجودات	٣٣
(٣-٢) تطور رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	٣٤
(٣-٣) تطور التسهيلات الائتمانية	٣٦
(٣-٤) تطور الودائع	٤١
(٣-٥) مؤشرات المتانة المالية للبنوك العاملة في الأردن	٤٤
الفصل الرابع: البنوك الإسلامية العاملة في الأردن	٤٩
(٤-١) مقدمة	٥١
(٤-٢) حصة البنوك الإسلامية من الموجودات	٥١
(٤-٣) حصة البنوك الإسلامية من الودائع	٥٢
(٤-٤) حصة البنوك الإسلامية من التسهيلات	٥٤
الفصل الخامس: البنوك الأجنبية العاملة في الأردن	٥٧
(٥-١) مقدمة	٥٩
(٥-٢) حصة البنوك الأجنبية من الموجودات	٥٩
(٥-٣) حصة البنوك الأجنبية من الودائع	٦٠
(٥-٤) حصة البنوك الأجنبية من التسهيلات	٦٢

تابع / قائمة المحتويات

الجزء السادس: التركز المصرفي	**٦٥**
(٦-١) مقدمة	٦٧
(٦-٢) تركز الموجودات	٦٧
(٦-٣) تركز الودائع	٦٧
(٦-٤) تركز التسهيلات	٦٧
الفصل السابع: تحليل الأداء المقارن للبنوك العاملة في الأردن خلال عام ٢٠٠٩	**٦٩**
(٧-١) مقدمة	٧٢
(٧-٢) ترتيب البنوك حسب بعض بنود قائمة المركز المالي	٧٢
(٧-٣) ترتيب البنوك حسب بعض بنود قائمة الدخل	٧٧
(٧-٤) ترتيب البنوك حسب أهم مؤشرات الربحية	٧٩
(٧-٥) ترتيب البنوك حسب عدد العاملين	٨١
(٧-٦) ملخص لأهم المؤشرات المالية للبنوك العاملة في الأردن	٨٢
الفصل الثامن: تطور أداء البنوك المدرجة في بورصة عمان	**٨٥**
(٨-١) الرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في البورصة	٨٧
(٨-٢) حجم التداول لأسهم البنوك المدرجة في البورصة	٨٨
(٨-٣) مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك المدرجة في البورصة	٨٩
الفصل التاسع: تطور هيكل أسعار الفوائد في السوق المصرفي الأردني	**٩٣**
(٩-١) تطور أسعار الفوائد على الودائع	٩٥
(٩-٢) تطور أسعار الفوائد على التسهيلات	٩٦
(٩-٣) هامش سعر الفائدة	٩٧
(٩-٤) سعر الفائدة لأفضل العملاء	٩٨
(٩-٥) تطور أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية	٩٩
(٩-٦) تطور أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجوديبر)	١٠٠
(٩-٧) تطور سعر فائدة الإقراض والاقتراض بين البنوك لليلة واحدة (السعر الفعلي والمعلن)	١٠٢
الفصل العاشر: تقاص الشيكات	**١٠٧**
(١٠-١) مقدمة	١٠٩
(١٠ - ٢) تقاص الشيكات	١٠٩
الجزء الحادي عشر: تطور الخدمات المصرفية	**١١٣**
(١١-١) الخدمات المصرفية الجديدة	١١٥

قائمة الجداول

الرقم	اسم الجدول	رقم الصفحة
١	البنوك العاملة في الأردن كما في تشرين الأول ٢٠١٠	٢٣
٢	عدد البنوك الأردنية والأجنبية العاملة في الأردن (٢٠٠٠ - تشرين الأول ٢٠١٠)	٢٤
٣	عدد الفروع والمكاتب وأجهزة الصراف الآلي (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩)	٢٥
٤	تطور مؤشر الكثافة المصرفية (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩)	٢٥
٥	موجودات البنوك العاملة في الأردن بالمليون دينار ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠٠ - تشرين الأول ٢٠١٠)	٣٣
٦	تطور رأس المال والاحتياطيات والمخصصات (٢٠٠٠ - تشرين الأول ٢٠١٠)	٣٥
٧	إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك العاملة في الأردن ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠٠ - تشرين الأول ٢٠١٠)	٣٦
٨	تطور أصناف التسهيلات الممنوحة من البنوك المرخصة (٢٠٠٠ - تشرين الأول ٢٠١٠)	٣٨
٩	توزيع التسهيلات الممنوحة من البنوك المرخصة على القطاعات الاقتصادية (٢٠٠٠ - تشرين الأول ٢٠١٠)	٣٩
١٠	إجمالي الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠٠ - تشرين الأول ٢٠١٠)	٤١
١١	تطور أصناف الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن (٢٠٠٠ - تشرين الأول ٢٠١٠)	٤٣
١٢	توزيع الموجودات بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩)	٥١
١٣	توزيع الودائع بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩)	٥٣
١٤	توزيع التسهيلات الائتمانية بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩)	٥٤
١٥	توزيع الموجودات بين البنوك الأردنية والبنوك الأجنبية (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩)	٥٩
١٦	توزيع الودائع بين البنوك الأردنية والبنوك الأجنبية (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩)	٦١
١٧	توزيع التسهيلات الائتمانية بين البنوك الأردنية والبنوك الأجنبية (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩)	٦٢
١٨	إجمالي موجودات البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩	٧٢
١٩	التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩	٧٣
٢٠	إجمالي الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩	٧٤
٢١	حقوق الملكية في البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩	٧٥
٢٢	رأس مال البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩	٧٦
٢٣	الربح قبل الضريبة للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩	٧٧
٢٤	صافي الربح بعد الضريبة للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩	٧٨
٢٥	معدل العائد على موجودات البنوك العاملة في الأردن في عام ٢٠٠٩	٧٩
٢٦	معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك العاملة في الأردن في عام ٢٠٠٩	٨٠
٢٧	عدد العاملين في البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩	٨١

تابع / قائمة الجداول

٢٨	الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية(٢٠٠٠ – تشرين الأول ٢٠١٠)	٨٧
٢٩	حجم التداول لأسهم البنوك المدرجة في البورصة (٢٠٠٠ – تشرين الأول ٢٠١٠)	٨٨
٣٠	مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك (٢٠٠٠ – تشرين الأول ٢٠١٠)	٨٩
٣١	الوسط المرجح لأسعار الفوائد على الودائع لدى البنوك (٢٠٠٠ – تشرين الأول ٢٠١٠)	٩٣
٣٢	الوسط المرجح لأسعار الفوائد على التسهيلات الممنوحة من البنوك (٢٠٠٠ – تشرين الأول ٢٠١٠)	٩٤
٣٣	هامش سعر الفائدة (٢٠٠٠ – تشرين الأول ٢٠١٠)	٩٥
٣٤	سعر الفائدة لأفضل العملاء (٢٠٠٠ – تشرين الأول ٢٠١٠)	٩٦
٣٥	أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (٢٠٠٠ – تشرين الأول ٢٠١٠)	٩٧
٣٦	تطور أسعار فائدة الإقراض بين البنوك – الجودبير (٢٠٠٥ – تشرين الأول ٢٠١٠)	٩٩
٣٧	سعر فائدة الإقراض المرجح فيما بين البنوك لليلة واحدة (السعر المعلن والفعلي) (٢٠٠٥ – ٢٠٠٩)	١٠٠
٣٨	سعر فائدة الإقراض المرجح فيما بين البنوك (السعر المعلن والفعلي) ليلة واحدة خلال عام ٢٠١٠	١٠١
٣٩	حجم النشاط في سوق ما بين البنوك لليلة واحدة خلال عام ٢٠١٠	١٠٢
٤٠	تقاص الشيكات (٢٠٠٠ – ٢٠٠٩)	١٠٧
٤١	الشيكات المتداولة والمرتجعة	١٠٨
٤٢	الخدمات المصرفية الجديدة خلال عام ٢٠٠٩	١١٣–١١٤

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
١	تطور عدد البنوك الأردنية والأجنبية العاملة في الأردن (٢٠٠٠ - تشرين الأول ٢٠١٠)	٢٤
٢	تطور عدد الفروع داخل وخارج المملكة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩)	٢٦
٣	توزيع فروع البنوك العاملة في الأردن على محافظات المملكة كما في نهاية ٢٠٠٩	٢٦
٤	تطور عدد المكاتب داخل وخارج المملكة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩)	٢٧
٥	تطور عدد أجهزة الصراف الآلي (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩)	٢٧
٦	عدد أجهزة الصراف الآلي لكل مليون نسمة في الأردن (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩)	٢٨
٧	عدد أجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠٠ كم مربع	٢٨
٨	توزيع أجهزة الصراف الآلي في المملكة حسب المحافظة (٪)	٢٩
٩	توزيع أجهزة الصراف الآلي في المملكة حسب الإقليم (٪)	٢٩
١٠	الموجودات المحلية والأجنبية للبنوك العاملة في الأردن (٢٠٠٠ - تشرين الأول ٢٠١٠)	٣٤
١١	هيكل توزيع موجودات البنوك العاملة في الأردن كما في نهاية تشرين الأول ٢٠١٠	٣٤
١٢	تطور رأس المال والاحتياطيات والمخصصات للبنوك العاملة في الأردن (٢٠٠٠ - تشرين الأول ٢٠١٠)	٣٥
١٣	التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن حسب العملة (٢٠٠٠ - تشرين أول ٢٠١٠)	٣٧
١٤	هيكل توزيع التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل البنوك العاملة في الأردن كما في نهاية تشرين الأول ٢٠١٠	٣٧
١٥	تطور التسهيلات الائتمانية حسب أصنافها (٢٠٠٠ - تشرين الأول ٢٠١٠)	٣٨
١٦	هيكل التسهيلات الائتمانية حسب أصنافها كما في نهاية تشرين الأول ٢٠١٠	٣٩
١٧	توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن حسب القطاعات الاقتصادية (٢٠٠٠ - تشرين الأول ٢٠١٠)	٤٠
١٨	توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن حسب القطاعات الاقتصادية كما في نهاية تشرين الأول ٢٠١٠	٤٠
١٩	الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن بالعملة المحلية والعملات الأجنبية (٢٠٠٠ - تشرين الأول ٢٠١٠)	٤٢
٢٠	هيكل توزيع الودائع حسب نوع العملة كما في نهاية تشرين الأول ٢٠١٠	٤٢
٢١	هيكل توزيع الودائع حسب أصنافها كما في نهاية تشرين الأول ٢٠١٠	٤٣
٢٢	نسبة كفاية رأس المال	٤٤
٢٣	نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون	٤٥
٢٤	معدل العائد على حقوق المساهمين	٤٦
٢٥	معدل العائد على الموجودات	٤٦
٢٦	نسبة السيولة	٤٧
٢٧	توزيع موجودات البنوك العاملة في الأردن بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩)	٥٢
٢٨	توزيع موجودات البنوك العاملة في الأردن بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية لعام ٢٠٠٩	٥٢
٢٩	توزيع ودائع البنوك العاملة في الأردن بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩)	٥٣

تابع / قائمة الأشكال

٣٠	توزيع ودائع البنوك العاملة في الأردن بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية لعام ٢٠٠٩	٥٤
٣١	توزيع التسهيلات الائتمانية بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية (٢٠٠٠ – ٢٠٠٩)	٥٥
٣٢	توزيع التسهيلات الائتمانية بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية لعام ٢٠٠٩	٥٥
٣٣	توزيع موجودات البنوك العاملة في الأردن بين البنوك الأردنية والبنوك الأجنبية (٢٠٠٠ – ٢٠٠٩)	٦٠
٣٤	توزيع موجودات البنوك العاملة في الأردن بين البنوك الأردنية والبنوك الأجنبية لعام ٢٠٠٩	٦٠
٣٥	توزيع الودائع بين البنوك الأردنية والبنوك الأجنبية (٢٠٠٠ – ٢٠٠٩)	٦١
٣٦	توزيع الودائع بين البنوك الأردنية والبنوك الأجنبية لعام ٢٠٠٩	٦٢
٣٧	توزيع التسهيلات الائتمانية بين البنوك الأردنية والبنوك الأجنبية (٢٠٠٠ – ٢٠٠٩)	٦٣
٣٨	توزيع التسهيلات الائتمانية بين البنوك الأردنية والبنوك الأجنبية لعام ٢٠٠٩	٦٣
٣٩	التركز المصرفي في عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠٩	٦٧
٤٠	ملخص لأهم المؤشرات المالية للبنوك العاملة في الأردن	٨٢
٤١	الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية (٢٠٠٠ – تشرين أول ٢٠١٠)	٨٧
٤٢	حجم التداول (٢٠٠٠ – تشرين الأول ٢٠١٠)	٨٨
٤٣	نسبة مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك (٢٠٠٠ – تشرين الأول ٢٠١٠)	٨٩
٤٤	تطور أسعار الفائدة على الودائع بأصنافها (٢٠٠٠ – تشرين الأول ٢٠١٠)	٩٣
٤٥	تطور أسعار الفائدة على التسهيلات بأصنافها (٢٠٠٠ – تشرين الأول ٢٠١٠)	٩٤
٤٦	هامش سعر الفائدة (٢٠٠٠ – تشرين الأول ٢٠١٠)	٩٥
٤٧	سعر الفائدة لأفضل العملاء (٢٠٠٠ – تشرين الأول ٢٠١٠)	٩٦
٤٨	تطور أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (٢٠٠٠ – تشرين الأول ٢٠١٠)	٩٨
٤٩	تطور أسعار فائدة الإقراض بين البنوك – الجودبير (٢٠٠٥ – تشرين الأول ٢٠١٠)	٩٩
٥٠	أسعار فائدة الإقراض فيما بين البنوك (المعلنة والفعلية) ليلة واحدة (٢٠٠٥ – ٢٠٠٩)	١٠٠
٥١	أسعار فائدة الإقراض فيما بين البنوك (المعلنة والفعلية) ليلة واحدة خلال عام ٢٠١٠	١٠١
٥٢	تطور مجموع المبالغ المقرضة في سوق ما بين البنوك لليلة واحدة خلال عام ٢٠١٠	١٠٢
٥٣	تطور عدد عمليات الإقراض والاقتراض في سوق ما بين البنوك لليلة واحدة خلال عام ٢٠١٠	١٠٣
٥٤	نسبة قيم الشيكات المعادة إلى الشيكات المقدمة للتقاص	١٠٩
٥٥	نسبة عدد الشيكات المعادة إلى الشيكات المقدمة للتقاص	١٠٩

كلمة رئيس مجلس الإدارة

في الوقت الذي أبدى فيه الاقتصاد الوطني تأثراً واضحاً بتبعات الأزمة المالية العالمية خلال العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠، والذي انعكس من خلال ارتفاع عجز الموازنة وتراجع الإيرادات العامة وتفاقم المديونية بالقيمة المطلقة وارتفاع معدلات البطالة وتباطؤ معدل النمو الاقتصادي إلى ما دون ٣ بالمائة، فقد استطاع القطاع المصرفي الأردني أن يخرج من تداعيات الأزمة المالية العالمية بقوة وثبات جاوزا كل التوقعات، وظل محافظاً على متانته واستقراره، واستطاع تسجيل نمواً مطرداً في كافة مؤشراته المالية الرئيسية.

فقد شهدت موجودات البنوك العاملة في الأردن نمواً ملحوظاً لتصل إلى ٣٤,٣ مليار دينار في نهاية تشرين الأول ٢٠١٠. كما ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن إلى ١٤,٢ مليار دينار في نهاية تشرين الأول ٢٠١٠. كذلك ارتفع رصيد الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن ليبلغ ٢٢,٢ مليار دينار في نهاية تشرين الأول ٢٠١٠.

وعلى صعيد مؤشرات المتانة المالية للبنوك العاملة في الأردن، فقد أثبتت نسب كفاية رأس المال قوة القطاع المصرفي الأردني بتسجيلها مستويات أعلى من الحد الأدنى المطلوب وفقاً لتعليمات البنك المركزي ومعايير بازل (٢). كما أن نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون بقيت عند مستويات مقبولة ولم تتجاوز مستوى ٨ بالمائة حتى نهاية حزيران ٢٠١٠. وبالنسبة لسيولة البنوك العاملة في الأردن فقد ارتفعت نسبتها وبهامش كبير عن متطلبات البنك المركزي لتصل إلى ١٥٩,٥ بالمائة في نهاية حزيران ٢٠١٠.

أما مؤشرات الربحية، فقد أظهرت بعض التراجع في عام ٢٠٠٩ وفي النصف الأول من عام ٢٠١٠ مقارنةً مع السنوات السابقة. ويأتي هذا التراجع في مؤشرات الربحية نتيجةً لقيام البنوك باقتطاع جزءٍ من أرباحها على شكل مخصصات تدني التسهيلات الائتمانية وذلك بهدف تعزيز قدرتها على مواجهة المخاطر الائتمانية التي قد تتعرض لها في ظل التباطؤ الاقتصادي في الأردن وحالة عدم التأكد من قدرة بعض العملاء على السداد.

وأخيراً، فإن الأمل لازال معقوداً على العام الجديد ٢٠١١ والذي نتمنى فيه للاقتصاد الأردني بمختلف قطاعاته أداءً أفضل لينعكس في النهاية على نشاط القطاع المصرفي بشكلٍ عام.

مروان عوض

رئيس مجلس الإدارة

كلمة المدير العام

انطلاقـاً من حرصـ جمعية البنــوك في الأردن على توفير أحـدث المعلومات والبيانات والمؤشرات حول القطاع المصرفي الأردني، فقد ارتأينا أن نصدر الطبعة الرابعة من دراسة «تطور القطاع المصرفي الأردني» لتضيف إلى سابقاتها تحديثاً لجميع البيانات ولأقرب تاريخ متوفر.

ووفقاً للمنهجية المتبعة في الطبعات السابقة من هذه الدراسة، فقد تم تقسيم هذه الطبعة إلى أحدى عشر فصلاً، حيث تناول الجزء الأول دور البنك المركزي الأردني في إدارة السياسـة النقديـة، وتناول الجزء الثاني واقـع البنوك العاملة في الأردن مـن حيـث الهيـكل وتطور عـدد البنوك والفـروع. أما الجـزء الثالث فبحث في تطور الموجودات، ورأس المال والاحتياطيات والمخصصـات، والودائع، والتسهيلات، ومؤشرات المتانة المالية. وتناول الجزءان الرابع والخامس حصص البنوك التجارية والبنوك الإسلامية وحصص البنوك الأردنية والبنوك غير الأردنية من إجمالي الموجودات والودائع والتسـهيلات للقطاع المصرفي الأردني. وتطرق الجزء السادس لموضوع التركز في السوق المصرفي الأردني من خلال اسـتعراض حصـص أكبر ثلاثة بنوك من حيث الموجودات والودائع والتسـهيلات. أما الجزء السـابع فتناول تحليل الأداء المقارن للبنوك العاملة في الأردن خلال عام ٢٠٠٩ وذلك وفقاً لمجموعة من المؤشرات المالية. وفي الجزء الثامن تم التطرق لأداء البنوك المدرجة في بورصة عمان من حيث الأرقام القياسية لأسعار الأسهم وحجم التداول ومساهمة غير الأردنيين في البنوك المدرجة في البورصـة. وتناول الجزء التاسـع تطور هيكل أسـعار الفوائد في السوق المصرفي الأردني، فيما بحث الجزء العاشر تقاص الشيكات والجزء الحادي عشر في تطور الخدمات المصرفية.

وإننا إذ نصدر هذه الدراسة لنأمل أن تسهم في تسليط المزيد من الضوء على أداء الجهاز المصرفي الأردني خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، خاصة في ظل ما شهدته هذه الحقبة من أزمات مالية واقتصادية عصفت بمعظم دول العالم، كما نأمل أن تكون هذه الدراسة مرجعاً وافيا لكل ذوي العلاقة والمهتمين.

الدكتور عدلي قندح

المدير العام

الفصل الأول

البنك المركزي الأردني والسياسة النقدية

(١-١) مقدمة

(١-٢) أدوات السياسة النقدية

(١-٣) اتجاهات السياسة النقدية من عام ٢٠٠٠ إلى تشرين الأول ٢٠١٠

(١-٤) أهم التعليمات التي أصدرها البنك المركزي الأردني للفترة من ٢٠٠٠ إلى تشرين الأول ٢٠١٠

(١-٥) أدوات الرقابة المصرفية التي يستخدمها البنك المركزي الأردني

(١-٦) تطبيق بازل II في الأردن

(١-١) مقدمة

تأسس البنك المركزي الأردني عام ١٩٦٤ كشخصية اعتبارية مستقلة ذات رأس مال مملوك بالكامل من قبل الحكومة الأردنية. ويقوم البنك المركزي بعدد كبير من المهام لعل أبرزها إصدار أوراق النقد والمسكوكات في المملكة، والحفاظ على الاستقرار النقدي، وتوفير السيولة اللازمة للبنوك المرخصة وإدارة احتياطيات البنوك، كما يسعى إلى تعزيز سلامة مؤسسات الجهاز المصرفي من خلال أساليب الرقابة المختلفة. كذلك يقوم البنك المركزي بحفظ وإدارة احتياطي المملكة من الذهب والعملات الأجنبية والعمل كبنك ومستشار للحكومة.

ويعمل البنك المركزي الأردني على تحقيق ثلاثة أهداف وطنية تشتمل على المساهمة في ضمان الاستقرار النقدي والمالي، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة. وفي سبيل تحقيق ذلك، قام البنك المركزي الأردني بصياغة ستة أهداف مؤسسية تتضمن على:

١- **المحافظة على الاستقرار النقدي في المملكة:** وذلك بالمحافظة على استقرار معدلات التضخم وسعر الصرف، و إيجاد هيكل أسعار فائدة ومستويات سيولة تتوافق مع حجم النشاط الاقتصادي، وتوفير البيئة المناسبة لحشد المدخرات وتمويل الاستثمار، والاحتفاظ باحتياطيات المملكة من العملات الاجنبية والذهب وإدارتها.

٢- **ضمان قابلية تحويل الدينار:** وذلك بتلبية احتياجات السوق المحلي من العملات الأجنبية، والاحتفاظ باحتياطيات المملكة من العملات الأجنبية والذهب وإدارتها، و مراقبة أسعار الصرف وأعمال الصرافين.

٣- **المحافظة على سلامة ومنعة الجهاز المصرفي:** وذلك من خلال التحقق من صحة أعمال وأداء مؤسسات الجهاز المصرفي وسلامة مراكزها المالية ومدى التزامها بتطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية وفق تعليمات البنك المركزي.

٤- **المحافظة على نظام مدفوعات وطني آمن ومتطور:** من خلال إدارة نظام التسويات الإجمالية الفوري (RTGS)، وتقاص وتسوية الشيكات المصرفية الصادرة والواردة من خلال نظام المقاصة الالكترونية للشيكات.

٥- **المحافظة على الثقة والأمان في النقد الأردني:** وذلك بتوفير مواصفات أمنية عالية في النقد المصدر مع المحافظة على جودة أوراق النقد المصدرة وسحب غير الصالح من التداول ومتابعة عمليات تزييف العملة الوطنية وضبطها، وتأمين السوق الأردني بكميات كافية من أوراق النقد والمسكوكات.

٦- **نشر وتعميق المعرفة المالية والمصرفية:** وذلك بتوفير مصادر المعلومات ونشر البيانات والتقارير وحملات التوعية.

(١-٢) أدوات السياسة النقدية

اعتمد البنك المركزي الأردني في إدارته للسياسة النقدية في المملكة على نوعين من الأدوات هي الأدوات المباشرة (التقليدية) والأدوات الغير مباشرة.

١- الأدوات المباشرة (التقليدية):

اعتمد البنك المركزي وحتى بداية تسعينيات القرن الماضي على الأدوات التقليدية المباشرة في إدارة السياسة النقدية في المملكة ولغايات ضبط حجم ونمو السيولة في الاقتصاد الوطني. وقد تمثلت هذه الأدوات في سعر إعادة الخصم ونسبة الاحتياطي الإلزامي، بالإضافة إلى فرض سقوف مباشرة على التوسع الائتماني في بعض الأحيان. كذلك لجأ البنك المركزي خلال تلك الفترة إلى الإجراءات الإدارية للتأثير على هيكل الائتمان المصرفي وكلفته من خلال تحديد أسعار الفوائد على القروض والودائع وإلزام البنوك بتوجيه جزء من محفظتها المالية نحو استثمارات معينة.

٢- الأدوات غير المباشرة:

بعد أن أثبتت التجربة بأن استخدام البنك المركزي للأدوات التقليدية المباشرة لم يكن بالفعالية المطلوبة للتأثير على حجم السيولة في الاقتصاد الوطني، كما أن استخدامها أحدث تشوهات تسعيرية وهيكلية في القطاع المصرفي وبالتالي أسهمت في تقليل كفاءة تخصيص الموارد في الاقتصاد الوطني، عمد البنك المركزي منذ نهاية عام ١٩٩٣ لإتباع الأسلوب غير المباشر في إدارة السياسة النقدية وذلك من خلال عمليات السوق المفتوحة، وهو الأسلوب الأكثر شيوعاً في إدارة السياسة النقدية لدى البنوك المركزية في الدول المتقدمة. وقد استخدم البنك المركزي في ذلك شهادات الإيداع التي أصدرها خصيصاً لهذه الغاية كأداة لإدارة السيولة المحلية. فإصدار شهادات الإيداع يساعد على امتصاص السيولة الزائدة في الاقتصاد الوطني وبالتالي منعها من التأثير على مستوى الأسعار وعلى سعر الصرف. وفي المقابل، تساعد عمليات إعادة شراء شهادات الإيداع في ضخ السيولة إلى الاقتصاد الوطني عند اللزوم، فضلاً عن دورها في تسهيل مهمة البنوك في إدارة محافظها المالية في الأجل القصير. وإلى جانب شهادات الإيداع، يستخدم البنك المركزي ايضاً أدوات سعر إعادة الخصم ونافذة الإيداع لليلة واحدة في إدارته للسياسة النقدية.

(١-٣) اتجاهات السياسة النقدية من عام ٢٠٠٠ إلى تشرين الأول ٢٠١٠

السنة	أهم السياسات النقدية
٢٠٠٠	تبني البنك المركزي سلسلة من الإجراءات والتدابير النقدية الهادفة إلى توفير حجم ملائم من السيولة المحلية لتعزيز النشاط الاقتصادي في المملكة وبما يكفل استقرار سعر الصرف واحتواء الضغوط التضخمية، بالإضافة إلى تعزيز منعة وسلامة الجهاز المصرفي الأردني. وفي هذا الصدد أجرى البنك المركزي تخفيضات تدريجية على أسعار الفائدة على أدواته النقدية الرئيسية، كما خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي.
٢٠٠١	حافظت السياسة النقدية على استقرار أسعار صرف الدينار الأردني والمستوى العام للأسعار، بالإضافة لضمان هيكل ملائم لسعر الفائدة. واستخدم البنك المركزي في ذلك الأدوات غير المباشرة والمتمثلة أساساً بشهادات الإيداع. كذلك خفض البنك المركزي أسعار الفائدة على أدواته النقدية.
٢٠٠٢	استمر البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية للمحافظة على استقرار أسعار صرف الدينار مقابل الدولار وضبط مستوى الأسعار ضمن مستوى متدني، بالإضافة لتوفير أسعار فائدة أكثر ملائمة للظروف المحيطة. واستخدم البنك المركزي عمليات السوق المفتوحة من خلال شهادات الإيداع. كذلك استمر البنك المركزي في خفض أسعار الفائدة على أدواته النقدية.
٢٠٠٣	حرص البنك المركزي على تحقيق الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار المستوى العام للأسعار وتوفير هيكل أسعار فائدة تنسجم مع الظروف الاقتصادية المحلية والعالمية. وقد واصل البنك المركزي استخدامه لعمليات السوق المفتوحة من خلال شهادات الإيداع. وأجرى كذلك عدة تخفيضات في أسعار الفائدة على مختلف أدواته النقدية. كما واصل البنك المركزي إجراءاته في تعزيز سلامة ومنعة الجهاز المصرفي الأردني وذلك من خلال رفع الحد الأدنى لرؤوس أموال البنوك المرخصة ومراعاة كل من مخاطر السوق ومخاطر البلد عند احتساب معدل كفاية رأس المال. كذلك تم تنفيذ المرحلة الأخيرة من نظام المدفوعات الوطني والمتعلقة بالدفع مقابل الدفع والهادفة لتقليص مخاطر السيولة فيما بين البنوك.
٢٠٠٤	عمل البنك المركزي على رفع أسعار الفائدة على أدوات سياسته النقدية عدة مرات خلال العام وذلك تماشياً مع تطورات أسعار الفائدة في أسواق النقد العالمية. كما واصل البنك المركزي إجراءاته في تطوير ورفع كفاءة الجهاز المصرفي الأردني وذلك من خلال إصدار تعليمات جديدة لتنظيم عملية الوجود المصرفي الأردني في الخارج، وتنظيم أعمال التحويل الالكتروني للأموال.
٢٠٠٥	تماشياً مع تطورات أسعار الفائدة في أسواق النقد العالمية قام البنك المركزي برفع أسعار الفائدة على أدوات سياسته النقدية عدد من المرات خلال العام، كما انخفض الرصيد القائم لشهادات الإيداع. وقد انعكست سياسات البنك المركزي في ارتفاع السيولة المحلية والسيطرة على التضخم ضمن معدلات مقبولة. كما واصل البنك المركزي إجراءاته في تعزيز منعة الجهاز المصرفي الأردني وذلك من خلال اتخاذه لعدد من الإجراءات والتدابير الإضافية لتنظيم أعمال البنوك وزيادة قدرتها على مواكبة المستجدات التي تشهدها الصناعة المصرفية عالمياً وخاصة مقررات لجنة بازل II.
٢٠٠٦	استمر البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية وقام برفع أسعار الفائدة على أدوات سياسته النقدية عدد من المرات خلال العام. كما اتخذ البنك المركزي مزيداً من الإجراءات لرفع سوية الجهاز المصرفي وتعزيز قدرته على إدارة المخاطر استناداً إلى أفضل الممارسات العالمية وخاصة مقررات لجنة بازل II.
٢٠٠٧	استمر البنك المركزي في استخدام الأدوات غير المباشرة والمتمثلة أساساً بشهادات الإيداع. كذلك أجرى البنك تعديلاً على هيكل سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء بحيث سمح ذلك للبنوك المرخصة بتنفيذ اتفاقيات إعادة الشراء مع البنك المركزي لليلة واحدة بدلاً من أسبوع.
٢٠٠٨	اتسمت السياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي الأردني بالمرونة والتفاعل مع التطورات الاقتصادية المحلية وتداعيات الأزمة المالية العالمية التي أعقبت ارتفاع أسعار المواد الأساسية. وقد حرص البنك على تحقيق أكبر قدر من التوازن بين احتواء الضغوط التضخمية وحماية سعر الصرف من جهة، وبين حفز النشاط الاقتصادي من جهة أخرى. وقد واصل البنك المركزي استخدام شهادات الإيداع لضبط وتنظيم حجم السيولة المحلية، كما قام البنك بتخفيض أسعار الفائدة مرتين على كافة أدوات السياسة النقدية، كما تم تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي. كذلك اتخذ البنك المركزي مزيداً من الإجراءات لرفع سوية الجهاز المصرفي وتعزيز قدرته على إدارة المخاطر استناداً إلى أفضل الممارسات العالمية وخاصة مقررات لجنة بازل، كما اتخذ العديد من الإجراءات الاحترازية التي ساهمت في تجنيب البنوك المحلية للمخاطر التي شهدتها المصارف العالمية، ومن هذه الإجراءات التوقف عن إصدار شهادات الإيداع اعتباراً من ٢٠٠٨/١٠/٢٦.
٢٠٠٩	اتبع البنك المركزي خلال عام ٢٠٠٩ سياسات نقدية توسعية ومتدرجة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاقتصاد الوطني، مع المحافظة في الوقت ذاته على تعزيز أركان الاستقرار النقدي في المملكة. حيث قام البنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية ثلاث مرات خلال عام ٢٠٠٩ وبواقع ٥٠ نقطة أساس في كل مرة. كما تم تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي على مرحلتين لتصل إلى ٧٪. كما واصل البنك المركزي إيقاف إصدار شهادات الإيداع بهدف تعزيز السيولة المحلية في الاقتصاد الوطني.
تشرين الأول ٢٠١٠	قام البنك المركزي الأردني خلال العشرة شهور الأولى من عام ٢٠١٠ بتخفيض سعر الفائدة على أدوات السياسة النقدية بواقع ٥٠ نقطة أساس. كذلك لم يصدر البنك المركزي أية شهادات إيداع خلال الفترة المنقضية من عام ٢٠١٠.

(١-٤) أهم التعليمات التي أصدرها البنك المركزي الأردني للفترة من ٢٠٠٠ إلى تشرين أول ٢٠١٠

قام البنك المركزي الأردني بإصدار عدد من التعليمات التي تنظم العمل المصرفي وتعزز مناعة ومتانة الجهاز المصرفي الأردني. وفيما يلي نستعرض أبرز التعليمات التي قام البنك المركزي بإصدارها خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى تشرين الأول ٢٠١٠.

٢٠٠٠

- تعليمات تملك العقارات.
- تعليمات تملك البنوك لشركات تأمين.

٢٠٠١

- تعليمات ممارسة البنوك لأعمالها بوسائل إلكترونية.
- تعليمات خدمات البونـدد.
- تعليمات حدود الائتمان «تركزات الائتمان».

٢٠٠٢

- تعليمات تملك البنوك للأسهم والحصص في رؤوس أموال الشركات.
- تعليمات الفوائد على الودائع والتسهيلات.

٢٠٠٣

- تعليمات الحد الأدنى لرأس مال البنوك العاملة في الأردن.
- تعليمات رأس المال التنظيمي وكفاية رأس المال.

٢٠٠٤

- تعليمات أعمال التحويل الإلكتروني للأموال.
- تعليمات التواجد المصرفي الخارجي للبنوك الأردنية.
- تعليمات الاحتياطي النقدي الإلزامي.

٢٠٠٥

- تعليمات وحدة الشيكات المرتجعة.
- تعليمات ترخيص وكيل التأمين وتنظيم أعماله ومسؤولياته.
- تعليمات الغرامات النقدية على مخالفات التركزات الائتمانية والتسهيلات بالعملات الأجنبية.
- تعليمات الغرامات النقدية على استثمارات البنوك في الأسهم.

٢٠٠٦

- أصول وقواعد العمل والتعليمات الخاصة بالمقاصة الإلكترونية.
- تعليمات إدارة موجودات / مطلوبات البنوك بالعملات الأجنبية.
- تعليمات التعامل بالعملات الأجنبية والمعادن الثمينة الرئيسية على أساس الهامش لصالح العملاء.
- تعليمات مراقبة الامتثال.
- تعليمات أسهم الخزينة.
- تعليمات خطة استمرارية العمل.
- تعليمات تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب مخصص التدني واحتياطي المخاطر المصرفية العامة.
- تعليمات مراقبة الامتثال (Compliance).
- تعليمات إدارة موجودات/مطلوبات البنوك بالعملات الأجنبية.

٢٠٠٧

- تعليمات إدارة وتسويق المحافظ والصناديق الاستثمارية بالعملات الأجنبية لصالح العملاء.
- تعليمات أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- تعليمات السيولة القانونية.
- تعليمات الانتشار المصرفي الداخلي للبنوك المرخصة.
- تعليمات معدلة لتعليمات أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- تعليمات الحاكمية المؤسسة للبنوك في الأردن.

٢٠٠٨

- تعليمات السيولة القانونية للبنوك الإسلامية.
- تعليمات معدلة لتعليمات السيولة حسب سلم الاستحقاق.
- تعليمات السيولة حسب سلم الاستحقاق للبنوك الإسلامية.
- تعليمات نسبة التوظيفات بالدينار الأردني الى مصادر الأموال بالدينار الأردني.
- تعليمات معدلة لتعليمات تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب مخصص التدني واحتياطي المخاطر المصرفية العامة.
- تعليمات مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٢٠٠٩

- تعليمات تملك مصلحة مؤثرة في رؤوس أموال البنوك الأردنية.
- تعليمات اختبارات الأوضاع الضاغطة.

تشرين الأول ٢٠١٠

- تعليمات مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تعليمات تملك المصلحة المؤثرة.

(١-٥) أدوات الرقابة المصرفية التي يستخدمها البنك المركزي الأردني

يقوم البنك المركزي بممارسة دوره الرقابي على البنوك العاملة في الأردن من خلال عدد من الوسائل والتي تتضمن على:

١- **الترخيص:** حيث ينفرد البنك المركزي الأردني بسلطة ترخيص البنوك وتفرعها داخل وخارج المملكة.

٢- **الرقابة المكتبية:** يقوم البنك المركزي بمراقبة ومتابعة الأوضاع المالية للبنوك من خلال تزويده بالبيانات والمعلومات بشكل دوري، حيث يتم تحليل هذه البيانات واحتساب أهم النسب والمؤشرات المالية للوقوف على الوضع المالي للبنوك ومعرفة مدى تقيدها بالقوانين والأنظمة والتعليمات.

٣- **الرقابة الميدانية:** وتتضمن على القيام بزيارات ميدانية للبنوك للتأكد من التزامها بالقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة، بالإضافة إلى تقييم أوضاع البنوك بشكل شامل خاصة النواحي الإدارية والنوعية التي لا يمكن تقييمها من خلال القوائم والتقارير المالية مثل نوعية الإدارة وكفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن البنك المركزي يستخدم نظام CAMEL لتقييم البنوك المحلية.

(١-٦) تطبيق بازل II في الأردن

تم في عام ٢٠٠٥ تشكيل لجنة عليا برئاسة نائب محافظ البنك المركزي وعضوية عدد من المدراء العامين للبنوك انبثق عنها لجنة فنية ولجان عمل فرعية مشتركة من البنك المركزي والبنوك يختص كل منها بأحد جوانب المعيار الجديد، وتتضمن هذه اللجان على لجنة مخاطر الائتمان، ولجنة مخاطر السوق، ولجنة مخاطر التشغيل، ولجنة انضباط السوق، ولجنة المراجعة الإشرافية.

وقد تم اتخاذ القرار بالبدء بتطبيق معيار بازل II اعتباراً من بيانات الربع الأول من عام ٢٠٠٨ على أن يكون عام ٢٠٠٧ فترة للتطبيق التجريبي. وكمرحلة أولى تم تطبيق الأساليب البسيطة التي أتاحتها مقررات كفاية رأس المال بازل II، وتتضمن على تطبيق الأسلوب المعياري فيما يتعلق بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق، وتطبيق أسلوب المؤشر الأساسي لقياس مخاطر التشغيل، على أن يتم الانتقال خلال فترة أقصاها خمس سنوات من بداية التطبيق الفعلي إلى أساليب أكثر تقدماً لقياس المخاطر أعلاه.

وقامت اللجان بإعداد تعليمات مخاطر الائتمان، ومخاطر التشغيل، ومخاطر السوق. كما اصدر البنك المركزي الأردني تعليمات نطاق التطبيق التي توضح مكونات رأس المال التنظيمي في معيار بازل II.

وبالنسبة للتطبيق الفعلي للمعيار الجديد، فقد أصدر البنك المركزي تعليماته للبنوك لتزويده بنماذج كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات بازل II اعتباراً من بيانات الربع الأول من عام ٢٠٠٨، مع الاستمرار بتزويده بنماذج الكفاية حسب بازل I وبشكل موازي حتى تاريخ ٢٠٠٩/٣/٣١. وقد بدأ البنك المركزي بعمليات التحقق من صحة الاحتساب وفقاً لمتطلبات التعليمات الجديدة من خلال إرسال فريق متخصص قام بعمل فحصاً ميدانياً لبيانات (١٥) بنكاً لغاية شهر ٢٠٠٨/٩ ويجري العمل حالياً على استكمال ذلك لدى باقي البنوك.

أما من حيث أهم الصعوبات والتحديات التي تواجه البنوك والسلطات الرقابية عند تطبيقها للمعيار الجديد، فتتمثل في غياب شركات التصنيف الائتماني المحلية مما يحد من قدرة البنوك على الاستفادة من الأوزان التفضيلية للعملاء الحاصلين على تصنيف ائتماني مرتفع، كذلك قلة عدد العملاء المصنفين من قبل شركات التصنيف الائتماني الخارجية، بالإضافة إلى حداثة إدارات المخاطر في بعض البنوك وخاصة الصغيرة منها، والحاجة إلى الارتقاء بكفاءة العاملين في البنوك وفي السلطات الرقابية بهدف تأهيلها لتطبيق متطلبات المعيار الجديد. يضاف إلى تلك التحديات عدم وجود بيانات تاريخية شاملة ومكتملة يمكن الاعتماد عليها لتطبيق الطرق المتقدمة لقياس المخاطر، وضعف التنسيق مع السلطات الرقابية في الدول المضيفة بخصوص تطبيق معيار بازل II على التواجد المصرفي الخارجي، وضعف التنسيق مع السلطات الرقابية في الدول الأم للمصارف الأجنبية العاملة في الدول المضيفة.

الفصل الثاني

البنوك العاملة في الأردن

(٢-١) البنوك العاملة في الأردن

(٢-٢) عدد البنوك المرخصة

(٢-٣) التفرع المصرفي

(٢-١) البنوك العاملة في الأردن

تشتمل البنوك المرخصة العاملة في المملكة على جميع البنوك الأردنية (التجارية والإسلامية) والبنوك غير الأردنية، ولا يشمل هذا التعريف المؤسسات المالية. ويبين الجدول رقم (١) البنوك العاملة في الأردن كما في نهاية تشرين الأول عام ٢٠١٠.

جدول رقم (١)

البنوك العاملة في الأردن كما في تشرين الأول ٢٠١٠

		الرقم	اسم البنك	تاريخ التأسيس
البنوك الأردنية	البنوك التجارية	1	البنك العربي	1930
		2	البنك الأهلي الأردني	1956
		3	بنك القاهرة عمان	1960
		4	بنك الأردن	1960
		5	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1974
		6	البنك الأردني الكويتي	1977
		7	بنك الاستثمار العربي الأردني	1978
		8	البنك التجاري الأردني	1978
		9	البنك الاستثماري	1989
		10	بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن	1989
		11	بنك الاتحاد	1991
		12	بنك سوسيته جنرال / الأردن	1993
		13	بنك المال الأردني	1996
	البنوك الإسلامية	1	البنك الإسلامي الأردني	1978
		2	البنك العربي الإسلامي الدولي	1997
		3	بنك الأردن دبي الإسلامي	2009
البنوك الأجنبية		1	HSBC	1949
		2	البنك العقاري المصري العربي	1951
		3	مصرف الرافدين	1957
		4	سيتي بنك	1974
		5	بنك ستاندرد تشارترد	2002
		6	بنك عودة	2004
		7	بنك الكويت الوطني	2004
		8	بنك لبنان والمهجر	2004
		9	بنك أبو ظبي الوطني	2009

(٢-٢) عدد البنوك المرخصة

ارتفع عدد البنوك المرخصة العاملة في الأردن من ٢١ بنكاً عام ٢٠٠٠ إلى ٢٥ بنكاً كما في نهاية تشرين الأول ٢٠١٠، منها ١٦ بنكاً أردنياً (ثلاثة منها بنوك إسلامية)، وتسعة بنوك أجنبية (منها ستة بنوك عربية وثلاثة بنوك أجنبية). وقد نجم الارتفاع في عدد البنوك عن زيادة البنوك الأجنبية العاملة في الأردن من خمسة بنوك عام ٢٠٠٠ إلى ثمانية بنوك عام ٢٠٠٤، حيث منح البنك المركزي الأردني الترخيص لثلاثة بنوك أجنبية للعمل في الأردن عام ٢٠٠٤، وهذه البنوك هي: بنك لبنان والمهجر وبنك عودة وبنك الكويت الوطني. بالمقابل انخفض عدد البنوك الوطنية من ١٦ بنكاً إلى ١٥ بنكاً عام ٢٠٠٥ بسبب اندماج بنك فيلادلفيا مع البنك الأهلي الأردني بتاريخ ٢٠٠٥/١/١٢، ثم عاد عدد البنوك المرخصة العاملة في الأردن للارتفاع في نهاية عام ٢٠٠٩ بعد حصول بنكين على ترخيص من البنك المركزي الأردني، وهما: بنك الأردن دبي الإسلامي، وبنك أبو ظبي الوطني.

جدول رقم (٢)

عدد البنوك الأردنية والأجنبية العاملة في الأردن (٢٠٠٠ - تشرين الأول ٢٠١٠)

السنة	عدد البنوك الوطنية		عدد البنوك الأجنبية	المجموع
	بنوك تجارية	بنوك إسلامية		
2000	14	2	5	21
2001	14	2	5	21
2002	14	2	5	21
2003	14	2	5	21
2004	14	2	8	24
2005	13	2	8	23
2006	13	2	8	23
2007	13	2	8	23
2008	13	2	8	23
2009	13	2	8	23
تشرين الأول 2010	13	3	9	25

- المصدر: جمعية البنوك في الأردن، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

شكل رقم (١)

تطور عدد البنوك الأردنية والأجنبية العاملة في الأردن (٢٠٠٠ - تشرين الأول ٢٠١٠)

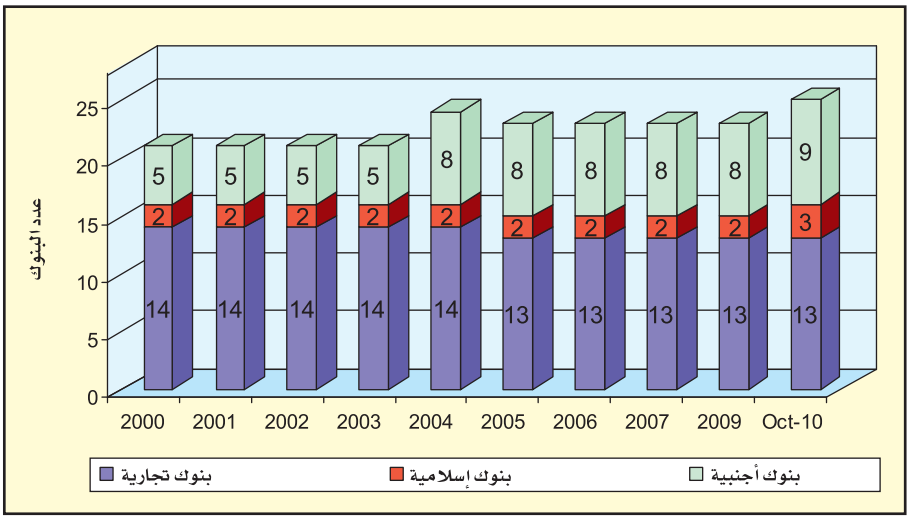

(٢-٣) التفرع المصرفي

أ- عدد الفروع:

يبين الجدول رقم (٣) أدناه تطور عدد الفروع و المكاتب وتطور عدد أجهزة الصراف الآلي في المملكة خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩. حيث بلغ عدد فروع البنوك المرخصة ٦١٩ فرعاً داخل المملكة كما في نهاية عام ٢٠٠٩، ليبلغ مؤشر الكثافة المصرفية (عدد السكان إلى العدد الإجمالي لفروع البنوك العاملة في المملكة) في نهاية عام ٢٠٠٩ حوالي ٩,٧ ألف نسمة لكل فرع، مقارنةً مع ٩,٩ ألف نسمة لكل فرع عام ٢٠٠٨ و ١٠,٢ ألف نسمة لكل فرع لعام ٢٠٠٧.

جدول رقم (٣)

عدد الفروع والمكاتب وأجهزة الصراف الآلي (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩)

السنة	عدد الفروع		عدد المكاتب		عدد أجهزة الصراف الآلي
	داخل المملكة	خارج المملكة	داخل المملكة	خارج المملكة	
2000	446	124	153	24	377
2001	464	139	153	24	377
2002	442	129	157	14	534
2003	444	137	138	25	577
2004	448	136	156	27	617
2005	506	127	96	20	663
2006	516	124	83	22	724
2007	559	137	79	19	846
2008	593	222	65	20	944
2009	619	144	66	23	1023

- المصدر: جمعية البنوك في الأردن، التقرير السنوي، أعداد مختلفة

جدول رقم (٤)

تطور مؤشر الكثافة المصرفية (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
مؤشر الكثافة المصرفية	10890	10728	10824	11648	11969	10816	10853	10238	9865	9661

وعلى صعيد الانتشار والتوسع المصرفي خارج الحدود الأردنية، فقد بلغ عدد الفروع خارج حدود المملكة ١٤٤ فرعاً في نهاية عام ٢٠٠٩. ويأتي هذا الخيار الاستراتيجي - التوسع الخارجي، لعدد من البنوك الأردنية في بعض الأسواق المجاورة والإقليمية، نظراً لمحدودية السوق المحلي، وبحثاً عن نوافذ جديدة وحيوية للعمل والاستثمار، والاستفادة من فرص النمو في دول الإقليم ولتوسيع قاعدة عملائها.

شكل رقم (٢)

تطور عدد الفروع داخل وخارج المملكة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩)

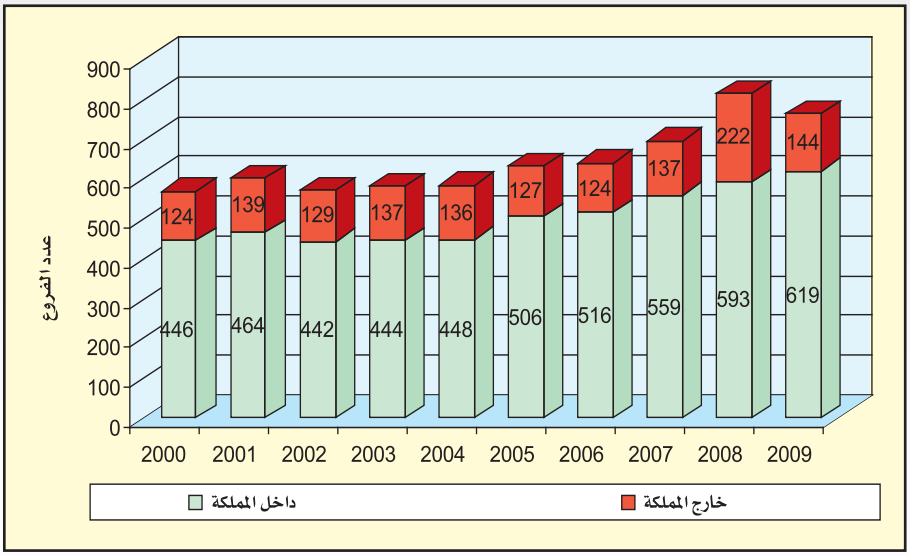

شكل رقم (٣)

توزيع فروع البنوك العاملة في الأردن على محافظات المملكة كما في نهاية ٢٠٠٩

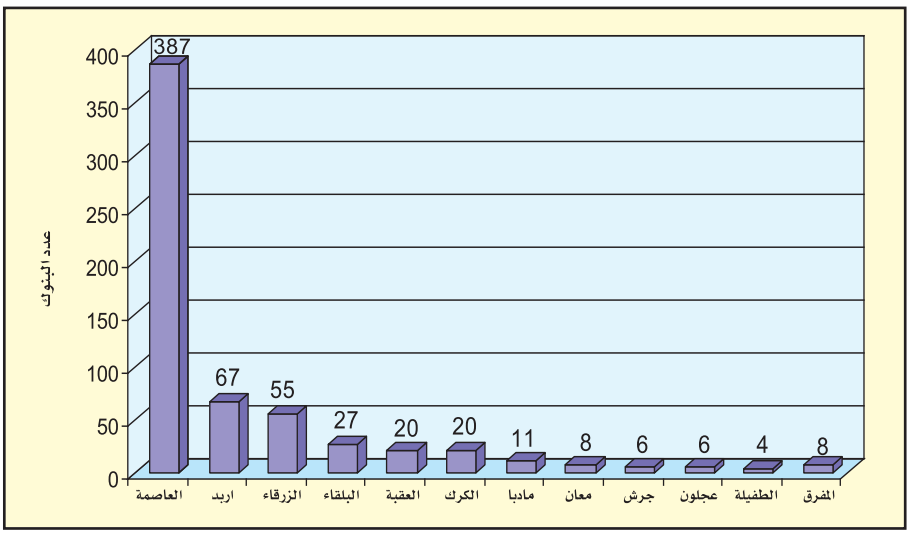

ب- عدد المكاتب:

بلغ عدد مكاتب البنوك المرخصة ٦٦ مكتباً داخل حدود المملكة و٢٣ مكتباً خارج حدود المملكة كما في نهاية عام ٢٠٠٩.

شكل رقم (٤)

تطور عدد المكاتب داخل وخارج المملكة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩)

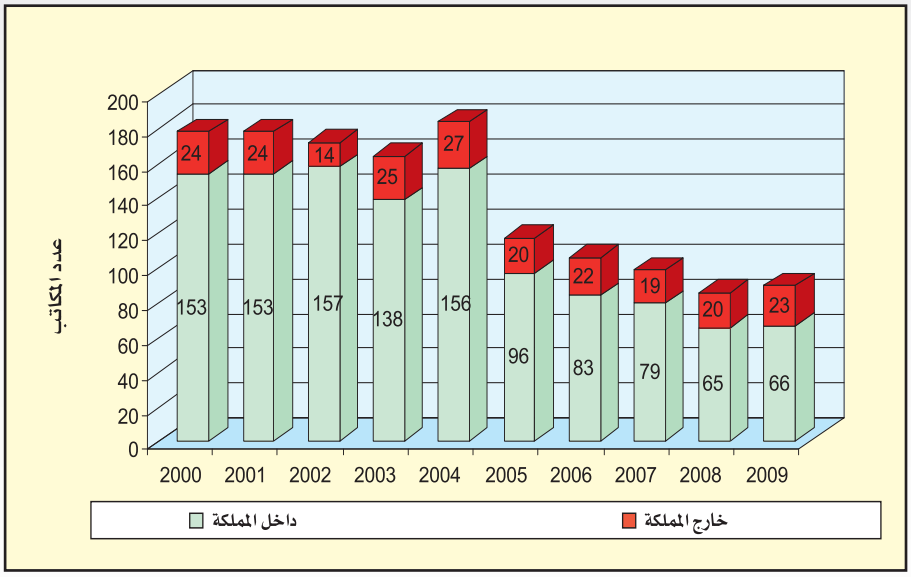

ج- عدد أجهزة الصراف الآلي:

كانت البنوك العاملة في الأردن سباقة لتبني واستخدام أحدث الأساليب التكنولوجية في عملياتها المختلفة، ويعود استخدام أجهزة الصراف الآلي في المملكة لبداية ثمانينيات القرن الماضي، وتنتشر اليوم أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع في كافة مناطق المملكة وفي فروع البنوك العاملة وكبريات المراكز التجارية والمستشفيات والجامعات، الأمر الذي يوفر للعملاء خدمة على مدار الساعة ويضفي مزيداً من السهولة والمرونة للوصول إلى الخدمات المصرفية. وقد بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي المنتشرة في المملكة ١٠٢٣ جهازاً كما في نهاية عام ٢٠٠٩.

ويجدر بالذكر هنا أن عدد أجهزة الصراف الآلي لكل مليون نسمة في الأردن قد ارتفع من ١٢١ جهاز لكل مليون نسمة في عام ٢٠٠٥، إلى ١٧١ جهاز لكل مليون نسمة في نهاية عام ٢٠٠٩.

شكل رقم (٥)

تطور عدد أجهزة الصراف الآلي (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩)

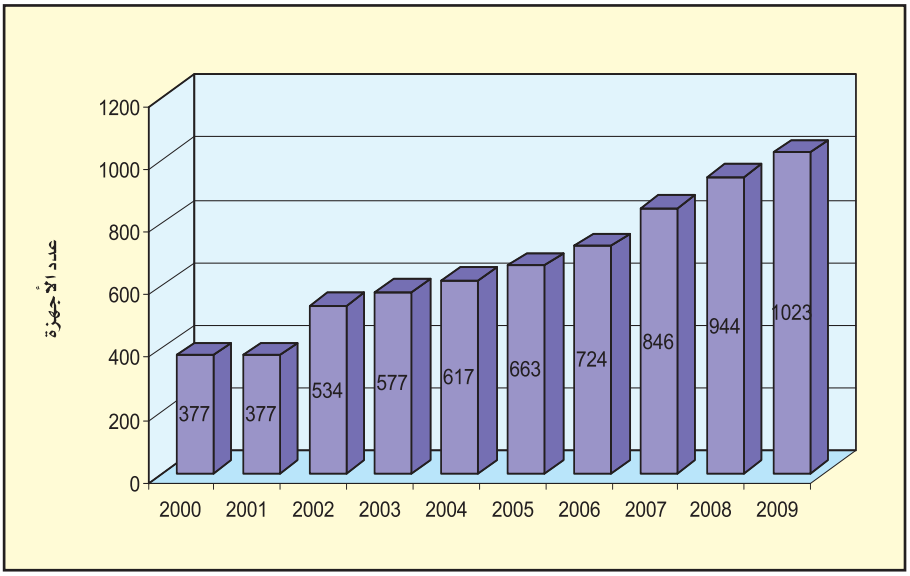

شكل رقم (٦)

عدد أجهزة الصراف الآلي لكل مليون نسمة في الأردن (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩)

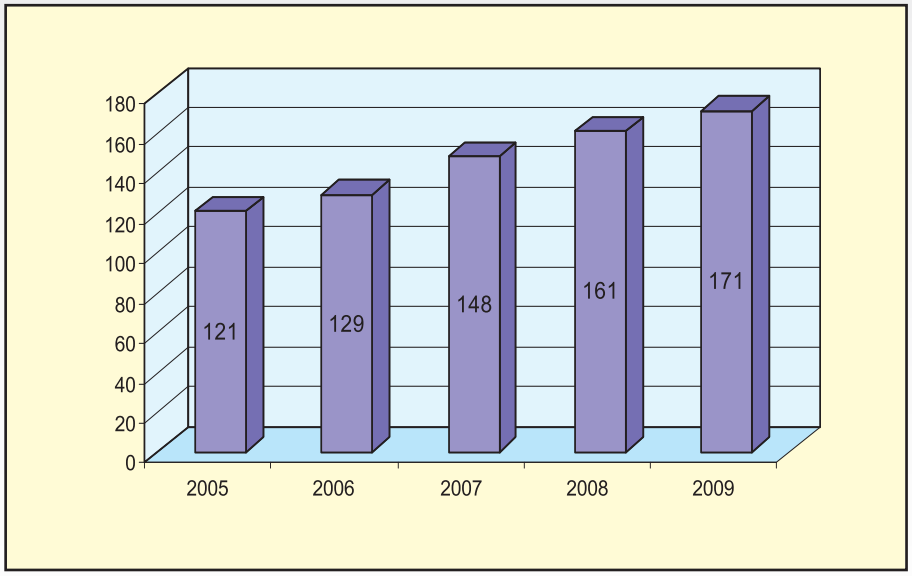

وفيما يتعلق بعدد أجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠٠ كم^2 في الأردن، فقد ارتفع العدد من ٧ أجهزة / ١٠٠٠ كم^2 عام ٢٠٠٥ ليصل إلى ١٢ جهاز / ١٠٠٠كم^2 عام ٢٠٠٩.

شكل رقم (٧)

عدد أجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠٠ كم مربع

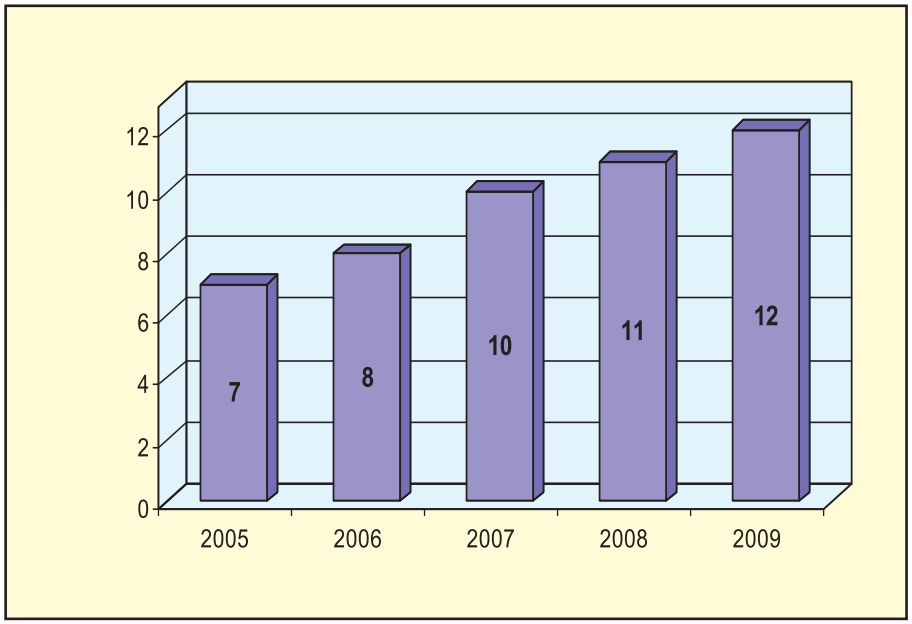

أما على صعيد الانتشار الجغرافي لأجهزة الصراف الآلي في المملكة كما في نهاية ٢٠٠٩، فتشير الإحصاءات الخاصة بعدد أجهزة الصراف الآلي لكل محافظة بأن ٦٥,٨٪ من الأجهزة موجودة في محافظة العاصمة، يليها محافظة اربد بنسبة ٩,٤٪، ومن ثم الزرقاء بنسبة ٧,٨٪، في حين كانت حصة باقي المحافظات لا تتجاوز ٤٪.

وفي هذا الإطار، ومن خلال تقسيم المملكة إلى ثلاثة أقاليم، شكلت أجهزة الصراف الآلي الموجودة في إقليم الوسط ٧٨,٩٪ من مجموع أجهزة الصراف الآلي. بينما كانت النسبة ١٢,٤٪ لإقليم الشمال و ٨,٧٪ لإقليم الجنوب. ويلاحظ هنا وجود تركز كبير في إقليم الوسط نتيجة لارتفاع الكثافة السكانية فيه بالمقارنة مع باقي الأقاليم.

شكل رقم (٨)

توزيع أجهزة الصراف الآلي في المملكة حسب المحافظة (٪)

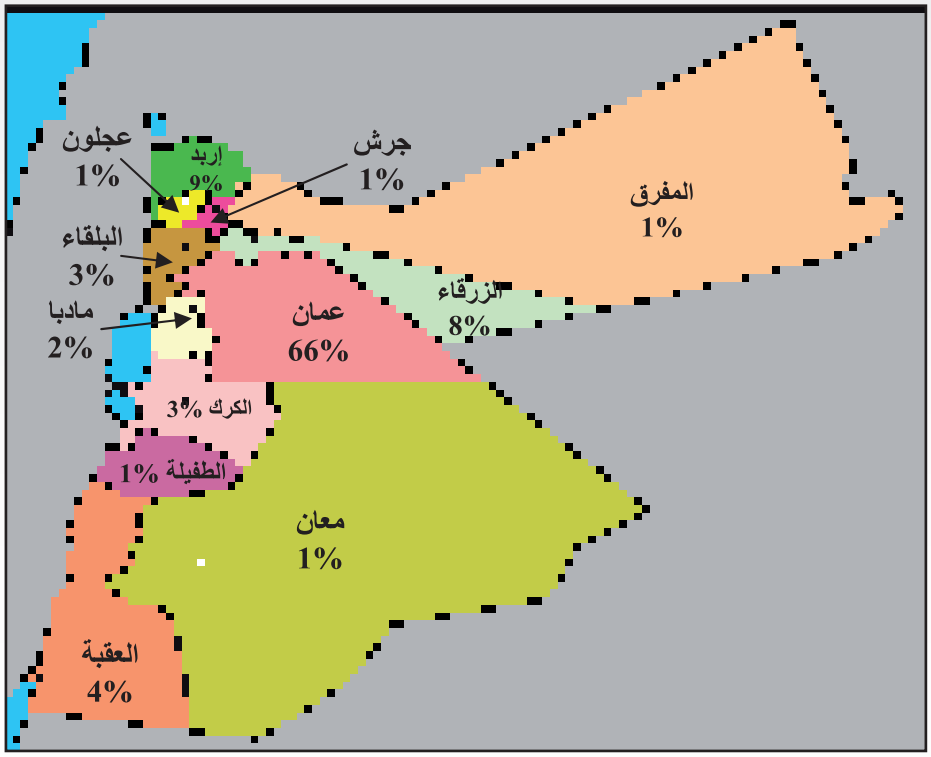

شكل رقم (٩)

توزيع أجهزة الصراف الآلي في المملكة حسب الإقليم (٪)

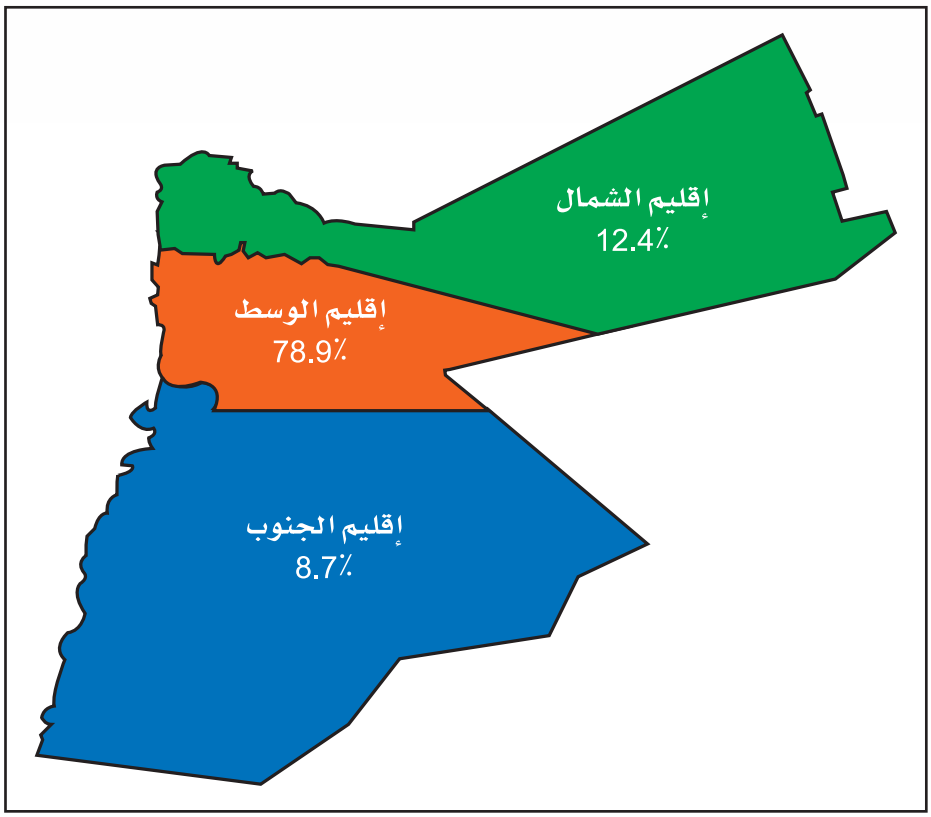

الفصل الثالث

تطور مؤشرات البنوك العاملة في الأردن

(٣-١) تطور الموجودات

(٣-٢) تطور رأس المال والاحتياطيات والمخصصات

(٣-٣) تطور التسهيلات الائتمانية

(٣-٤) تطور الودائع

(٣-٥) مؤشرات المتانة المالية للبنوك العاملة في الأردن

(٣-١) تطور الموجودات

شهدت موجودات البنوك العاملة في الأردن خلال الفترة ٢٠٠٠ – تشرين الأول ٢٠١٠ نمواً ملحوظاً بلغ ٢١,٥ مليار دينار أو ما يعادل نسبة نمو ١٦٦٪ تقريباً. حيث ارتفعت الموجودات من ١٢,٩ مليار دينار في نهاية عام ٢٠٠٠ إلى ٣٤,٣ مليار دينار في نهاية تشرين الأول عام ٢٠١٠، وبمعدل نمو سنوي ١٢٪ تقريباً. كما بلغت نسبة إجمالي موجودات البنوك المرخصة إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٢١٣٪ خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٩، الأمر الذي يعكس مدى أهمية وحجم البنوك العاملة في المملكة بالنسبة للاقتصاد ككل.

على صعيد آخر، كان هناك نمواً ملحوظاً في نسبة الموجودات المحلية إلى إجمالي موجودات البنوك العاملة في الأردن ومنذ عام ٢٠٠٥ لتصل إلى ٨٢٪ في نهاية تشرين الأول عام ٢٠١٠، في حين شهدت نسبة الموجودات الأجنبية تراجعاً نسبياً لتصل إلى أقل من ١٨٪ في نهاية تشرين الأول عام ٢٠١٠. ولعل أهم أسباب التغير في هيكل موجودات البنوك منذ العام ٢٠٠٨ يعود إلى الأزمة المالية العالمية وما تركته من آثار على القطاع الخارجي من انخفاض في الصادرات والواردات، الأمر الذي قلص نسبة الموجودات الأجنبية في البنوك العاملة في الأردن والتي كانت موجهة في الغالب لتمويل القطاع الخارجي.

جدول رقم (٥)

موجودات البنوك العاملة في الأردن بالمليون دينار ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠٠ - تشرين الأول ٢٠١٠)

السنة	إجمالي الموجودات	الموجودات المحلية		الموجودات الأجنبية		معدل النمو لإجمالي الموجودات	نسبة إجمالي الموجودات إلى GDP
	مليون دينار	مليون دينار	نسبة إلى إجمالي الموجودات (٪)	مليون دينار	نسبة إلى إجمالي الموجودات (٪)	٪	٪
2000	12913.5	9201.8	71.26	3711.7	28.74	11.80	215.28
2001	14153.6	9825.6	69.42	4328	30.58	9.60	222.43
2002	15119.3	10626.6	70.28	4492.7	29.72	6.80	222.54
2003	15701.5	11319.7	72.09	4381.8	27.91	3.90	217.21
2004	17821.1	12819.0	71.93	5002.1	28.07	13.50	220.59
2005	21086.5	15724.7	74.57	5361.8	25.43	18.30	236.25
2006	24237.6	18034.2	74.41	6203.4	25.59	14.90	218.50
2007	26815.6	20299.1	75.70	6516.5	24.30	10.64	212.89
2008	29796.6	23986.3	80.50	5810.3	19.50	11.12	184.98
2009	31956.9	26647.2	83.38	5309.7	16.62	7.25	179.38
تشرين أول 2010	34362.0	28205.8	82.08	6156.2	17.92	7.53	-

- المصدر: البنك المركزي الأردني.

شكل رقم (١٠)

الموجودات المحلية والأجنبية للبنوك العاملة في الأردن (٢٠٠٠ - تشرين الأول ٢٠١٠)

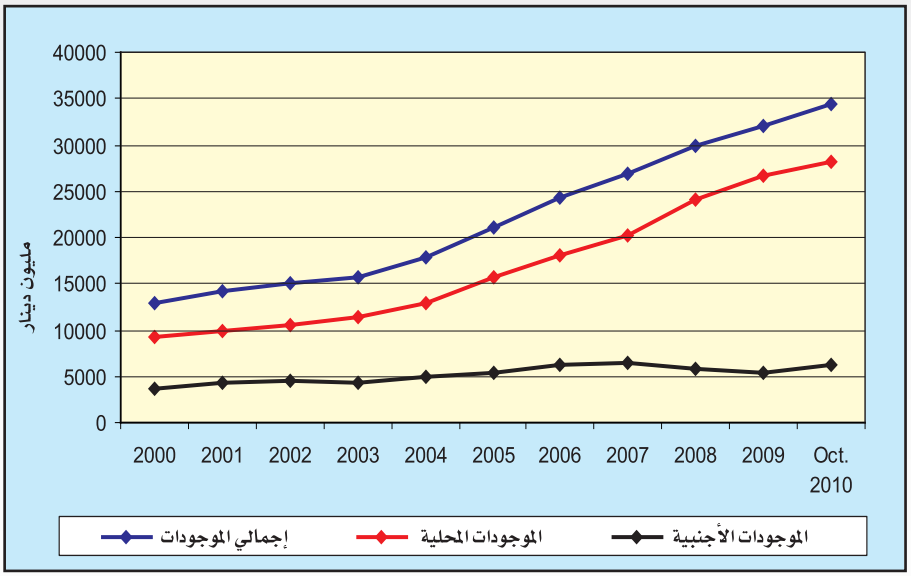

شكل رقم (١١)

هيكل توزيع موجودات البنوك العاملة في الأردن كما في نهاية تشرين الأول ٢٠١٠

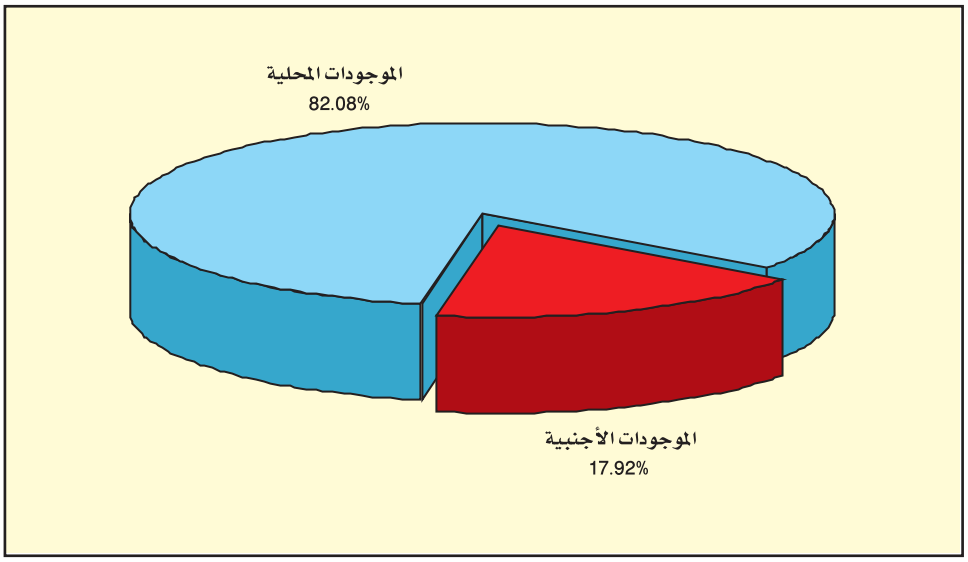

(٣-٢) تطور رأس المال والاحتياطيات والمخصصات

يعتبر النمو الكبير الذي شهده حساب رأس المال والاحتياطيات والمخصصات للبنوك العاملة في الأردن منذ عام ٢٠٠٠ وحتى تشرين الأول ٢٠١٠ أحد أبرز المؤشرات على صحة ومتانة الجهاز المصرفي الأردني، لما لذلك من انعكاسات مباشرة في تعزيز ملاءة البنوك وزيادة قدرتها على مواجهة المخاطر المختلفة وبالتالي توفير حماية أكبر لأموال المودعين. وقد نما حساب رأس المال والاحتياطيات والمخصصات خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتى نهاية تشرين الأول من عام ٢٠١٠ بمبلغ ٣,٥ مليار دينار تقريباً وبمعدل نمو سنوي ١٣٪ في المتوسط. وقد بدأ هذا النمو بالتزايد الملفت اعتباراً من عام ٢٠٠٤ ووصل إلى أعلى مستوياته في عام ٢٠٠٦ حينما بلغ معدل النمو في حساب رأس المال والاحتياطيات والمخصصات للبنوك العاملة في الأردن حوالي ٤١,٣٪ وبزيادة قدرها ٩٣١ مليون دينار تقريباً عن عام ٢٠٠٥. ويشار هنا إلى أن أبرز أسباب النمو في هذا الحساب يعود إلى طلب البنك المركزي من البنوك الأردنية بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٢٠ رفع الحد الأدنى لرأسمالها من

٢٠ مليون دينار إلى ٤٠ مليون دينار، على أن يتم تحقيق هذا المستوى بنهاية عام ٢٠٠٧. وقد قامت البنوك كافة (باستثناء بنك واحد) برفع رؤوس أموالها خلال العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ إلى مستويات أكبر من ٤٠ مليون دينار وقبل الوقت المحدد. كذلك تعتبر الزيادة المطردة في رؤوس أموال البنوك منسجمة مع توجهات البنك المركزي الأردني لزيادة رؤوس أموال البنوك والتي انبثق عنها صدور تعليمات الحد الأدنى لرأسمال البنوك المرخصة رقم ٢٠١٠/٥٢ بتاريخ ٢٠١٠/١٢/١٦ ليصبح الحد الأدنى للبنوك الأردنية ١٠٠ مليون دينار، وفروع البنوك الأجنبية ٥٠ مليون دينار.

جدول رقم (٦)

تطور رأس المال والاحتياطيات والمخصصات (٢٠٠٠ - تشرين الأول ٢٠١٠)

السنة	رأس المال والاحتياطيات والمخصصات مليون دينار	معدل النمو %
2000	1377.9	4.66
2001	1436.2	4.23
2002	1545.1	7.58
2003	1623.2	5.05
2004	1874.3	15.47
2005	2252.6	20.18
2006	3183.3	41.32
2007	3523.0	10.67
2008	3803.5	7.96
2009	4374.8	15.02
تشرين أول 2010	4856.6	11.01

- المصدر: البنك المركزي الأردني.

شكل رقم (١٢)

تطور رأس المال والاحتياطيات والمخصصات للبنوك العاملة في الأردن (٢٠٠٠ - تشرين الأول ٢٠١٠)

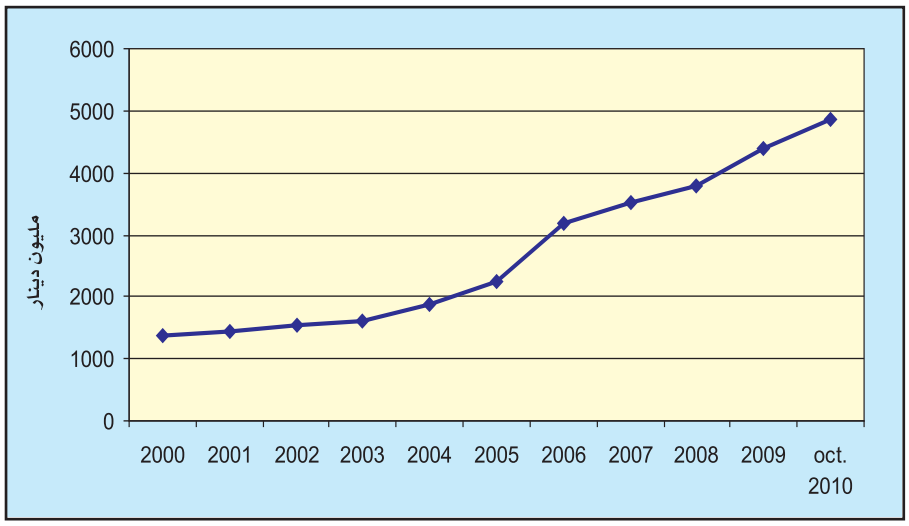

(٣-٣) تطور التسهيلات الائتمانية

أ- تطور التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن بالدينار الأردني وبالعملات الأجنبية:

- ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن من ٤,٦ مليار دينار عام ٢٠٠٠ إلى ١٤,٢ مليار دينار في نهاية تشرين الأول ٢٠١٠، وبزيادة قدرها ٩,٧ مليار دينار تقريباً أو ما نسبته ٢١٣٪، وبمعدل نمو سنوي بلغ ١١,٤٪.

- ارتفعت التسهيلات الائتمانية بالدينار الأردني الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن من ٣,٩ مليار دينار عام ٢٠٠٠ إلى ١٢,٦ مليار دينار في نهاية تشرين الأول ٢٠١٠، وبزيادة قدرها ٨,٧ مليار دينار أو بما نسبته ٢٢٠٪، وبمعدل نمو سنوي ١٢,٨٪. أما التسهيلات بالعملات الأجنبية فقد حققت ارتفاعاً بما يعادل مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ ١١,٥٪ في المتوسط.

- شكلت التسهيلات الائتمانية بالعملة المحلية في نهاية تشرين الأول ٢٠١٠ ما نسبته ٨٨,٥٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن، بينما شكلت التسهيلات الائتمانية بالعملات الأجنبية حوالي ١١,٥٪ فقط من إجمالي التسهيلات الائتمانية.

جدول رقم (٧)

إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك العاملة في الأردن ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠٠ - تشرين الأول ٢٠١٠)

السنة	إجمالي التسهيلات	التسهيلات بالعملة المحلية		التسهيلات بالعملات الأجنبية		معدل النمو لإجمالي التسهيلات ٪	نسبة إجمالي التسهيلات إلى GDP ٪
	مليون دينار	مليون دينار	نسبة إلى إجمالي التسهيلات ٪	مليون دينار	نسبة إلى إجمالي التسهيلات ٪		
2000	4,546.5	3,936.8	86.59	609.7	13.41	1.80	75.80
2001	4,948.9	4,251.9	85.92	697.0	14.08	8.85	77.77
2002	5,130.0	4,311.9	84.05	818.1	15.95	3.66	75.51
2003	5,262.4	4,333.0	82.34	929.4	17.66	2.58	72.80
2004	6,189.2	5,227.9	84.47	961.3	15.53	17.61	76.50
2005	7,744.3	6,887.4	88.94	856.9	11.06	25.13	86.77
2006	9,761.9	8,761.8	89.76	1,000.1	10.24	26.05	88.00
2007	11,295.6	10,199.7	90.30	1,095.9	9.70	15.71	89.68
2008	13,044.3	11,370.1	87.17	1,674.2	12.83	15.48	80.98
2009	13,317.2	11,771.7	88.39	1,545.5	11.61	2.09	74.75
تشرين أول 2010	14,228.4	12,591.2	88.49	1,637.2	11.51	6.84	-

- المصدر: البنك المركزي الأردني.

شكل رقم (١٣)

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن حسب العملة (٢٠٠٠ - تشرين أول ٢٠١٠)

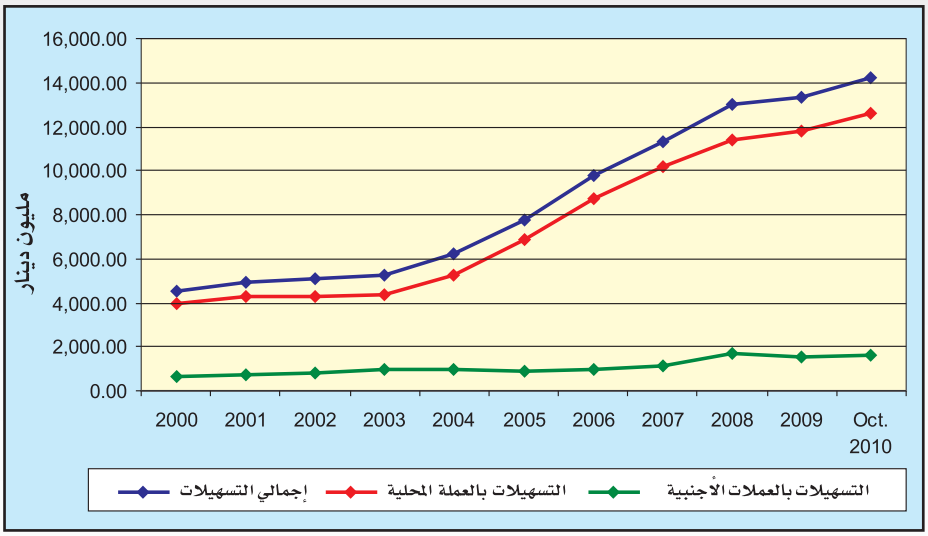

شكل رقم (١٤)

هيكل توزيع التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل البنوك العاملة في الأردن كما في نهاية تشرين الأول ٢٠١٠

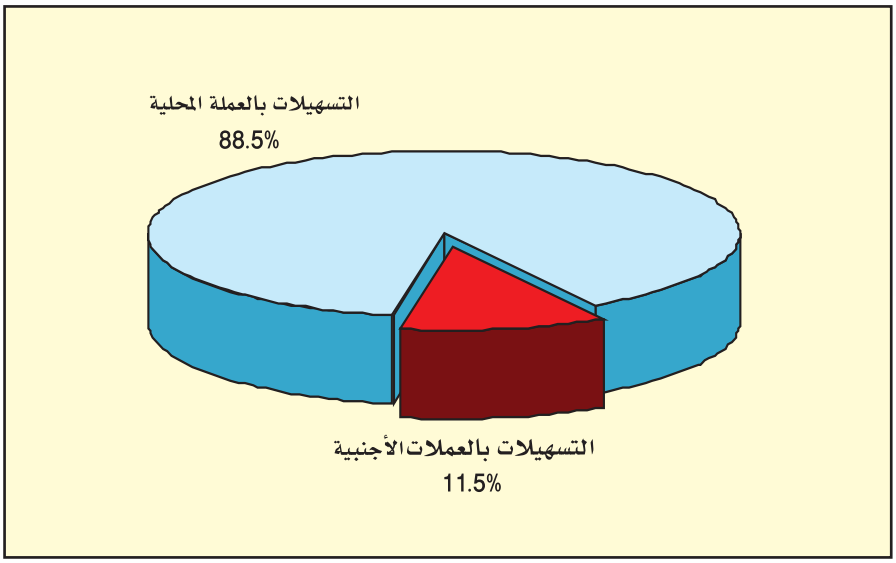

ب- تطور التسهيلات حسب أصنافها:

- شهدت نسبة القروض والسلف إلى إجمالي التسهيلات ارتفاعاً مطرداً خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى تشرين الأول ٢٠١٠، حيث ارتفعت نسبتها من ٥٩,٦٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٨٦,١٪ في نهاية تشرين الأول ٢٠١٠. ويعكس هذا الارتفاع حقيقة ازدياد العمل المصرفي بالتجزئة (Retail Banking) من قبل البنوك العاملة في الأردن.

- حققت نسبة الجاري مدين إلى إجمالي التسهيلات تراجعاً واضحاً حيث انخفضت نسبتها من ٣١,٢٪ في عام ٢٠٠٠ وبشكل تدريجي لتصل إلى ١١,٩٪ في نهاية تشرين الأول ٢٠١٠. ويأتي الانخفاض الكبير في نسبة الجاري مدين، على الرغم من بقاء قيمته بالدينار قريبة من مستواها العام، نتيجةً لتوسع البنوك في منح القروض والسلف بشكلٍ كبير. كذلك انخفضت نسبة الكمبيالات من ٩,١٪ في عام ٢٠٠٠ لتصل إلى ٢,٠٪ في نهاية تشرين الأول ٢٠١٠.

جدول رقم (٨)

تطور أصناف التسهيلات الممنوحة من البنوك المرخصة (٢٠٠٠- تشرين الأول ٢٠١٠)

السنة	جاري مدين		قروض وسلف		كمبيالات واسناد مخصومة		المجموع
	مليون دينار	%	مليون دينار	%	مليون دينار	%	
2000	1419.8	31.2	2711.4	59.6	415.3	9.1	4546.5
2001	1368.2	27.6	3115.1	62.9	465.3	9.4	4948.6
2002	1304.2	25.4	3428.6	66.8	397.2	7.7	5130
2003	1304.7	24.8	3620.5	68.8	337.2	6.4	5262.4
2004	1343.4	21.7	4499.6	72.7	346.2	5.6	6189.2
2005	1572.9	20.3	5813.9	75.1	357.5	4.6	7744.3
2006	1580.5	16.2	7722.1	79.1	459.3	4.7	9761.9
2007	1658.6	14.7	9199.8	81.4	437.2	3.9	11295.6
2008	1769.6	13.6	10859.0	83.2	415.7	3.2	13044.3
2009	1599.6	12.0	11418.0	85.7	299.6	2.2	13317.2
تشرين أول 2010	1696.1	11.9	12251.9	86.1	280.4	2.0	14228.4

- المصدر: البنك المركزي الأردني.

شكل رقم (١٥)

تطور التسهيلات الائتمانية حسب أصنافها (٢٠٠٠ - تشرين الأول ٢٠١٠)

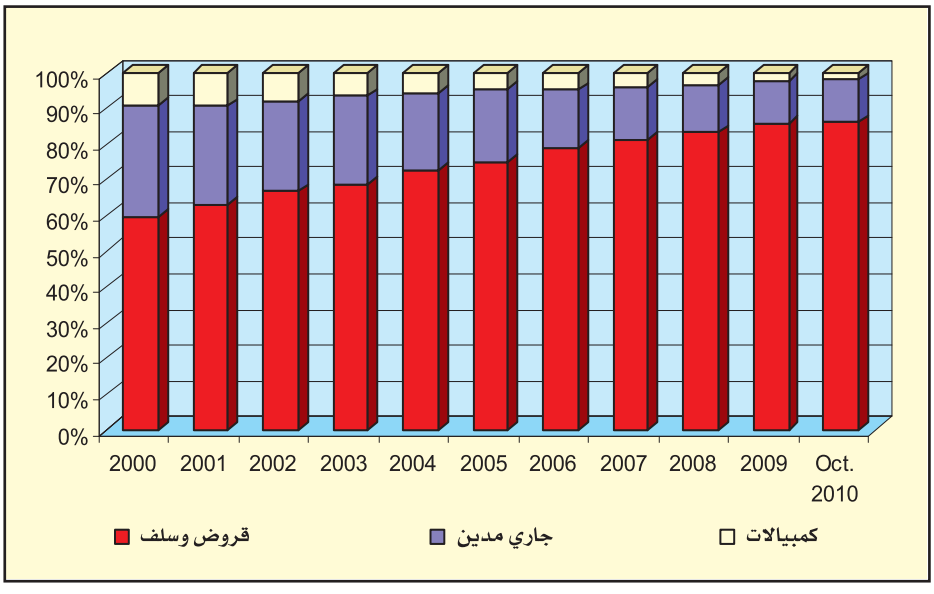

شكل رقم (١٦)

هيكل التسهيلات الائتمانية حسب أصنافها كما في نهاية تشرين الأول ٢٠١٠

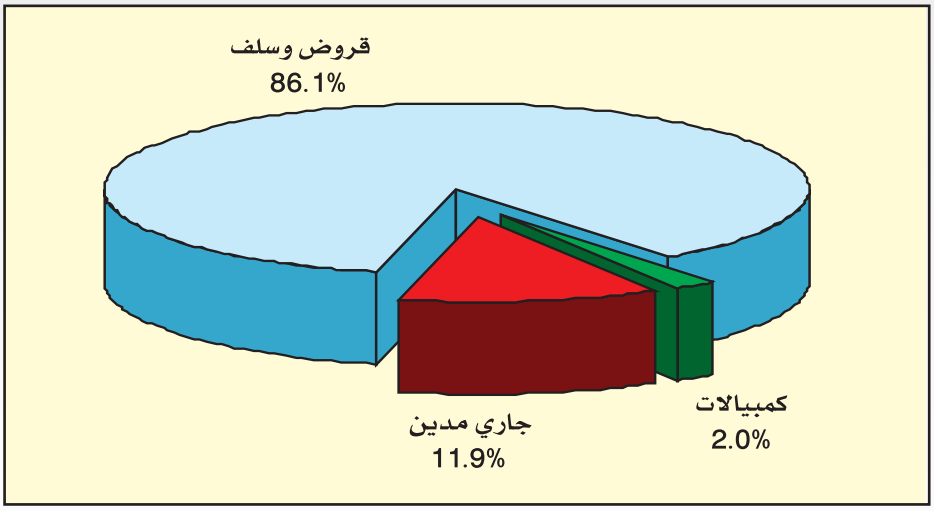

ج- توزيع التسهيلات على القطاعات الاقتصادية :

استحوذت ثلاثة قطاعات رئيسة (التجارة العامة، الإنشاءات، الصناعة) على ٥٣,٣٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن خلال الفترة (٢٠٠٠ - تشرين الأول ٢٠١٠)، حيث بلغت نسبة التسهيلات الممنوحة لقطاع التجارة العامة ٢٢,٩٪ من مجموع التسهيلات، بينما كانت حصة قطاع الإنشاءات ١٧,٥٪، والقطاع الصناعي ١٣,٠٪. في حين لم تتجاوز قطاعات التعدين والزراعة والسياحة والخدمات المالية وخدمات النقل ١٨,٢٪ من إجمالي التسهيلات خلال نفس الفترة، أما نسبة التسهيلات الأخرى فقد شكلت ٢٨,٥٪ من إجمالي التسهيلات.

جدول رقم (٩)

توزيع التسهيلات الممنوحة من البنوك المرخصة على القطاعات الاقتصادية (٢٠٠٠ - تشرين الأول ٢٠١٠)

(مليون دينار)

القطاع	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	تشرين أول 2010
الزراعة	128.0	105.5	102.9	98.8	113.6	110.9	140.9	156.2	210.0	231.2	219.6
التعدين	100.7	77.7	95.3	78.0	77.7	56.5	42.8	65.7	48.3	60.2	86.4
الصناعة	683.4	728.6	789.8	801.4	895.3	981.6	1093.1	1348.1	1597.6	1631.2	1875.4
التجارة العامة	1112.5	1206.1	1250.9	1327.3	1472.9	1585.0	1916.6	2434.7	2897.5	3195.4	3430.4
الإنشاءات	744.9	728.9	764.9	804.5	953.2	1162.1	1560.8	1942.1	2293.1	2582.5	3135.3
خدمات النقل	134.2	132.1	163.6	166.6	174.1	219.6	291	352.3	370.5	453.1	503.9
السياحة والفنادق والمطاعم	155.2	171.0	173.5	172.8	154.9	181.2	195.1	255.8	366.6	427.9	490.9
خدمات و مرافق عامة	240.0	326.4	349.7	349.0	494.3	554.1	637.3	733.7	870.3	909.5	996.2
الخدمات المالية	152.8	150.9	139.7	133.1	97.2	176.1	242.1	390.1	437.7	434.1	407.8
أخرى	1094.8	1321.7	1299.7	1330.9	1756.0	2717.2	3642.2	3616.9	3952.7	3392.1	3082.5

- المصدر: البنك المركزي الأردني.

شكل رقم (١٧)

توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن حسب القطاعات الاقتصادية

(٢٠٠٠- تشرين الأول ٢٠١٠) *

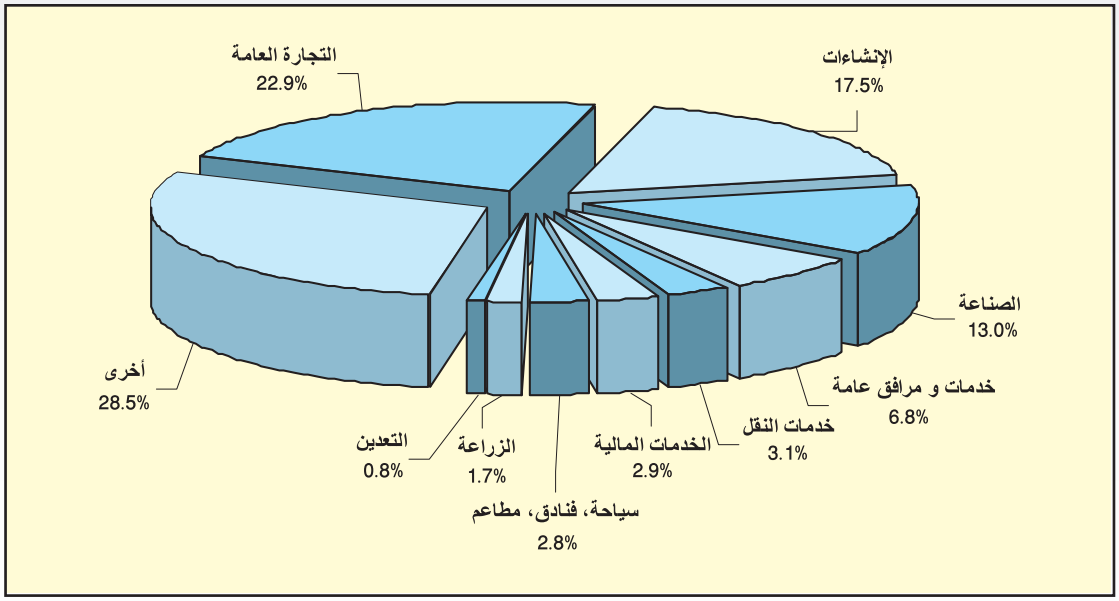

* تم احتساب النسب الواردة في هذا الشكل من خلال جمع التسهيلات الائتمانية الممنوحة لكل قطاع من عام ٢٠٠٠ إلى تشرين الأول ٢٠١٠، ومن ثم قسمة الناتج على إجمالي التسهيلات الممنوحة خلال نفس الفترة.

شكل رقم (١٨)

توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن حسب القطاعات الاقتصادية كما في نهاية تشرين الأول ٢٠١٠

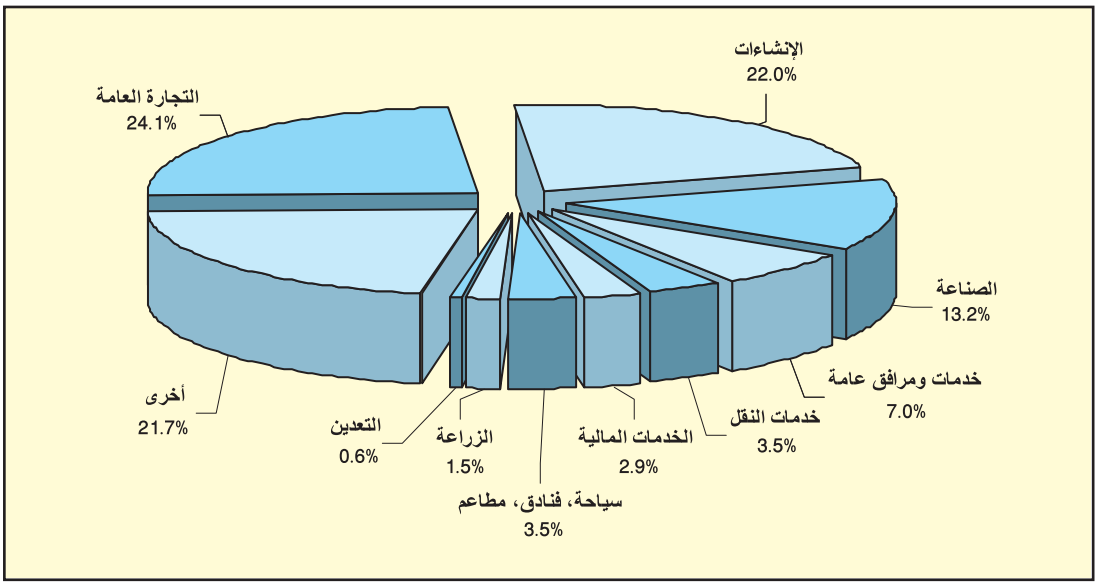

(٣-٤) تطور الودائع

أ – الودائع بالدينار الأردني وبالعملات الأجنبية:

ارتفع رصيد الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن بشكل تدريجي خلال الفترة (٢٠٠٠ – تشرين الأول ٢٠١٠) من ٨,٢ مليار دينار عام ٢٠٠٠ إلى ٢٢,٢ مليار دينار في نهاية شهر تشرين الأول ٢٠١٠، وبزيادة مقدارها ١٤ مليار دينار تقريباً أو ما نسبته ١٧٠٪، وبمعدل نمو سنوي بلغ ١٠,٥٪. وانخفضت نسبة الودائع لدى البنوك إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية من ١٣٧,١٪ عام ٢٠٠٠ إلى ١١٣,٩٪ في نهاية عام ٢٠٠٩.

وفيما يتعلق بهيكل الودائع من حيث العملة، فقد ارتفعت نسبة الودائع بالدينار الأردني إلى إجمالي الودائع من ٦٠,٨٪ عام ٢٠٠٠ لتصل إلى ٧٨٪ في نهاية شهر تشرين الأول ٢٠١٠، وقد بدأ ظهور النمو المطرد والملحوظ في هذه النسبة منذ عام ٢٠٠٥. أما من حيث نسبة الودائع بالعملات الأجنبية إلى إجمالي الودائع فقد تراجع بشكل كبير من ٣٩,٢٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٢٢٪ في نهاية شهر تشرين الأول ٢٠١٠. ويتضح من خلال هذه النسب أن التغير الهيكلي للودائع كان لصالح الودائع بالدينار الأردني مما يشير إلى زيادة جاذبية الدينار الأردني كعملة ادخارية.

جدول رقم (١٠)

إجمالي الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠٠ - تشرين الأول ٢٠١٠)

السنة	إجمالي الودائع	الودائع بالدينار الأردني		الودائع بالعملات الأجنبية		معدل النمو لإجمالي الودائع %	نسبة إجمالي الودائع إلى GDP %
	مليون دينار	مليون دينار	نسبة إلى إجمالي الودائع %	مليون دينار	نسبة إلى إجمالي الودائع %		
2000	8224.5	5000.2	60.8	3224.3	39.2	9.6	137.1
2001	8721.3	5203.7	59.7	3517.6	40.3	6	137.1
2002	9367.7	5532.6	59.1	3835.1	40.9	7.4	137.9
2003	9969.4	6082.9	61.0	3886.5	39.0	6.4	137.9
2004	11564.1	6878.7	59.5	4685.4	40.5	16	142.9
2005	13119.3	8364.5	63.8	4754.8	36.2	13.4	147.0
2006	14591.9	9427.1	64.6	5164.8	35.4	11.2	131.5
2007	15988.1	10618.0	66.4	5370.1	33.6	9.6	126.9
2008	18102.6	13348.5	73.7	4754.1	26.3	13.2	112.4
2009	20298.4	15865.0	78.2	4433.4	21.8	12.1	113.9
تشرين أول 2010	22225.2	17338.4	78.0	4886.8	22.0	9.5	-

- المصدر: البنك المركزي الأردني.

شكل رقم (١٩)

الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن بالعملة المحلية والعملات الأجنبية (٢٠٠٠ - تشرين الأول ٢٠١٠)

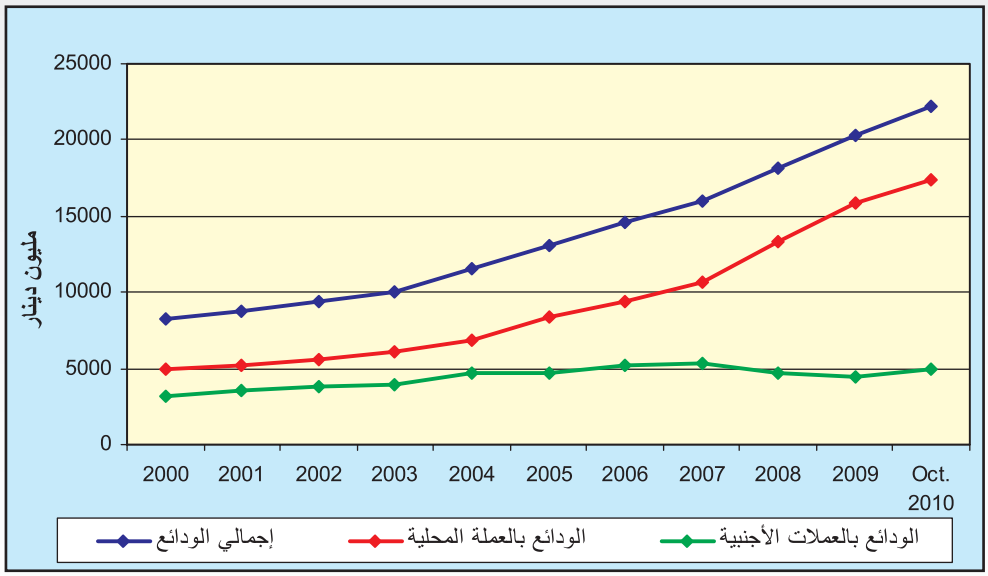

شكل رقم (٢٠)

هيكل توزيع الودائع حسب نوع العملة كما في نهاية تشرين الأول ٢٠١٠

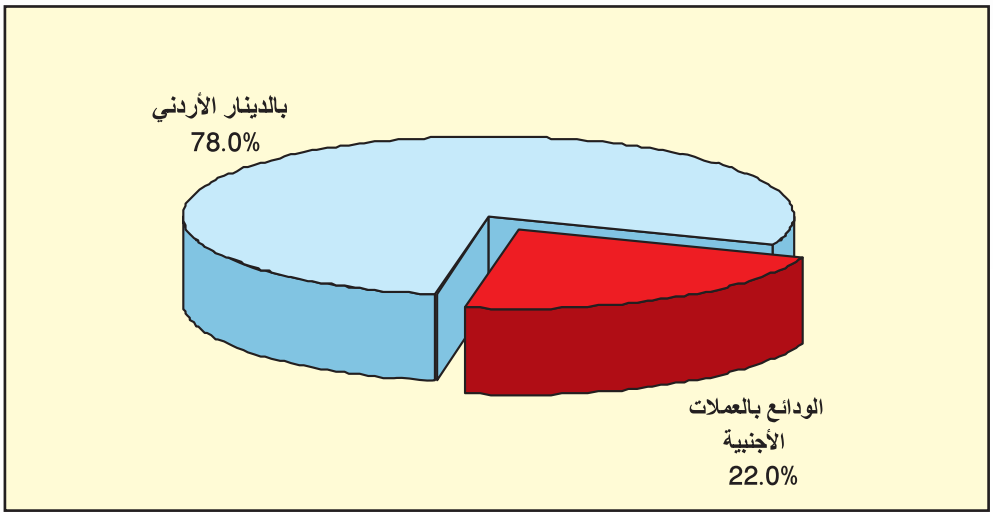

ب- تطور الودائع حسب أصنافها:

شهدت الفترة من ٢٠٠٠ - تشرين الأول ٢٠١٠ تغيراً كبيراً في هيكلة الودائع حسب نوع الوديعة، حيث ارتفعت نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الودائع من ١٦٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٢٧,٨ ٪ في نهاية تشرين الأول ٢٠١٠. بالمقابل انخفضت نسبة الودائع لأجل من ٧٢,٢٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٥٩,١٪ في نهاية تشرين الأول ٢٠١٠، فيما حققت نسبة ودائع التوفير ارتفاعاً طفيفاً لتصل إلى ١٣,٢٪ في نهاية تشرين الأول ٢٠١٠ مقارنةً مع ١١,٨٪ في عام ٢٠٠٠.

جدول رقم (١١)

تطور أصناف الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن (٢٠٠٠ - تشرين الأول ٢٠١٠)

السنة	تحت الطلب		توفير		لأجل		المجموع
	مليون دينار	%	مليون دينار	%	مليون دينار	%	
2000	1313.7	15.97	970.8	11.80	5940	72.22	8224.5
2001	1529.3	17.54	1067.2	12.24	6124.8	70.23	8721.3
2002	1920.4	20.50	1233.8	13.17	6213.5	66.33	9367.7
2003	2338.8	23.46	1510.6	15.15	6120	61.39	9969.4
2004	3244.1	28.05	1828.6	15.81	6491.4	56.13	11564.1
2005	3674.4	28.01	1956.6	14.91	7488.3	57.08	13119.3
2006	3835.4	26.28	1997.1	13.69	8759.4	60.03	14591.9
2007	4001.9	25.03	2002.9	12.53	9983.3	62.44	15988.1
2008	4512.0	24.92	2143.6	11.84	11447.0	63.23	18102.6
2009	5307.4	26.15	2566.4	12.64	12424.6	61.21	20298.4
تشرين الأول 2010	6168.3	27.75	2922.1	13.15	13134.8	59.10	22225.2

- المصدر: البنك المركزي الأردني.

شكل رقم (٢١)

هيكل توزيع الودائع حسب أصنافها كما في نهاية تشرين الأول ٢٠١٠

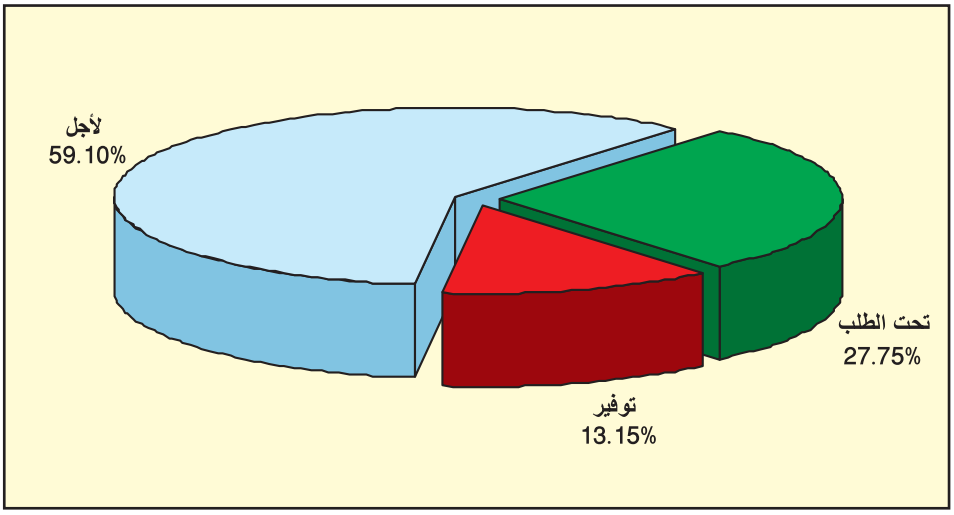

(٣-٥) مؤشرات المتانة المالية للبنوك العاملة في الأردن

١- نسبة كفاية رأس المال:

تقيس هذه النسبة مدى كفاية رأس المال المحتفظ به من قبل البنك لمواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها، ووفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني فإن رأس المال التنظيمي يجب أن لا يقل عن ١٢٪ من الموجودات والبنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر وكذلك مخاطر السوق، وتعتبر هذه النسبة الحد الأدنى لكفاية رأس المال. ويتكون بسط النسبة من رأس المال التنظيمي للبنك والذي يتضمن (رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح/الخسائر المدورة وبعض البنود الأخرى مثل الديون المساندة والتغير المتراكم في القيمة العادلة للأسهم المتوفرة للبيع واحتياطي المخاطر المصرفية العامة وذلك بعد طرح استثمارات البنك في رؤوس أموال البنوك والشركات المالية الأخرى)، في حين يتكون مقامها من مخاطر الائتمان (التي تتكون من الموجودات والبنود خارج الميزانية بعد ترجيحها بأوزان المخاطر المناسبة) ومخاطر السوق.

وبالرغم من التقلبات التي شهدتها هذه النسبة خلال الفترة (٢٠٠٠ - حزيران ٢٠١٠)، إلا أنها حافظت على هامش مريح فوق الحد الأدنى المطلوب من قبل البنك المركزي (١٢٪) والحد الأدنى المقرر من لجنة بازل والبالغ (٨٪). وقد وصلت هذه النسبة إلى أدنى مستوى لها في نهاية عام ٢٠٠٣ حيث بلغ معدل هذه النسبة لإجمالي البنوك ١٥,٩٪، في حين وصلت إلى أعلى مستوياتها في نهاية عام ٢٠٠٦ حيث بلغت ٢١,٤٪، وقد نتج هذا الارتفاع الملحوظ بشكل رئيسي عن قيام معظم البنوك بزيادة رؤوس أموالها خلال عام ٢٠٠٦، وتحقيقها لأرباح مرتفعة مما انعكس بشكل إيجابي على نسبة كفاية رأس المال لديها. أما في نهاية حزيران من عام ٢٠١٠، فقد بلغت النسبة ١٩,٤٪ والتي تعتبر قريبة من النسبة في السنة السابقة والتي بلغت ١٩,٦٪

إن محافظة البنوك على هامش مريح من نسبة كفاية رأس المال خلال الفترة (٢٠٠٠ - حزيران ٢٠١٠) فوق الحد الأدنى المطلوب من قبل البنك المركزي ومن لجنة بازل، يدل على أن البنوك، وعلى الرغم من التوسع الكبير في توظيفاتها خاصة في التسهيلات، لا تزال تحتفظ برأسمال كافٍ لمواجهة المخاطر وهذا يعزز من استقرار الجهاز المصرفي بشكل خاص والاستقرار المالي بشكل عام.

شكل رقم (٢٢)

نسبة كفاية رأس المال

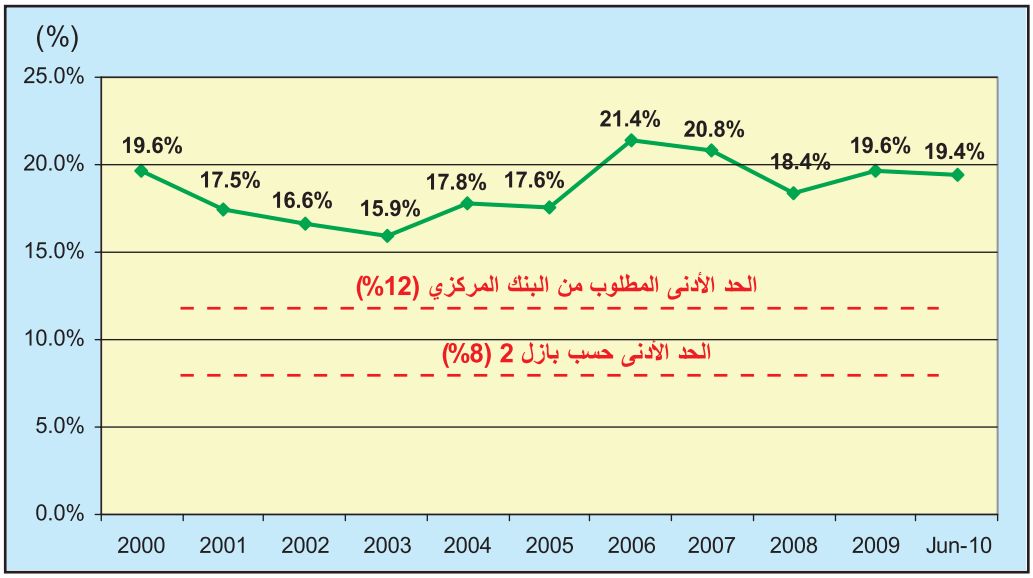

٢- نسبة الديون غير العاملة / إجمالي الديون:

عرَّفت تعليمات البنك المركزي الأردني الديون غير العاملة على أنها الديون التي مضى على استحقاقها مدة ٩٠ يوم فأكثر. وقد انخفضت نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون من ١٧,١٪ في نهاية عام ٢٠٠٢ لتصل إلى ٤,١٪ و ٤,٢٪ في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ على التوالي، وهي أدنى مستويات بلغتها النسبة خلال الفترة. وقد جاء انخفاض هذه النسبة نتيجة عدة عوامل من أهمها تحسن الأداء الاقتصادي في المملكة آنذاك والذي انعكس بشكل إيجابي على قدرة العملاء على السداد، وزيادة كفاءة البنوك في إدارة موجوداتها وتحصيل ديونها، بالإضافة إلى عامل مهم وهو قيام العديد من البنوك بإعدام الديون غير العاملة التي يقابلها مخصصات بالكامل.

إلا أن نسبة الديون غير العاملة عادت للارتفاع عام ٢٠٠٩ لتصل إلى ٦,٧٪، وواصلت ارتفاعها خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠ لتصل إلى ٧,٩٪ وذلك انعكاساً للأزمة المالية العالمية وما أعقبها من تداعياتٍ طالت معظم القطاعات الاقتصادية في الأردن ودفعت عدداً من المقترضين لتأخير سداد مستحقاتهم للبنوك.

شكل رقم (٢٣)

نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون

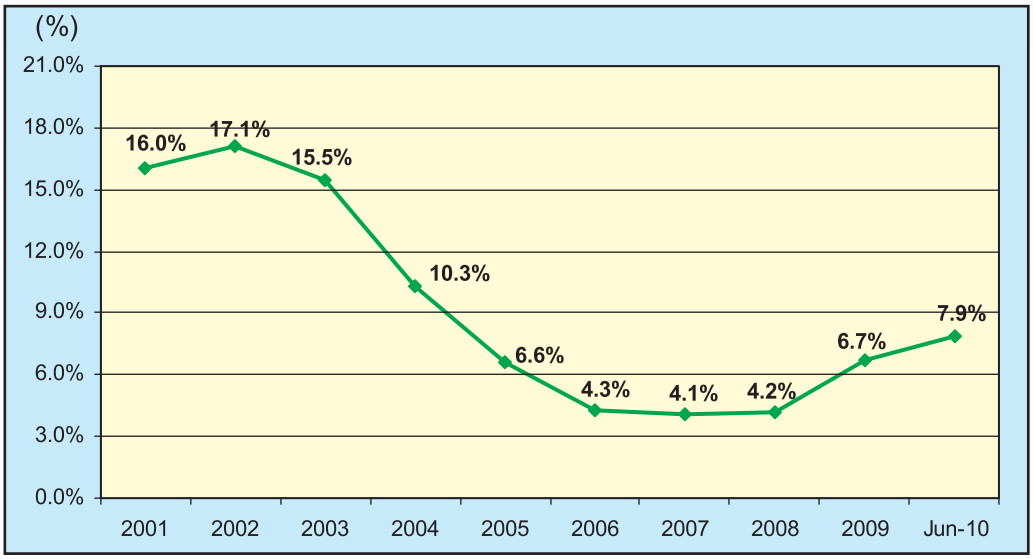

٣- معدل العائد على حقوق المساهمين:

يستخدم معدل العائد على الملكية كمقياس للربحية بحيث أنه يعكس مدى كفاءة البنك في توليد الأرباح من أموال مساهمي البنك. ونتيجة للنمو المستمر في أرباح البنوك، ارتفع معدل العائد على حقوق المساهمين من ٤,٢٪ في نهاية عام ٢٠٠٠ ليصل إلى أعلى مستوى له في نهاية عام ٢٠٠٥، حيث بلغ ٢٠,٩٪. وشهد المعدل تراجعاً ملموساً خلال عام ٢٠٠٩ ليصل إلى ٩,٠٪، كما بلغ خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠ حوالي ٤,٥٪.

شكل رقم (٢٤)

معدل العائد على حقوق المساهمين

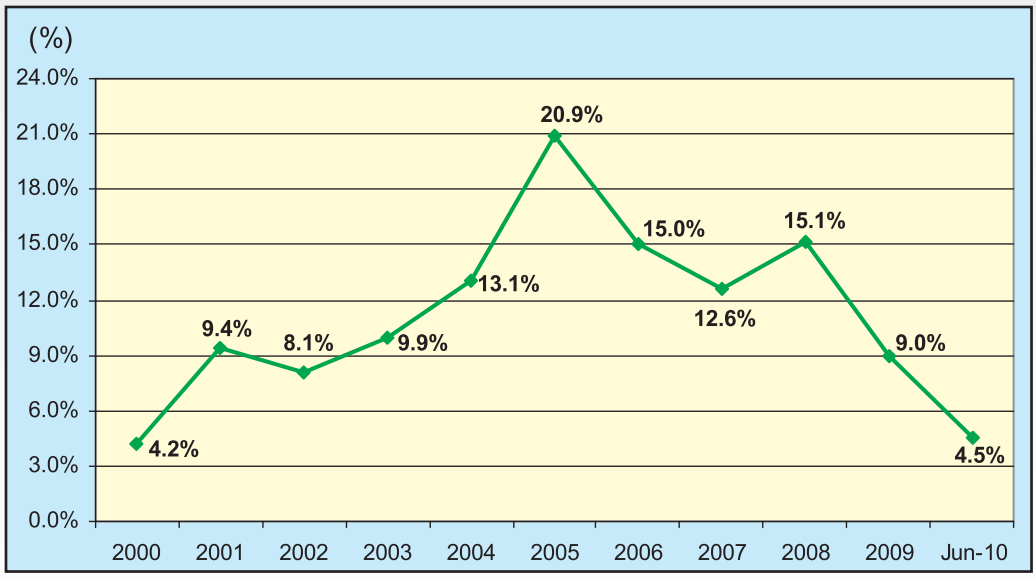

٤- معدل العائد على الموجودات:

يقيس هذا المتغير الربح لكل دينار مستثمر في الأصول، وهو بهذا يعكس مدى كفاءة إدارة البنك في استخدام الموارد المتاحة لديها لتحقيق الأرباح، وزيادة النسبة يعتبر مؤشر على كفاءة الإدارة في رسم سياستها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للبنك. وقد وصل معدل العائد على الموجودات إلى أعلى مستوياته في نهاية عام ٢٠٠٥، حيث بلغ ٢٪، إلا أنه انخفض في نهاية عام ٢٠٠٩ إلى ١,١ ٪، وبلغ ٠,٦ ٪ في نهاية النصف الأول من عام ٢٠١٠.

شكل رقم (٢٥)

معدل العائد على الموجودات

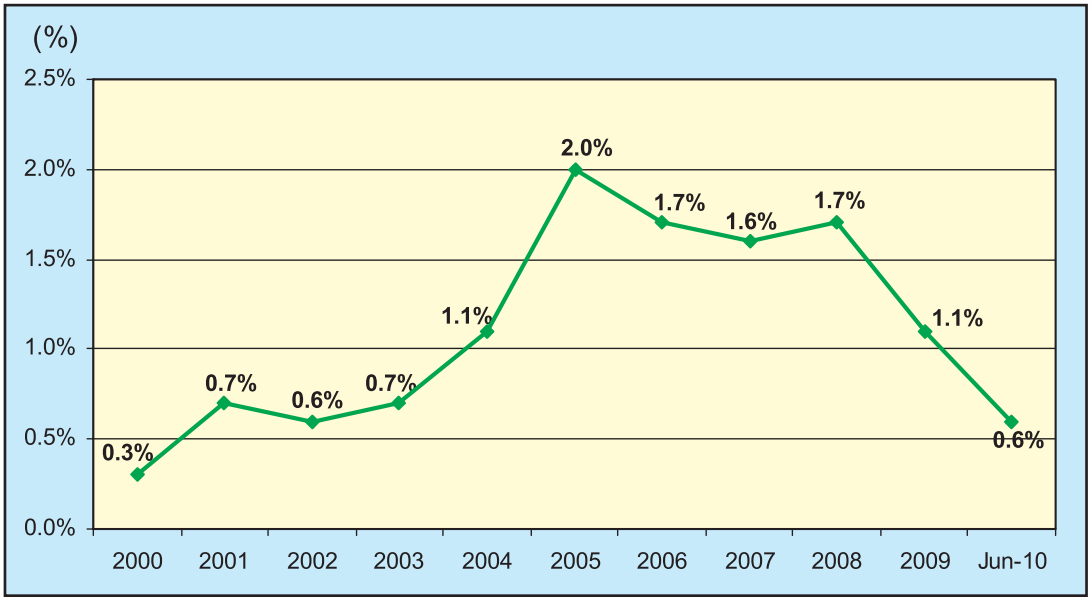

٥- السيولة:

تقيس نسبة السيولة القانونية حجم الموجودات السائلة المتوفرة لدى البنك منسوبة إلى التزاماته التي يتوجب عليه أدائها. وقد بلغت نسبة السيولة القانونية للبنوك العاملة في الأردن أعلى مستوياتها في نهاية عام ٢٠٠٣ لتصل إلى ١٧٩,٦٪، لتأخذ بعد ذلك بالانخفاض المستمر حتى بلغت ١٤١٪ في نهاية عام ٢٠٠٨ ومن ثم ارتفعت في نهاية عام ٢٠٠٩ لتصل إلى ١٥٩,١٪، ووصلت مع نهاية النصف الأول من عام ٢٠١٠ إلى ١٥٩,٥٪. وتعتبر نسبة السيولة منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن أعلى بكثير من الحد الأدنى لمتطلبات البنك المركزي الأردني والبالغ ١٠٠٪. وبهذا الصدد فإن البنك المركزي ومن خلال رقابته على الجهاز المصرفي يركز على الإدارة السليمة للسيولة من خلال تعليمات أصدرها عام ٢٠٠٠ حول السيولة حسب سلم الاستحقاق والتي تأخذ بعين الاعتبار الموائمة بين آجال مصادر الأموال واستخداماتها وعدم الاعتماد على مصادر أموال متذبذبة وقصيرة الأجل لتمويل موجودات طويلة الأجل.

شكل رقم (٢٦)

نسبة السيولة

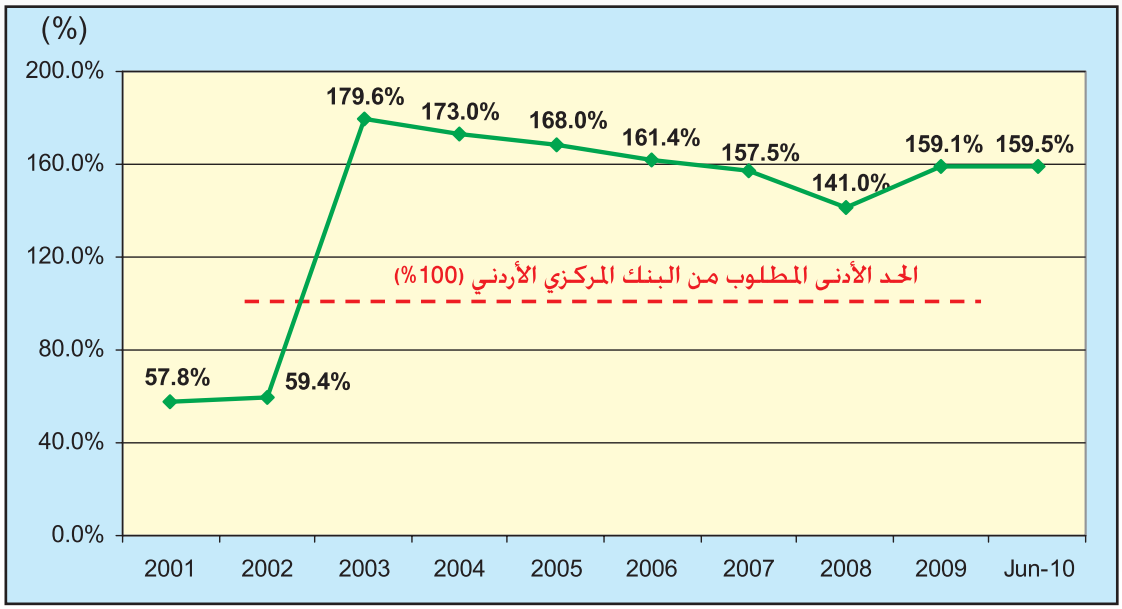

الفصل الرابع

البنوك الإسلامية العاملة في الأردن

(٤-١) مقدمة

(٤-٢) حصة البنوك الإسلامية من الموجودات

(٤-٣) حصة البنوك الإسلامية من الودائع

(٤-٤) حصة البنوك الإسلامية من التسهيلات

(٤-١) مقدمة

بلغ عدد البنوك الإسلامية العاملة في الأردن حتى نهاية عام ٢٠٠٩ بنكان إسلاميان وكلاهما أردنيان. وقد تم مع نهاية العام ٢٠٠٩ وبداية العام ٢٠١٠ افتتاح بنك إسلامي جديد هو بنك الأردن دبي الإسلامي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن البيانات الواردة في هذا الفصل لا تشمل البنك الجديد لعدم توفر بيانات له خلال الفترة المذكورة.

(٤-٢) حصة البنوك الإسلامية من الموجودات

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (١٢) إلى أن حصة البنوك الإسلامية من إجمالي موجودات البنوك العاملة في الأردن قد ارتفعت من ٧,٥٩٪ في عام ٢٠٠٠ لتصل إلى أعلى مستوياتها في نهاية عام ٢٠٠٩ بنسبة بلغت ١١,٣٨٪. وأمام هذا الارتفاع في حصة البنوك الإسلامية، فقد شهدت نسبة موجودات البنوك التجارية العاملة في الأردن انخفاضاً من ٩٢,٤١٪ في عام ٢٠٠٠ إلى ٨٨,٦٢ ٪ في نهاية عام ٢٠٠٩.

جدول رقم (١٢)

توزيع الموجودات بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩)

السنة	نسبة موجودات البنوك التجارية إلى إجمالي الموجودات (٪)	نسبة موجودات البنوك الإسلامية إلى إجمالي الموجودات (٪)
2000	92.41	7.59
2001	92.28	7.72
2002	91.35	8.65
2003	90.14	9.86
2004	90.53	9.47
2005	91.13	8.87
2006	91.18	8.82
2007	92.00	8.00
2008	89.29	10.71
2009	88.62	11.38

- المصدر: جمعية البنوك في الأردن، التقارير السنوية.

شكل رقم (٢٧)

توزيع موجودات البنوك العاملة في الأردن بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩)

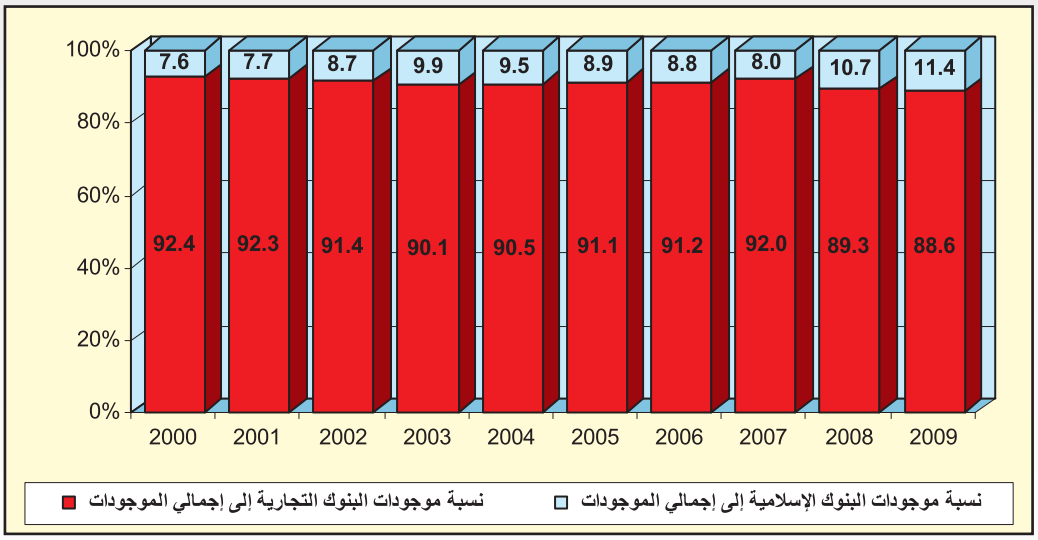

شكل رقم (٢٨)

توزيع موجودات البنوك العاملة في الأردن بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية لعام ٢٠٠٩

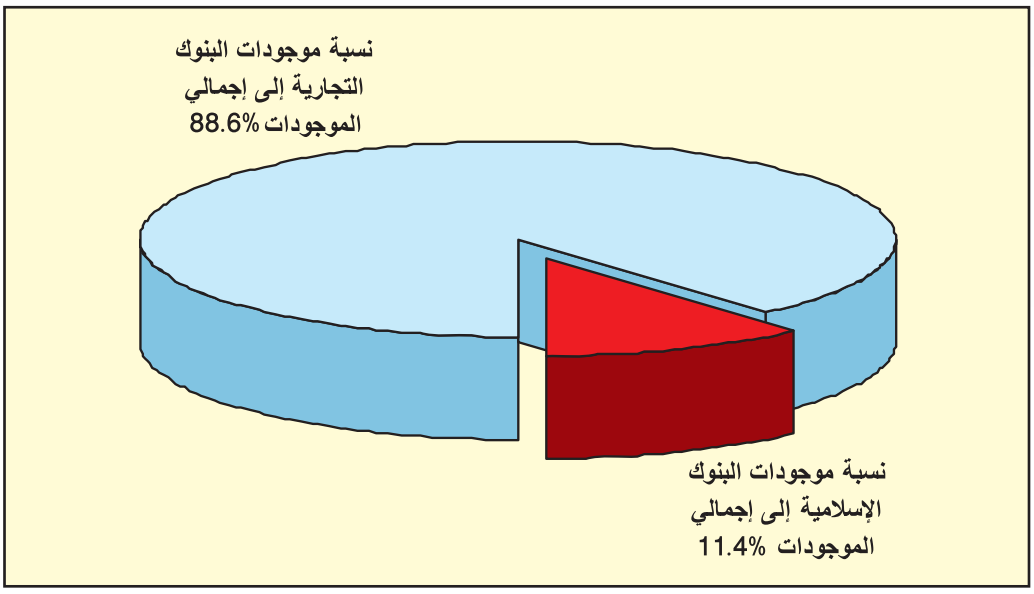

(٤-٣) حصة البنوك الإسلامية من الودائع

ارتفعت حصة البنوك الإسلامية من إجمالي ودائع البنوك العاملة في الأردن من ٧,٣٪ عام ٢٠٠٠ لتصل إلى أعلى مستوياتها في نهاية عام ٢٠٠٩ بنسبة بلغت ١٣,٤٪. بالمقابل انخفضت نسبة ودائع البنوك التجارية إلى إجمالي ودائع البنوك العاملة في الأردن من ٩٢,٧٪ في عام ٢٠٠٠ إلى ٨٦,٦٪ في نهاية عام ٢٠٠٩.

جدول رقم (١٣)

توزيع الودائع بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية

(٢٠٠٠ - ٢٠٠٩)

السنة	نسبة الودائع لدى البنوك التجارية إلى إجمالي الودائع (٪)	نسبة الودائع لدى البنوك الإسلامية إلى إجمالي الودائع (٪)
2000	92.67	7.33
2001	93.34	6.66
2002	91.31	8.69
2003	89.82	10.18
2004	90.10	9.90
2005	90.60	9.40
2006	96.40	3.60
2007	94.00	6.00
2008	88.09	11.91
2009	86.58	13.42

- المصدر: جمعية البنوك في الأردن، التقارير السنوية.

شكل رقم (٢٩)

توزيع ودائع البنوك العاملة في الأردن بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية

(٢٠٠٠ - ٢٠٠٩)

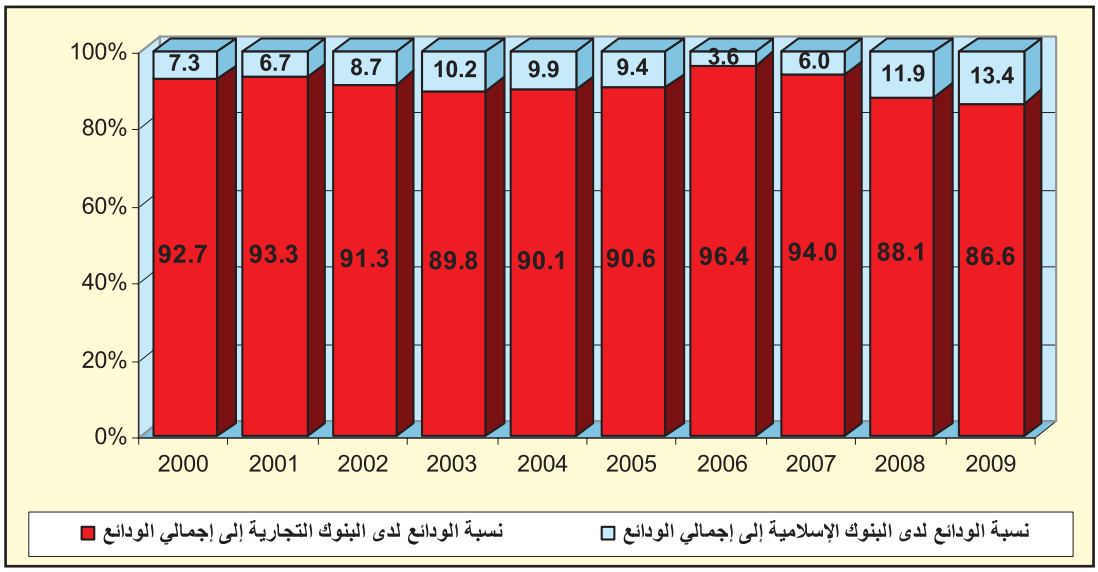

شكل رقم (٣٠)

توزيع ودائع البنوك العاملة في الأردن بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية لعام ٢٠٠٩

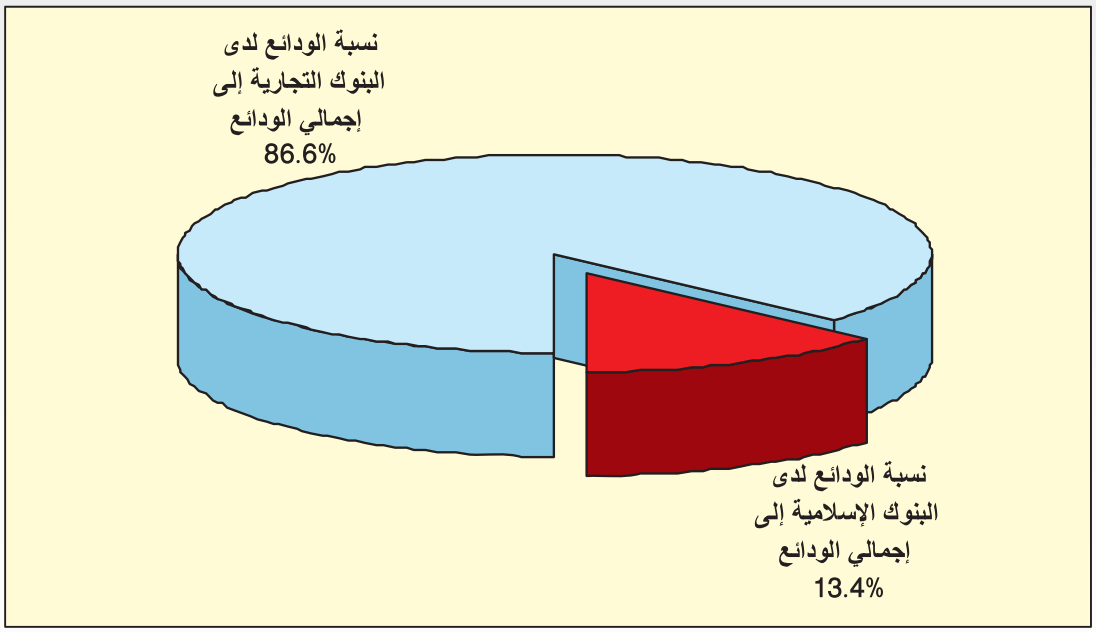

(٤-٤) حصة البنوك الإسلامية من التسهيلات

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (١٤) إلى أن حصة البنوك الإسلامية من إجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل البنوك العاملة في الأردن قد ارتفع بشكل ملحوظ من ٧,٧ ٪ في عام ٢٠٠٠ لتصل إلى أعلى مستوياتها في نهاية عام ٢٠٠٩ بنسبة بلغت ١٣,٨٪. وأمام هذا الارتفاع في حصة البنوك الإسلامية، فقد شهدت نسبة التسهيلات المقدمة من البنوك التجارية انخفاضاً من ٩٢,٣٪ في عام ٢٠٠٠ إلى ٨٦,٢٪ في نهاية عام ٢٠٠٩.

جدول رقم (١٤)

توزيع التسهيلات الائتمانية بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية (٢٠٠٠-٢٠٠٩)

السنة	نسبة التسهيلات المقدمة من البنوك التجارية إلى إجمالي التسهيلات (٪)	نسبة التسهيلات المقدمة من البنوك الإسلامية إلى إجمالي التسهيلات (٪)
2000	92.32	7.68
2001	92.77	7.23
2002	91.83	8.17
2003	91.38	8.62
2004	91.28	8.72
2005	91.69	8.31
2006	91.67	8.33
2007	92.00	8.00
2008	86.46	13.54
2009	86.21	13.79

- المصدر: جمعية البنوك في الأردن، التقارير السنوية.

شكل رقم (٣١)

توزيع التسهيلات الائتمانية بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩)

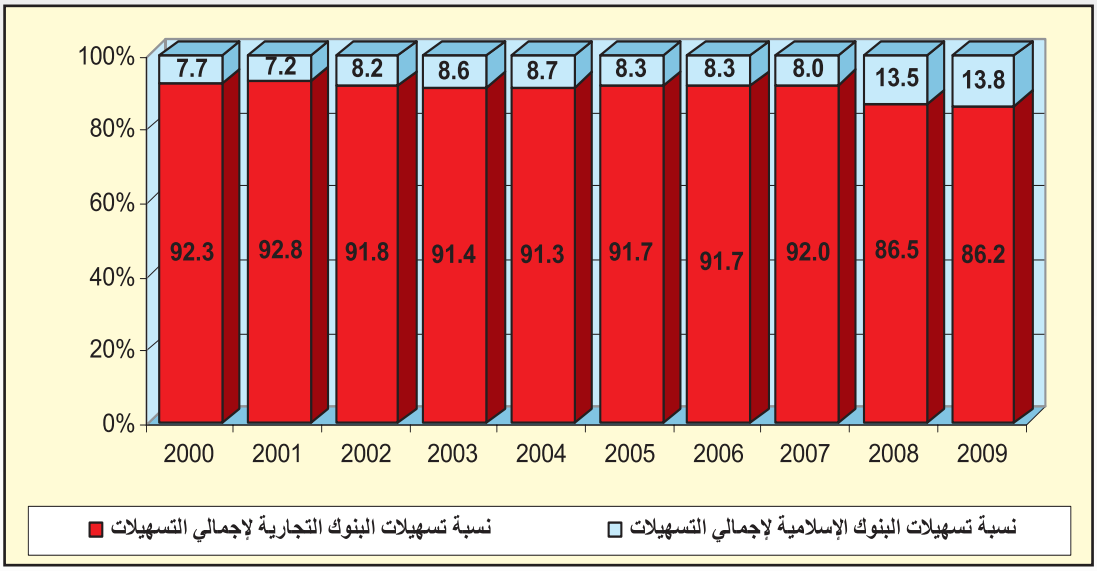

شكل رقم (٣٢)

توزيع التسهيلات الائتمانية بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية لعام ٢٠٠٩

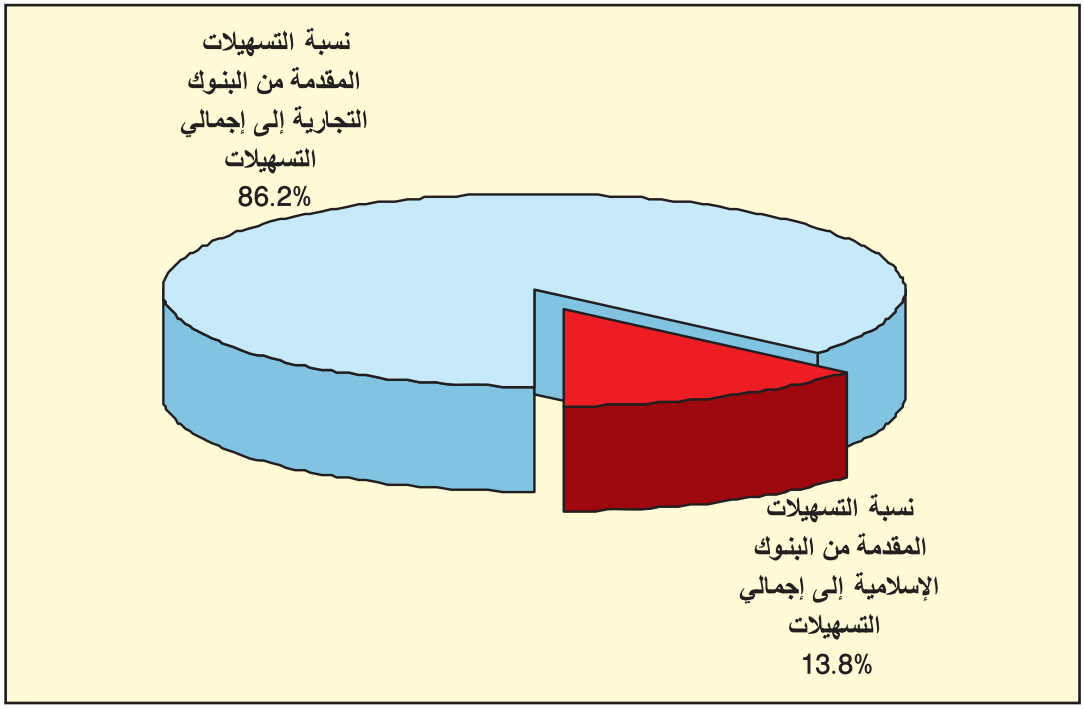

الفصل الخامس

البنوك الأجنبية العاملة في الأردن

(٥-١) مقدمة

(٥-٢) حصة البنوك الأجنبية من الموجودات

(٥-٣) حصة البنوك الأجنبية من الودائع

(٥-٤) حصة البنوك الأجنبية من التسهيلات

(٥-١) مقدمة

بلغ عدد البنوك الأجنبية العاملة في الأردن ثمانية بنوك (خمسة بنوك عربية وثلاثة بنوك أجنبية) في نهاية عام ٢٠٠٩، وقد تم افتتاح بنك عربي جديد في شهر شباط ٢٠١٠ وهو بنك أبو ظبي الوطني.

(٥-٢) حصة البنوك الأجنبية من الموجودات

ارتفعت حصة البنوك الأجنبية من إجمالي موجودات البنوك العاملة في الأردن من ١٠,٠٪ في عام ٢٠٠٠ لتصل إلى أعلى مستوياتها في نهاية عام ٢٠٠٩ وبنسبة ١١,٥٪. بالمقابل شكلت موجودات البنوك الأردنية حوالي ٨٨,٥٪ في نهاية عام ٢٠٠٩.

جدول رقم (١٥)

توزيع الموجودات بين البنوك الأردنية والبنوك الأجنبية (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩)

السنة	نسبة موجودات البنوك الأردنية إلى إجمالي الموجودات (٪)	نسبة موجودات البنوك الأجنبية إلى إجمالي الموجودات (٪)
2000	89.96	10.04
2001	91.03	8.97
2002	89.43	10.57
2003	91.78	8.22
2004	90.71	9.29
2005	90.56	9.44
2006	90.02	9.98
2007	91.00	9.00
2008	88.86	11.14
2009	88.49	11.51

- المصدر: جمعية البنوك في الأردن، التقارير السنوية.

شكل رقم (٣٣)

توزيع موجودات البنوك العاملة في الأردن بين البنوك الأردنية والبنوك الأجنبية (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩)

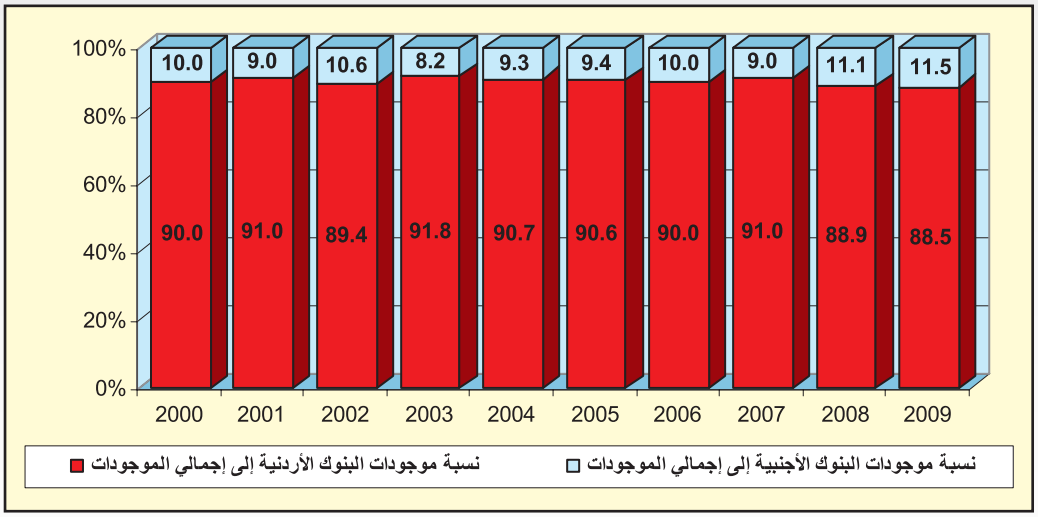

شكل رقم (٣٤)

توزيع موجودات البنوك العاملة في الأردن بين البنوك الأردنية والبنوك الأجنبية لعام ٢٠٠٩

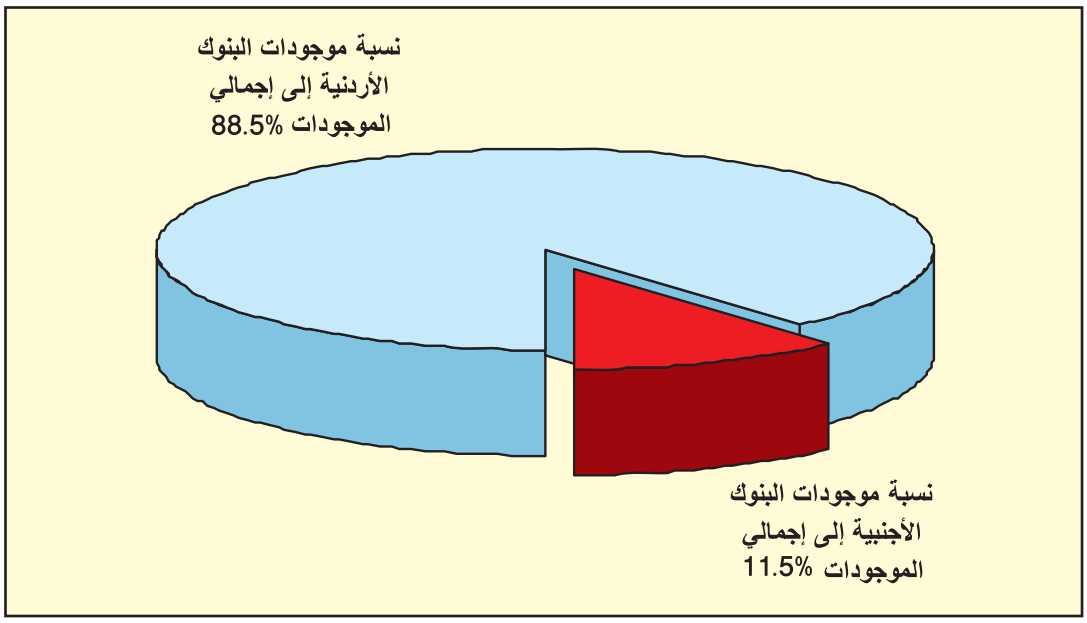

(٥-٣) حصة البنوك الأجنبية من الودائع

ارتفعت حصة البنوك الأجنبية من إجمالي ودائع البنوك العاملة في الأردن من ١٠,٠٪ في عام ٢٠٠٠ لتصل إلى ١١,٩١٪ في نهاية عام ٢٠٠٩. بالمقابل شكلت ودائع البنوك الأردنية حوالي ٨٨,١٪ في نهاية عام ٢٠٠٩.

جدول رقم (١٦)

توزيع الودائع بين البنوك الأردنية والبنوك الأجنبية (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩)

السنة	نسبة الودائع لدى البنوك الأردنية إلى إجمالي الودائع (٪)	نسبة الودائع لدى البنوك الأجنبية إلى إجمالي الودائع (٪)
2000	89.97	10.03
2001	91.06	8.94
2002	89.49	10.51
2003	92.12	7.88
2004	91.41	8.59
2005	90.74	9.26
2006	88.58	11.42
2007	89.00	11.00
2008	88.86	11.14
2009	88.09	11.91

- المصدر: جمعية البنوك في الأردن، التقارير السنوية.

شكل رقم (٣٥)

توزيع الودائع بين البنوك الأردنية والبنوك الأجنبية (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩)

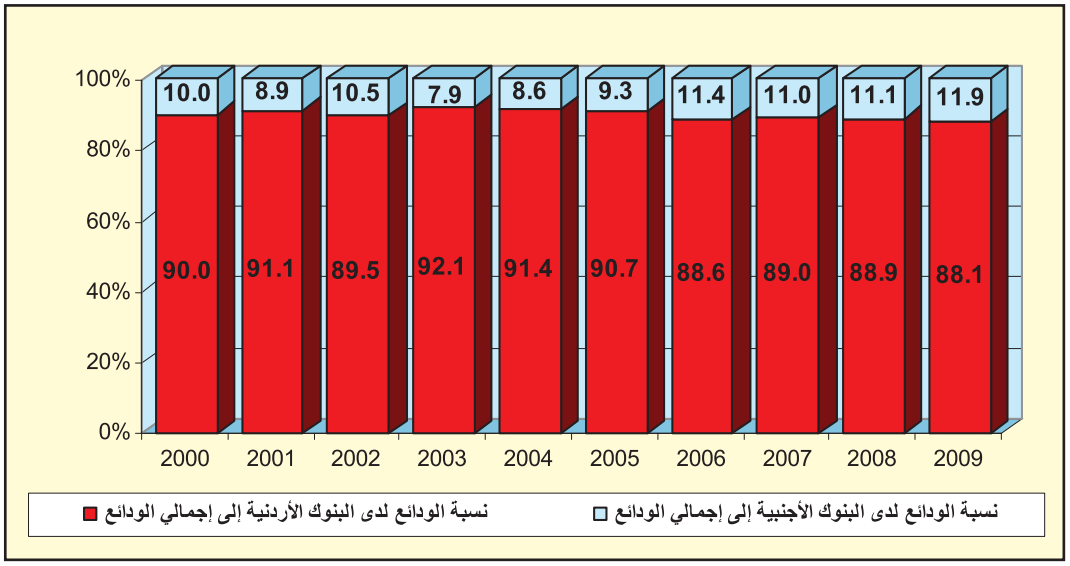

شكل رقم (٣٦)

توزيع الودائع بين البنوك الأردنية والبنوك الأجنبية لعام ٢٠٠٩

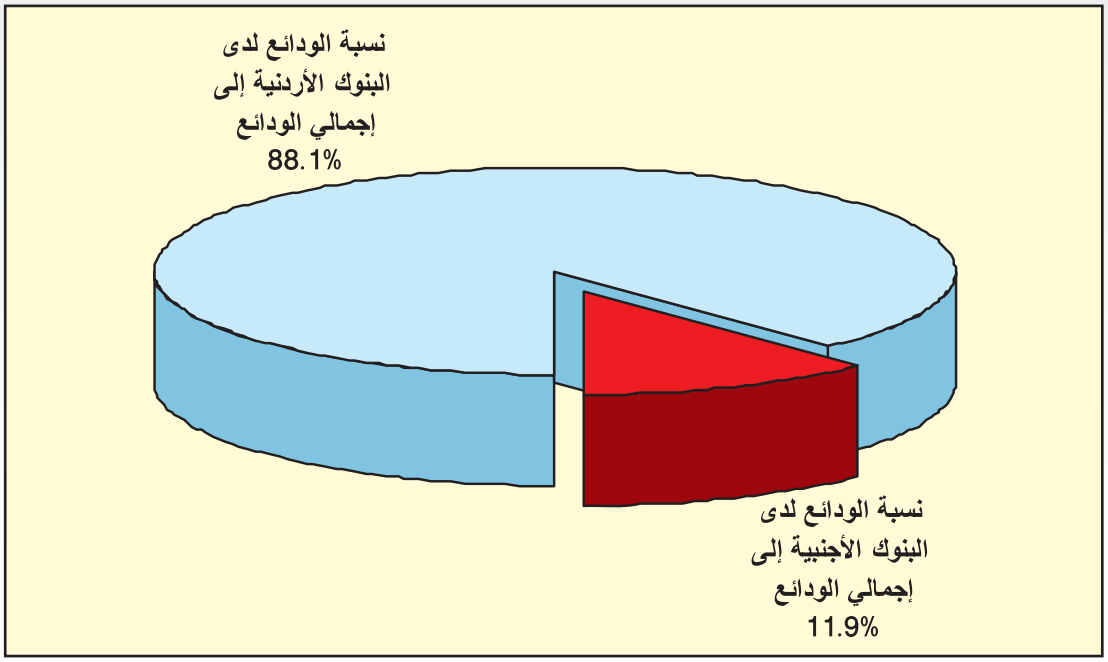

(٤-٥) حصة البنوك الأجنبية من التسهيلات

شهدت نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك الأجنبية تذبذباً كبيراً خلال الفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩. وقد بلغت هذه النسبة أعلى مستوياتها في عام ٢٠٠٧ لتصل إلى ١٤,٠٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك العاملة في الأردن، إلا أنها عاودت الانخفاض في نهاية عام ٢٠٠٩ لتصل إلى ٩,٤٪.

جدول رقم (١٧)

توزيع التسهيلات الائتمانية بين البنوك الأردنية والبنوك الأجنبية (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩)

السنة	نسبة التسهيلات المقدمة من البنوك الأردنية إلى إجمالي التسهيلات (٪)	نسبة التسهيلات المقدمة من البنوك الأجنبية إلى إجمالي التسهيلات (٪)
2000	90.00	10.00
2001	92.05	7.95
2002	90.80	9.20
2003	91.26	8.74
2004	91.22	8.78
2005	91.31	8.69
2006	90.61	9.39
2007	86.00	14.00
2008	89.34	10.66
2009	90.64	9.36

- المصدر: جمعية البنوك في الأردن، التقارير السنوية.

شكل رقم (٣٧)

توزيع التسهيلات الائتمانية بين البنوك الأردنية والبنوك الأجنبية (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩)

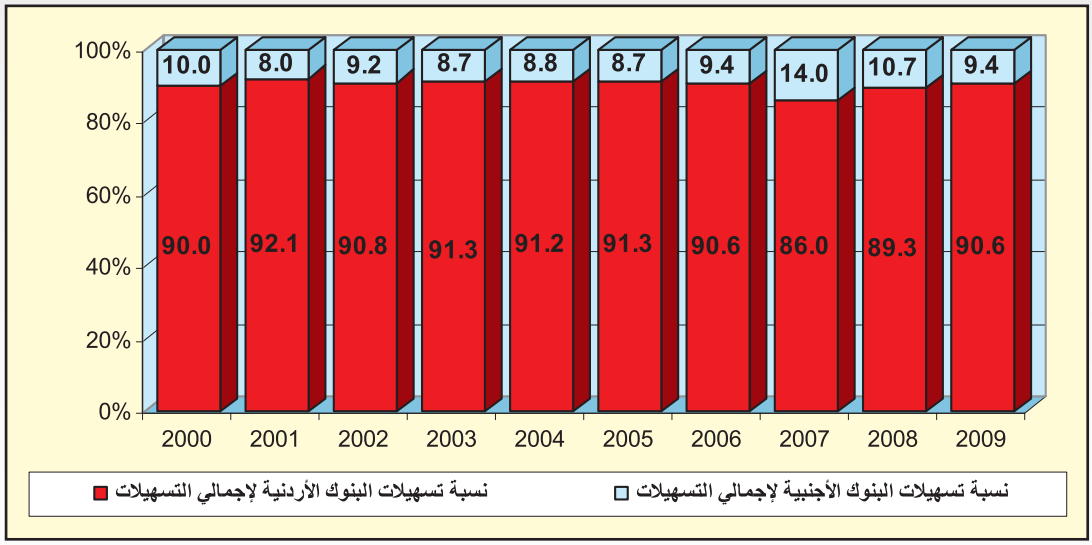

شكل رقم (٣٨)

توزيع التسهيلات الائتمانية بين البنوك الأردنية والبنوك الأجنبية لعام ٢٠٠٩

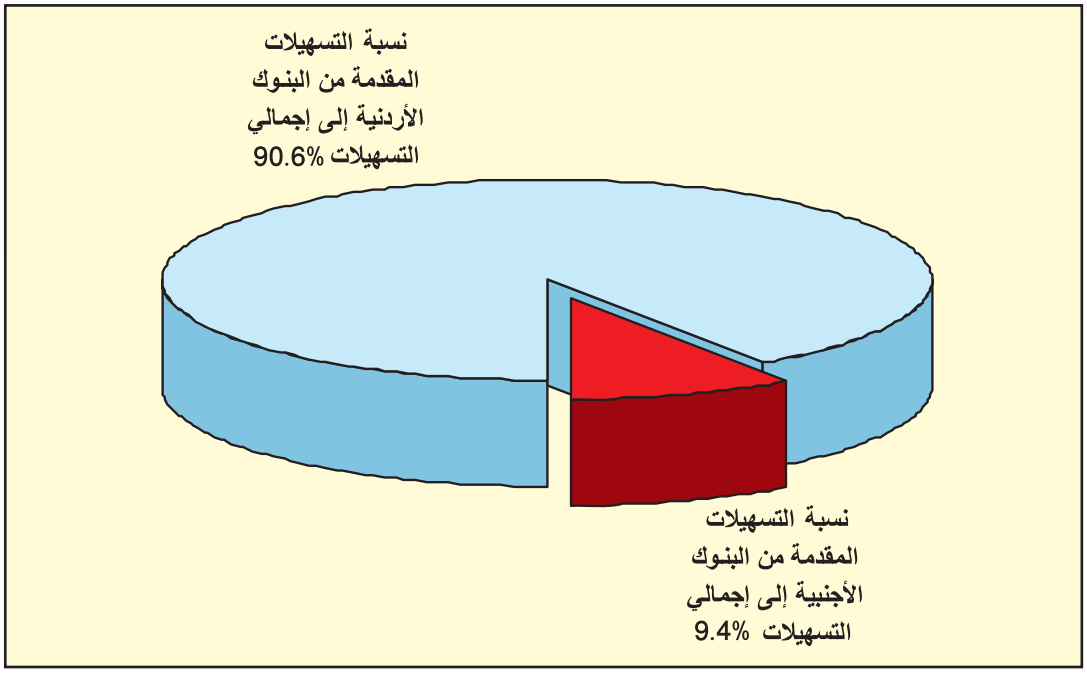

الفصل السادس

التركز المصرفي

(٦-١) مقدمة

(٦-٢) تركز الموجودات

(٦-٣) تركز الودائع

(٦-٤) تركز التسهيلات

(٦-١) مقدمة

يقاس التركز المصرفي باحتساب حصص اكبر ثلاثة بنوك في إجمالي الموجودات والودائع والتسهيلات (وتشير الدراسات إلى انه إذا كانت نسبة التركز لأكبر ثلاثة بنوك اكبر من ٤٠٪ فان القطاع المصرفي تسوده حالة من الاحتكار). وكما تشير البيانات المتوفرة عن الأردن، فقد انخفضت نسبة التركز بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي وهذا مؤشر على زيادة درجة المنافسة في الجهاز المصرفي الأردني.

(٦-٢) تركز الموجودات

انخفضت حصة موجودات أكبر ثلاثة بنوك في إجمالي موجودات البنوك المرخصة من ٥٣,٢٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٤٧,٥٪ عام ٢٠٠٩.

(٦-٣) تركز الودائع

انخفضت حصة ودائع أكبر ثلاثة بنوك في إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة من ٥٣,٧٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٤٨,٥٪ عام ٢٠٠٩.

(٦-٤) تركز التسهيلات

انخفضت حصة تسهيلات أكبر ثلاثة بنوك في إجمالي التسهيلات الممنوحة من البنوك المرخصة من ٤٩,٨٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٤٤٪ عام ٢٠٠٩.

شكل رقم (٣٩)

التركز المصرفي في عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠٩

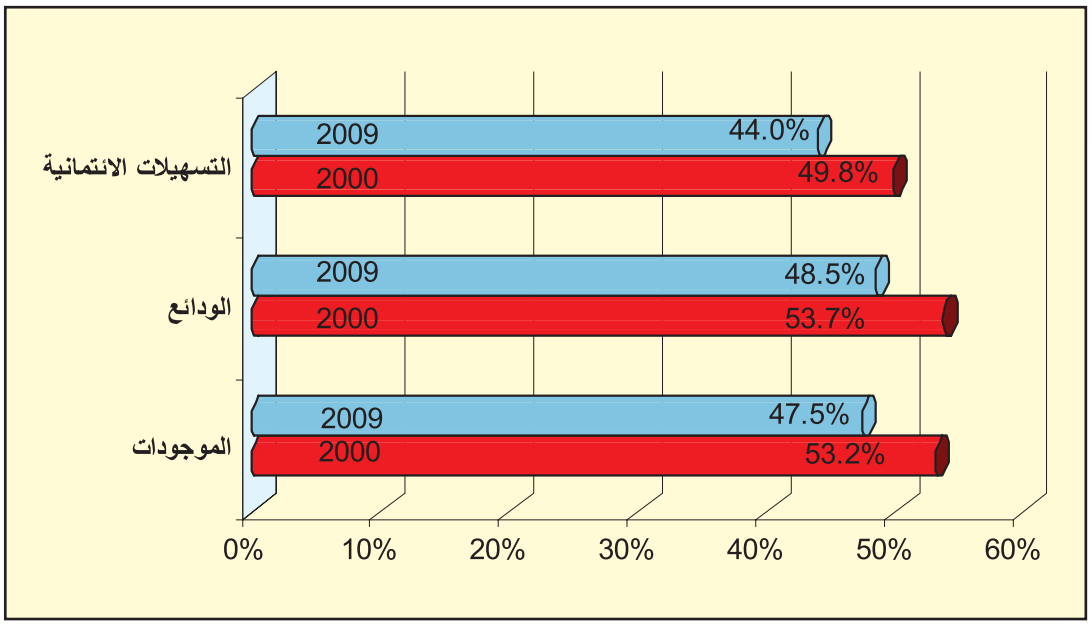

الفصل السابع

تحليل الأداء المقارن للبنوك العاملة في الأردن خلال عام ٢٠٠٩

(٧-١) مقدمة

(٧-٢) ترتيب البنوك حسب بعض بنود قائمة المركز المالي

(٧-٣) ترتيب البنوك حسب بعض بنود قائمة الدخل

(٧-٤) ترتيب البنوك حسب أهم مؤشرات الربحية

(٧-٥) ترتيب البنوك حسب عدد العاملين

(٧-٦) ملخص لأهم المؤشرات المالية للبنوك العاملة في الأردن

(٧-١) مقدمة

يتضمن هذا الفصل على تلخيص واف لمجمل التطورات التي شهدتها البنوك العاملة في الأردن خلال العام ٢٠٠٩، حيث يتناول الفصل تطور البنود الرئيسية في قائمة المركز المالي من حيث إجمالي الموجودات والتسهيلات والودائع في البنوك العاملة في الأردن، بالإضافة إلى حقوق الملكية ورأس المال. كما يستعرض هذا الفصل أهم بنود قائمة الدخل للبنوك العاملة في الأردن خلال العام ٢٠٠٩ والمتمثلة في الربح قبل الضريبة وصافي الربح بعد الضريبة.كذلك يحتوي هذا الفصل على أهم مقاييس الربحية للبنوك العاملة في الأردن والتي تربط بين قائمة المركز المالي وقائمة الدخل والمتمثلة في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وذلك خلال العام ٢٠٠٩. وأخيراً، يبين هذا الفصل تطور وتوزيع حجم الموارد البشرية في البنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠٠٩.

وتجدر الإشارة هنا إلى أننا راعينا ترتيب البنوك بشكلٍ تنازلي (من البنك الأعلى إلى البنك الأقل) حسب كل معيار من المعايير السابقة، بالإضافة إلى احتساب الأهمية النسبية لكل بنك بالنسبة لمجموع البنوك العاملة. كما راعينا تقسيم البنوك إلى ثلاثة فئات رئيسية لتشمل البنوك التجارية الأردنية، والبنوك الإسلامية، والبنوك الأجنبية. كذلك من المهم أن نشير هنا إلى أن البيانات التي يتضمنها هذا الفصل تخص فروع البنوك العاملة في الأردن فقط ولا تشمل بيانات الفروع الخارجية.

(٧-٢) ترتيب البنوك حسب بعض بنود قائمة المركز المالي

أ- إجمالي موجودات البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩ :

بلغ إجمالي موجودات البنوك المرخصة في نهاية عام ٢٠٠٩ ما مقداره ٣٠,٩ مليار دينار تقريباً، تتوزع بواقع ٢٣,٨ مليار دينار للبنوك التجارية الأردنية (٧٧,١١٪ من إجمالي موجودات البنوك العاملة في الأردن)، و٣,٥ مليار دينار للبنوك الإسلامية (١١,٣٨٪ من إجمالي الموجودات) و ٣,٦ مليار دينار للبنوك الأجنبية (١١,٥١٪ من إجمالي الموجودات).

جدول رقم (١٨)

إجمالي موجودات البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩

	البنك	ترتيب ٢٠٠٩	الموجودات (مليون دينار)	النسبة من إجمالي الموجودات (٪)
البنوك التجارية الأردنية	البنك العربي	1	7,468.0	24.19
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	4,727.6	15.32
	البنك الأردني الكويتي	3	1,818.0	5.89
	البنك الأهلي الأردني	4	1,759.0	5.70
	بنك الأردن	5	1,475.0	4.78
	بنك الاتحاد	6	1,436.4	4.65
	بنك القاهرة عمان	7	1,287.0	4.17
	بنك المال الأردني	8	1,016.0	3.29
	البنك الاستثماري	9	666.7	2.16
	بنك الاستثمار العربي الأردني	10	664.0	2.15
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	11	591.5	1.92
	البنك التجاري الأردني	12	590.9	1.91
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	13	301.0	0.98
	الإجمالي		**23,801.1**	**77.11**

	البنك	ترتيب ٢٠٠٩	الموجودات (مليون دينار)	النسبة من إجمالي الموجودات (٪)
البنوك الإسلامية	البنك الإسلامي الأردني	1	2,471.5	8.01
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	1,040.8	3.37
	الإجمالي		**3,512.3**	**11.38**

	البنك	ترتيب ٢٠٠٩	الموجودات (مليون دينار)	النسبة من إجمالي الموجودات (٪)
البنوك الأجنبية	بنك HSBC	1	996.0	3.23
	بنك عودة	2	583.3	1.89
	بنك ستاندرد تشارترد	3	530.0	1.72
	لبنان والمهجر	4	410.0	1.33
	البنك العقاري المصري العربي	5	358.0	1.16
	سيتي بنك	6	282.2	0.91
	بنك الكويت الوطني	7	257.3	0.83
	مصرف الرافدين	8	137.0	0.44
	الإجمالي		**3,553.8**	**11.51**

- المصدر: جمعية البنوك في الأردن، التقرير السنوي ٢٠٠٩.

ب. إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩ :

بلغ رصيد التسهيلات المقدمة من البنوك المرخصة ١٢,٥٥ مليار دينار، تتوزع بواقع ٩,٦٥ مليار دينار للبنوك التجارية الأردنية (٧٦,٨٤٪ من إجمالي التسهيلات) و ١,٧٣ مليار دينار للبنوك الإسلامية (١٣,٧٩٪ من إجمالي التسهيلات) و١,١٨ مليار دينار للبنوك الأجنبية (٩,٣٦٪ من إجمالي التسهيلات).

جدول رقم (١٩)

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩

	البنك	ترتيب ٢٠٠٩	التسهيلات (مليون دينار)	النسبة من إجمالي التسهيلات (٪)
البنوك التجارية الأردنية	البنك العربي	1	2,272.000	18.10
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	1,691.300	13.47
	البنك الأردني الكويتي	3	967.000	7.70
	البنك الأهلي الأردني	4	836.000	6.66
	بنك الأردن	5	727.000	5.79
	بنك الاتحاد	6	683.336	5.44
	بنك القاهرة عمان	7	590.000	4.70
	بنك المال الأردني	8	538.000	4.29
	البنك التجاري الأردني	9	338.298	2.70
	البنك الاستثماري	10	299.598	2.39
	بنك الاستثمار العربي الأردني	11	262.000	2.09
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	12	259.500	2.07
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	13	182.000	1.45
	الإجمالي		**9,646.031**	**76.84**

	البنك	ترتيب ٢٠٠٩	التسهيلات (مليون دينار)	النسبة من إجمالي التسهيلات (٪)
البنوك الإسلامية	البنك الإسلامي الأردني	1	1,556.554	12.40
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	175.075	1.39
	الإجمالي		**1,731.630**	**13.79**

	البنك	ترتيب ٢٠٠٩	التسهيلات (مليون دينار)	النسبة من إجمالي التسهيلات (٪)
البنوك الأجنبية	بنك HSBC	1	314.000	2.50
	بنك عودة	2	236.309	1.88
	البنك العقاري المصري العربي	3	190.700	1.52
	لبنان والمهجر	4	186.500	1.49
	بنك ستاندرد تشارترد	5	103.047	0.82
	بنك الكويت الوطني	6	85.400	0.68
	سيتي بنك	7	58.691	0.47
	مصرف الرافدين	8	0.428	0.00
	الإجمالي		**1,175.075**	**9.36**

- المصدر : جمعية البنوك في الأردن، التقرير السنوي ٢٠٠٩.

ت. إجمالي الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩ :

بلغ إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة ٢١,٣٤ مليار دينار، تتوزع بواقع ١٥,٩٤ مليار دينار للبنوك التجارية الأردنية (٧٤,٦٧٪ من إجمالي الودائع) و ٢,٨٦ مليار دينار للبنوك الإسلامية (١٣,٤٢٪ من إجمالي الودائع) و٢,٥٤ مليار دينار للبنوك الأجنبية (١١,٩١٪ من إجمالي الودائع).

جدول رقم (٢٠)

إجمالي الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩

	البنك	ترتيب ٢٠٠٩	مجموع الودائع (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي الودائع (٪)
البنوك التجارية الأردنية	البنك العربي	1	4,782.522	22.40
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	3,381.900	15.84
	البنك الأردني الكويتي	3	1,182.604	5.54
	بنك الأردن	4	1,103.800	5.17
	البنك الأهلي الأردني	5	1,063.000	4.98
	بنك الاتحاد	6	819.556	3.84
	بنك القاهرة عمان	7	812.000	3.80
	بنك المال الأردني	8	665.000	3.12
	بنك الاستثمار العربي الأردني	9	626.820	2.94
	البنك الاستثماري	10	519.422	2.43
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	11	423.700	1.98
	البنك التجاري الأردني	12	411.594	1.93
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	13	149.000	0.70
	الإجمالي		**15,940.918**	**74.67**
البنوك الإسلامية	**البنك**	**ترتيب ٢٠٠٩**	**مجموع الودائع (مليون دينار)**	**النسبة إلى إجمالي الودائع (٪)**
	البنك الإسلامي الأردني	1	2,187.454	10.25
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	676.292	3.17
	الإجمالي		**2,863.746**	**13.42**
البنوك الأجنبية	**البنك**	**ترتيب ٢٠٠٩**	**مجموع الودائع (مليون دينار)**	**النسبة إلى إجمالي الودائع (٪)**
	بنك HSBC	1	800.000	3.75
	بنك عودة	2	460.054	2.16
	بنك ستاندرد تشارترد	3	337.403	1.58
	لبنان والمهجر	4	295.800	1.39
	البنك العقاري المصري العربي	5	230.500	1.08
	سيتي بنك	6	225.342	1.06
	مصرف الرافدين	7	103.876	0.49
	بنك الكويت الوطني	8	89.600	0.42
	الإجمالي		**2,542.575**	**11.91**

- المصدر : جمعية البنوك في الأردن، التقرير السنوي ٢٠٠٩.

ث. حقوق الملكية في البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩ :

بلغ إجمالي حقوق الملكية للبنوك المرخصة ٣٩٨٤,٧ مليون دينار، تتوزع بواقع ٣٢٦٠,٢ مليون دينار للبنوك التجارية الأردنية (٨١,٨٢٪ من إجمالي حقوق الملكية) و ٢٩٤,٤ مليون دينار للبنوك الإسلامية (٧,٣٩٪ من إجمالي حقوق الملكية) و ٤٣٠,١ مليون دينار للبنوك الأجنبية (١٠,٧٩٪ من إجمالي حقوق الملكية).

جدول رقم (٢١)

حقوق الملكية في البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩

	البنك	ترتيب ٢٠٠٩	حقوق الملكية (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي حقوق الملكية (٪)
البنوك التجارية الأردنية	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1	849.0	21.31
	البنك العربي	2	767.0	19.25
	البنك الأردني الكويتي	3	265.6	6.67
	بنك الاتحاد	4	224.5	5.63
	البنك الأهلي الأردني	5	193.0	4.84
	بنك المال الأردني	6	189.0	4.74
	بنك الأردن	7	176.0	4.42
	بنك القاهرة عمان	8	154.0	3.86
	بنك الاستثمار العربي الأردني	9	124.0	3.11
	البنك الاستثماري	10	93.2	2.34
	البنك التجاري الأردني	11	86.6	2.17
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	12	85.2	2.14
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	13	53.0	1.33
	الإجمالي		**3,260.2**	**81.82**
البنوك الإسلامية	**البنك**	**ترتيب ٢٠٠٩**	**حقوق الملكية (مليون دينار)**	**النسبة إلى إجمالي حقوق الملكية (٪)**
	البنك الإسلامي الأردني	1	176.8	4.44
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	117.6	2.95
	الإجمالي		**294.4**	**7.39**
البنوك الأجنبية	**البنك**	**ترتيب ٢٠٠٩**	**حقوق الملكية (مليون دينار)**	**النسبة إلى إجمالي حقوق الملكية (٪)**
	بنك HSBC	1	110.0	2.76
	بنك ستاندرد تشارترد	2	64.4	1.62
	بنك الكويت الوطني	3	63.3	1.59
	بنك عودة	4	48.3	1.21
	لبنان والمهجر	5	42.9	1.08
	البنك العقاري المصري العربي	6	37.0	0.93
	سيتي بنك	7	34.7	0.87
	مصرف الرافدين	8	29.6	0.74
	الإجمالي		**430.1**	**10.79**

- المصدر : جمعية البنوك في الأردن، التقرير السنوي ٢٠٠٩.

ج. رأسمال البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩ :

بلغ مجموع رأس مال البنوك المرخصة ٢٢٢٣,٩ مليون دينار، تتوزع بواقع ١٧٧٠,٤ مليون دينار للبنوك التجارية الأردنية (٧٩,٦١٪ من مجموع رأس المال) و ٢٠٠ مليون دينار للبنوك الإسلامية (٨,٩٩٪ من مجموع رأس المال) و ٢٥٣,٦ مليون دينار للبنوك الأجنبية (١١,٤٠٪ من مجموع رأس المال).

جدول رقم (٢٢)

رأس مال البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩

	البنك	ترتيب ٢٠٠٩	رأس المال (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي رأس المال (٪)
البنوك التجارية الأردنية	البنك العربي	1	534.0	24.01
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	252.0	11.33
	بنك المال الأردني	3	132.3	5.95
	البنك الأهلي الأردني	4	110.0	4.95
	بنك الأردن	5	100.0	4.50
	البنك الأردني الكويتي	5	100.0	4.50
	بنك الاستثمار العربي الأردني	5	100.0	4.50
	بنك الاتحاد	5	100.0	4.50
	بنك القاهرة عمان	9	88.0	3.96
	البنك التجاري الأردني	10	73.1	3.28
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	11	71.0	3.19
	البنك الاستثماري	12	70.0	3.15
	بنك سوسيته جنرال – الأردن	13	40.0	1.80
	الإجمالي		**1,770.4**	**79.61**
البنوك الإسلامية	**البنك**	**ترتيب ٢٠٠٩**	**رأس المال (مليون دينار)**	**النسبة إلى إجمالي رأس المال (٪)**
	البنك الإسلامي الأردني	1	100.0	4.50
	البنك العربي الإسلامي الدولي	1	100.0	4.50
	الإجمالي		**200.0**	**8.99**
البنوك الأجنبية	**البنك**	**ترتيب ٢٠٠٩**	**رأس المال (مليون دينار)**	**النسبة إلى إجمالي رأس المال (٪)**
	بنك الكويت الوطني	1	50.0	2.25
	بنك ستاندرد تشارترد	2	43.7	1.97
	بنك عودة	3	31.3	1.41
	البنك العقاري المصري العربي	4	30.0	1.35
	لبنان والمهجر	4	30.0	1.35
	بنك HSBC	6	25.0	1.12
	سيتي بنك	7	23.5	1.06
	مصرف الرافدين	8	20.0	0.90
	الإجمالي		**253.6**	**11.40**

- المصدر : جمعية البنوك في الأردن، التقرير السنوي ٢٠٠٩.

(٧-٣) ترتيب البنوك حسب بعض بنود قائمة الدخل

أ. الربح قبل الضريبة للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩ :

بلغ مجموع الأرباح قبل الضريبة للبنوك المرخصة ٤٦٢,٤١٩ مليون دينار، تتوزع بواقع ٣٧٨,٥٩٦ مليون دينار للبنوك التجارية الأردنية (٨١,٨٧٪ من مجموع الأرباح) و ٤٣,٣٠ مليون دينار للبنوك الإسلامية (٩,٣٦٪ من مجموع الأرباح) و ٤٠,٥٢٣ مليون دينار للبنوك الأجنبية (٨,٧٦٪ من مجموع الأرباح). وتجدر الإشارة هنا إلى أن الانخفاض في أرباح معظم البنوك العاملة في الأردن نتج عن ارتفاع قيمة مخصصات التسهيلات الائتمانية التي اقتطعتها البنوك من أرباحها خلال العام ٢٠٠٩ لمواجهة أي تحديات قد تظهر إلى السطح.

جدول رقم (٢٣)

الربح قبل الضريبة للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩

	البنك	ترتيب ٢٠٠٩	الربح قبل الضريبة (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي الربح قبل الضريبة (٪)
البنوك التجارية الأردنية	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1	93.500	20.22
	البنك العربي	2	93.000	20.11
	البنك الأردني الكويتي	3	44.600	9.64
	بنك الأردن	4	33.300	7.20
	بنك القاهرة عمان	5	26.700	5.77
	البنك الأهلي الأردني	6	20.000	4.33
	بنك الاتحاد	7	18.486	4.00
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	8	12.570	2.72
	بنك الاستثمار العربي الأردني	9	11.300	2.44
	البنك الاستثماري	10	10.600	2.29
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	11	6.140	1.33
	بنك المال الأردني	12	4.600	0.99
	البنك التجاري الأردني	13	3.800	0.82
	الإجمالي		**378.596**	**81.87**
	البنك	**ترتيب ٢٠٠٩**	**الربح قبل الضريبة (مليون دينار)**	**النسبة إلى إجمالي الربح قبل الضريبة (٪)**
البنوك الإسلامية	البنك الإسلامي الأردني	1	38.900	8.41
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	4.400	0.95
	الإجمالي		**43.300**	**9.36**
	البنك	**ترتيب ٢٠٠٩**	**الربح قبل الضريبة (مليون دينار)**	**النسبة إلى إجمالي الربح قبل الضريبة (٪)**
البنوك الأجنبية	بنك HSBC	1	12.000	2.60
	بنك عودة	2	7.500	1.62
	لبنان والمهجر	3	6.900	1.49
	بنك الكويت الوطني	4	4.800	1.04
	سيتي بنك	5	4.554	0.98
	بنك ستاندرد تشارترد	6	3.869	0.84
	مصرف الرافدين	7	0.712	0.15
	البنك العقاري المصري العربي	8	0.188	0.04
	الإجمالي		**40.523**	**8.76**

- المصدر : جمعية البنوك في الأردن، التقرير السنوي ٢٠٠٩.

ب. صافي الربح بعد الضريبة للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩ :

بلغ مجموع صافي الأرباح بعد الضريبة للبنوك المرخصة ٣٠٣,٣٣٤ مليون دينار، تتوزع بواقع ٢٧٤,٩٩٠ مليون دينار للبنوك التجارية الأردنية (٨٢,٢٦٪ من مجموع صافي الأرباح) و ٣٠,٤٧٠ مليون دينار للبنوك الإسلامية (٩,١١٪ من مجموع صافي الأرباح) و ٢٨,٨٤٣ مليون دينار للبنوك الأجنبية (٨,٦٣٪ من مجموع صافي الأرباح).

جدول رقم (٢٤)

صافي الربح بعد الضريبة للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩*

	البنك	ترتيب ٢٠٠٩	الربح بعد الضريبة (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي الربح بعد الضريبة (٪)
البنوك التجارية الأردنية	البنك العربي	1	70.000	20.94
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	69.600	20.82
	البنك الأردني الكويتي	3	31.400	9.39
	بنك الأردن	4	22.500	6.73
	بنك القاهرة عمان	5	20.500	6.13
	بنك الاتحاد	6	15.375	4.60
	البنك الأهلي الأردني	7	12.000	3.59
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	8	9.735	2.91
	بنك الاستثمار العربي الأردني	9	7.300	2.18
	البنك الاستثماري	10	7.200	2.15
	بنك سوسيته جنرال – الأردن	11	4.280	1.28
	بنك المال الأردني	12	2.800	0.84
	البنك التجاري الأردني	13	2.300	0.69
	الإجمالي		**274.990**	**82.26**
البنوك الإسلامية	**البنك**	**ترتيب ٢٠٠٩**	**الربح بعد الضريبة (مليون دينار)**	**النسبة إلى إجمالي الربح بعد الضريبة (٪)**
	البنك الإسلامي الأردني	1	27.880	8.34
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	2.590	0.77
	الإجمالي		**30.470**	**9.11**
البنوك الأجنبية	**البنك**	**ترتيب ٢٠٠٩**	**الربح بعد الضريبة (مليون دينار)**	**النسبة إلى إجمالي الربح بعد الضريبة (٪)**
	بنك HSBC	1	9.000	2.69
	بنك عودة	2	5.500	1.65
	لبنان والمهجر	3	5.000	1.50
	سيتي بنك	4	3.212	0.96
	بنك الكويت الوطني	5	3.200	0.96
	بنك ستاندرد تشارترد	6	2.460	0.74
	مصرف الرافدين	7	0.471	0.14
	البنك العقاري المصري العربي	8	...	...
	الإجمالي		**28.843**	**8.63**

* الانخفاض في أرباح معظم البنوك العاملة في الأردن نتج عن ارتفاع حجم مخصصات تدني التسهيلات الائتمانية خلال عام ٢٠٠٩.

- المصدر : جمعية البنوك في الأردن، التقرير السنوي ٢٠٠٩.

(٧-٤) ترتيب البنوك حسب أهم مؤشرات الربحية

أ. معدل العائد على الموجودات للبنوك العاملة في الأردن في عام ٢٠٠٩:

بلغ معدل العائد على موجودات البنوك المرخصة ١,٠٣٪ ، في حين بلغت ١,١٨٪ للبنوك التجارية الأردنية، و ٠,٨٣٪ للبنوك الإسلامية، و ٠,٩٦٪ للبنوك الأجنبية.

جدول رقم (٢٥)

معدل العائد على موجودات البنوك العاملة في الأردن في عام ٢٠٠٩*

	البنك	ترتيب ٢٠٠٩	معدل العائد على الموجودات
البنوك التجارية الأردنية	البنك الأردني الكويتي	1	1.75%
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	2	1.68%
	بنك القاهرة عمان	3	1.67%
	بنك الأردن	4	1.53%
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	5	1.50%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	6	1.49%
	بنك الاتحاد	7	1.20%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	8	1.14%
	البنك الاستثماري	9	1.07%
	البنك العربي	10	0.96%
	البنك الأهلي الأردني	11	0.70%
	البنك التجاري الأردني	12	0.40%
	بنك المال الأردني	13	0.29%
	المتوسط		**1.18%**
	البنك	**ترتيب ٢٠٠٩**	**معدل العائد على الموجودات**
البنوك الإسلامية	البنك الإسلامي الأردني	1	1.38%
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	0.27%
	المتوسط		**0.83%**
	البنك	**ترتيب ٢٠٠٩**	**معدل العائد على الموجودات**
البنوك الأجنبية	بنك الكويت الوطني	1	1.36%
	سيتي بنك	2	1.30%
	لبنان والمهجر	2	1.30%
	بنك عودة	4	1.10%
	بنك HSBC	5	0.90%
	بنك ستاندرد تشارترد	6	0.43%
	مصرف الرافدين	7	0.35%
	البنك العقاري المصري العربي	8	...
	المتوسط		**0.96%**

* الانخفاض في أرباح معظم البنوك العاملة في الأردن نتج عن ارتفاع حجم مخصصات تدني التسهيلات الائتمانية خلال عام ٢٠٠٩.

- المصدر : جمعية البنوك في الأردن، التقرير السنوي ٢٠٠٩

ب. معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك العاملة في الأردن في عام ٢٠٠٩ :

بلغ معدل العائد على حقوق الملكية لدى البنوك المرخصة ٧,٩٤٪ ، في حين بلغت ٨,٥٧٪ للبنوك التجارية الأردنية، و ٩,٤٩٪ للبنوك الإسلامية، و ٧,٤٧٪ للبنوك الأجنبية.

جدول رقم (٢٦)

معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك العاملة في الأردن في عام ٢٠٠٩ *

	البنك	ترتيب ٢٠٠٩	معدل العائد على حقوق الملكية
البنوك التجارية الأردنية	بنك القاهرة عمان	1	14.50%
	بنك الأردن	2	13.30%
	البنك الأردني الكويتي	3	12.70%
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	4	12.30%
	البنك العربي	5	10.57%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	6	8.47%
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	7	8.20%
	البنك الاستثماري	8	8.08%
	بنك الاتحاد	9	7.00%
	البنك الأهلي الأردني	10	6.40%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	11	5.94%
	البنك التجاري الأردني	12	2.50%
	بنك المال الأردني	13	1.50%
	المتوسط		**8.57%**
البنوك الإسلامية	**البنك**	**ترتيب ٢٠٠٩**	**معدل العائد على حقوق الملكية**
	البنك الإسلامي الأردني	1	16.51%
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	2.46%
	المتوسط		**9.49%**
البنوك الأجنبية	**البنك**	**ترتيب ٢٠٠٩**	**معدل العائد على حقوق الملكية**
	لبنان والمهجر	1	12.30%
	بنك عودة	2	12.11%
	سيتي بنك	3	9.23%
	بنك HSBC	4	8.16%
	بنك الكويت الوطني	5	5.20%
	بنك ستاندرد تشارترد	6	3.69%
	مصرف الرافدين	7	1.59%
	البنك العقاري المصري العربي	8	...
	المتوسط		**7.47%**

* الانخفاض في أرباح معظم البنوك العاملة في الأردن نتج عن ارتفاع قيمة مخصصات التسهيلات الائتمانية خلال عام ٢٠٠٩.

- المصدر : جمعية البنوك في الأردن، التقرير السنوي ٢٠٠٩.

(٧-٥) ترتيب البنوك حسب عدد العاملين

أ. عدد العاملين في البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩ :

بلغ مجموع العاملين في البنوك المرخصة ١٥٧٩٠ موظفاً وموظفة، منهم ١١٩٨٥ يعملون في البنوك التجارية الأردنية (٧٥,٩٠٪ من مجموع عدد العاملين) و ٢١٩٠ يعملون في البنوك الإسلامية (١٣,٨٧٪ من مجموع عدد العاملين) و ١٦١٥ يعملون في البنوك الأجنبية (١٠,٢٣٪ من مجموع عدد العاملين).

جدول رقم (٢٧)

عدد العاملين في البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩

	البنك	ترتيب ٢٠٠٩	مجموع العاملين	النسبة إلى إجمالي عدد العاملين (٪)
البنوك التجارية الأردنية	البنك العربي	1	2687	17.02
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	1857	11.76
	بنك القاهرة عمان	3	1407	8.91
	بنك الأردن	4	1360	8.61
	البنك الأهلي الأردني	5	1302	8.25
	البنك الأردني الكويتي	6	817	5.17
	بنك الاتحاد	7	477	3.02
	البنك التجاري الأردني	8	472	2.99
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	9	399	2.53
	بنك الاستثمار العربي الأردني	10	352	2.23
	بنك المال الأردني	10	352	2.23
	البنك الاستثماري	12	273	1.73
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	13	230	1.46
	الإجمالي		**11985**	**75.90**

	البنك	ترتيب ٢٠٠٩	مجموع العاملين	النسبة إلى إجمالي عدد العاملين (٪)
البنوك الإسلامية	البنك الإسلامي الأردني	1	1755	11.11
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	435	2.75
	الإجمالي		**2190**	**13.87**

	البنك	ترتيب ٢٠٠٩	مجموع العاملين	النسبة إلى إجمالي عدد العاملين (٪)
البنوك الأجنبية	بنك HSBC	1	387	2.45
	بنك ستاندرد تشارترد	2	338	2.14
	البنك العقاري المصري العربي	3	283	1.79
	لبنان والمهجر	4	203	1.29
	بنك عودة	5	185	1.17
	بنك الكويت الوطني	6	136	0.86
	سيتي بنك	7	53	0.34
	مصرف الرافدين	8	30	0.19
	الإجمالي		**1615**	**10.23**

- المصدر : جمعية البنوك في الأردن، التقرير السنوي ٢٠٠٩.

(٧-٦) ملخص لأهم المؤشرات المالية للبنوك العاملة في الأردن

شكل رقم (٤٠)

ملخص لأهم المؤشرات المالية للبنوك العاملة في الأردن

إجمالي موجودات البنوك العاملة في الاردن في نهاية عام ٢٠٠٩

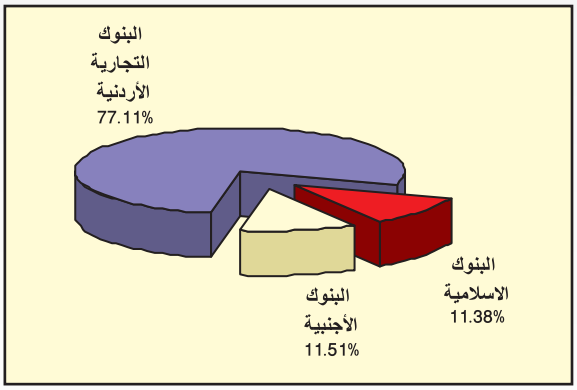

إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة في نهاية عام ٢٠٠٩

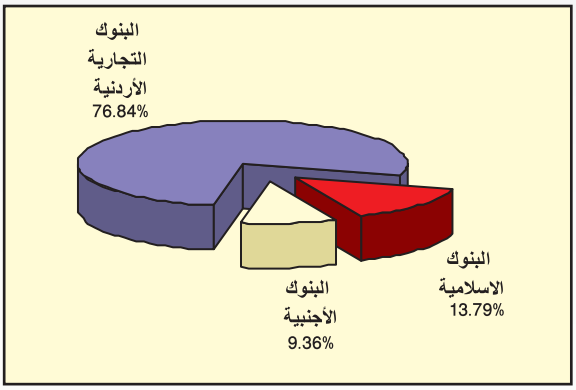

إجمالي الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩

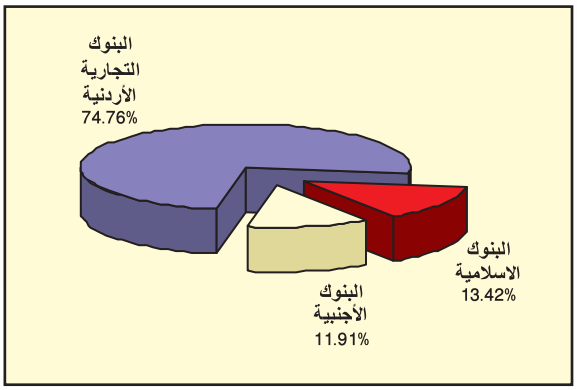

حقوق الملكية في البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩

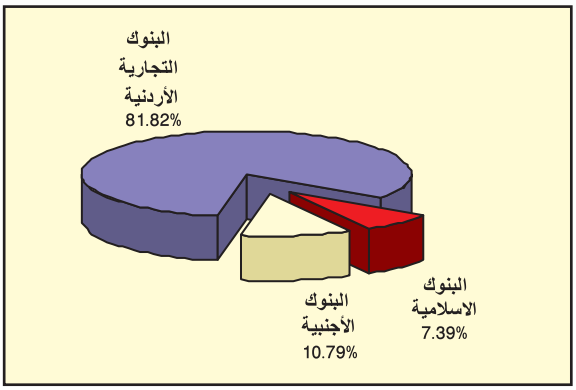

رأسمال البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩

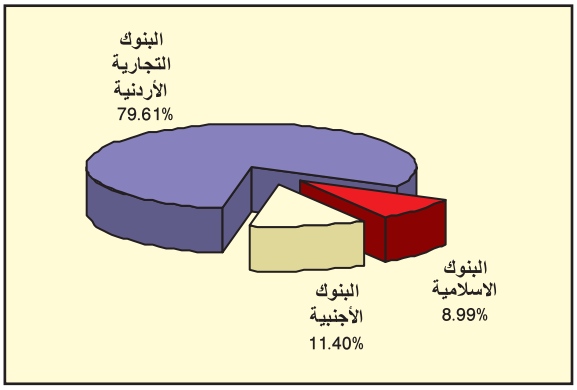

الربح قبل الضريبة للبنوك العاملة في الأردن في عام ٢٠٠٩

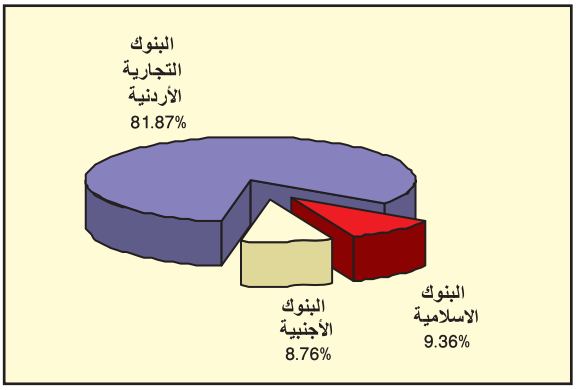

صافي الربح بعد الضريبة للبنوك العاملة في الأردن في عام ٢٠٠٩

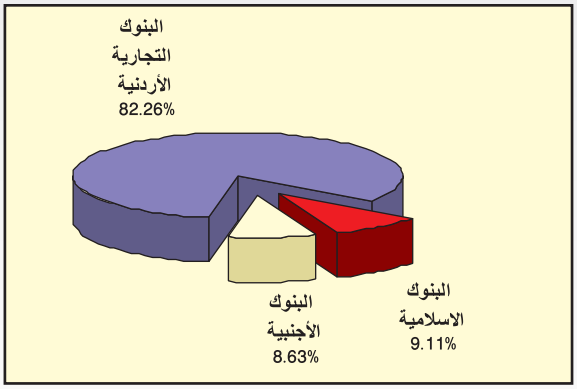

العائد على الموجودات للبنوك العاملة في الأردن في عام ٢٠٠٩

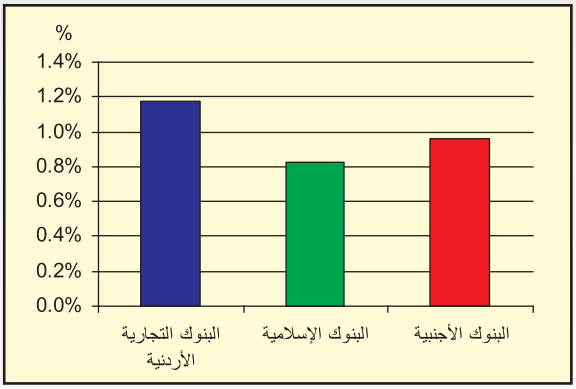

العائد على حقوق الملكية للبنوك العاملة في الأردن في عام ٢٠٠٩

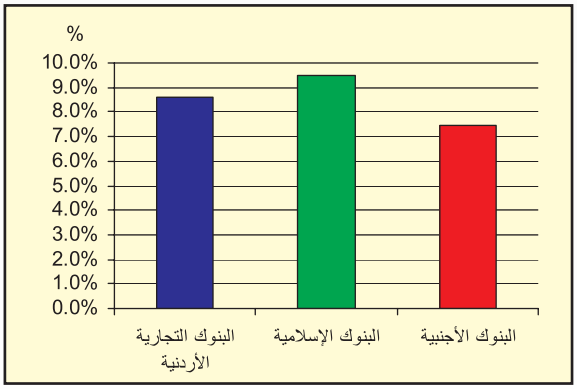

عدد العاملين في البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٩

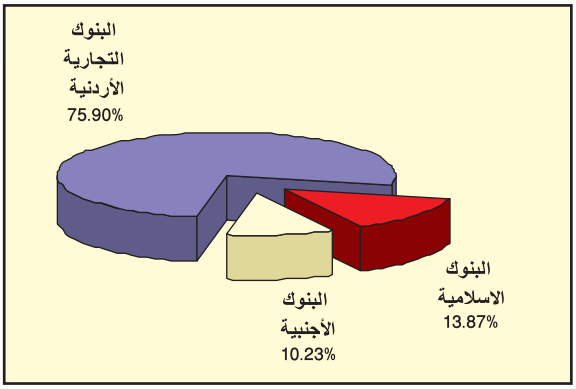

الفصل الثامن

تطور أداء البنوك المدرجة في بورصة عمان

(٨-١) الرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في البورصة

(٨-٢) حجم التداول لأسهم البنوك المدرجة في البورصة

(٨-٣) مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك المدرجة في البورصة

(٨-١) الرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في البورصة

وصل الرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر تشرين الأول ٢٠١٠ إلى ٨٨٣٣,٤ نقطة مقارنة مع ٩٣٦٨ نقطة في نهاية عام ٢٠٠٩، مما يعني انخفاض بنسبة ٥,٧٪ مقابل نسبة انخفاض وصلت إلى ٠,٧٪ للرقم القياسي العام للبورصة.

جدول رقم (٢٨)

الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية (٢٠٠٠ - تشرين الأول ٢٠١٠)

السنة	الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية	
	الرقم القياسي العام	الرقم القياسي للبنوك
2000	1331.0	1987.0
2001	1727.0	2752.0
2002	1700.2	2556.6
2003	2614.5	4433.6
2004	4245.5	7230.9
2005	8191.5	16892.0
2006	5518.1	10704.7
2007	7519.3	13886.7
2008	6243.1	11380.1
2009	5520.1	9368.0
تشرين أول 2010	**5135.3**	**8833.4**

- المصدر: بورصة عمان.

شكل رقم (٤١)

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية (٢٠٠٠ - تشرين أول ٢٠١٠)

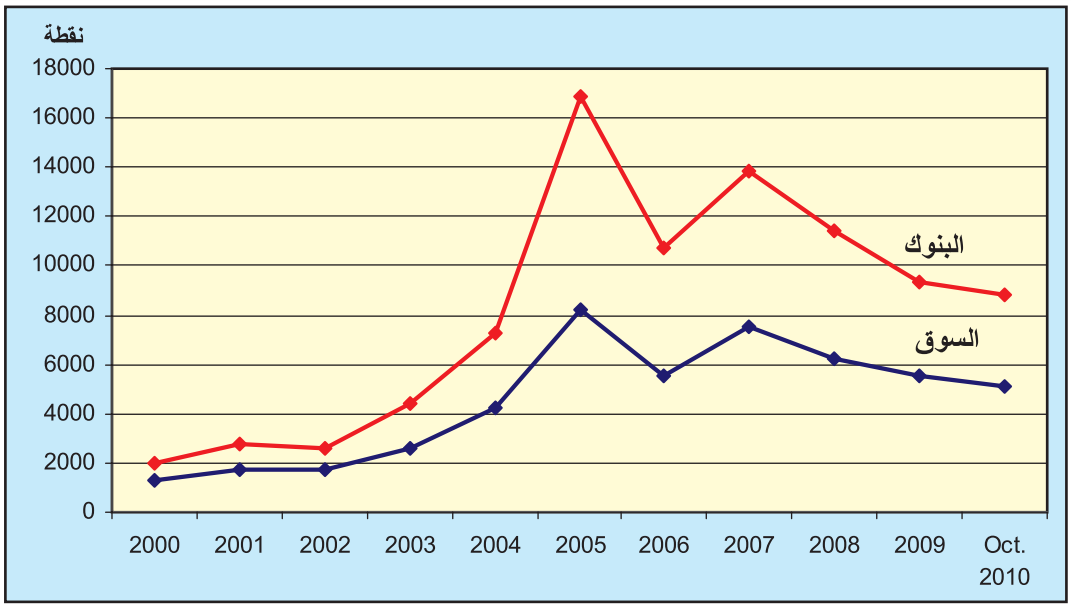

(٨-٢) حجم التداول لأسهم البنوك المدرجة في البورصة

انخفضت نسبة حجم تداول أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان إلى إجمالي حجم التداول بشكلٍ ملحوظ خلال السنوات الأخيرة لتسجل أدنى مستوى لها في نهاية شهر تشرين الأول من عام ٢٠١٠ عند مستوى ٨,٢٨٪.

جدول رقم (٢٩)

حجم التداول لأسهم البنوك المدرجة في البورصة (٢٠٠٠ - تشرين الأول ٢٠١٠)

السنة	حجم التداول (مليون دينار)		
	البنوك	السوق	البنوك / السوق (٪)
2000	128.56	287.80	44.67
2001	300.28	662.55	45.32
2002	349.78	946.70	36.95
2003	524.84	1855.17	28.29
2004	1693.00	3793.25	44.63
2005	6043.41	16871.05	35.82
2006	2736.10	13853.21	19.75
2007	2460.87	10736.03	22.92
2008	2983.90	19225.53	15.52
2009	826.50	9134.18	9.05
تشرين أول 2010*	446.42	5390.69	8.28

- المصدر: بورصة عمان.

(*) تراكمي حتى نهاية تشرين الأول ٢٠١٠.

شكل رقم (٤٢)

حجم التداول (٢٠٠٠ - تشرين الأول ٢٠١٠)

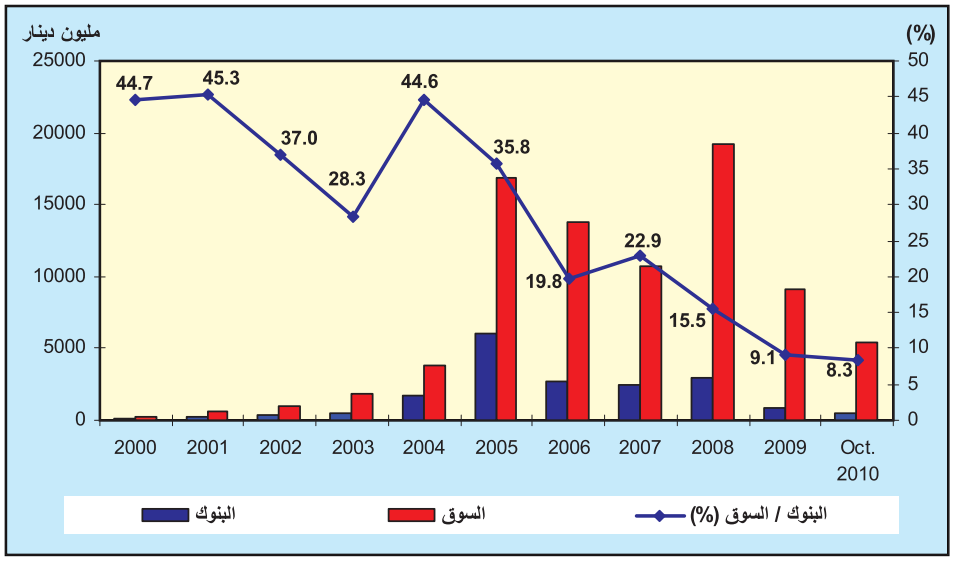

(٨-٣) مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك المدرجة في البورصة

ارتفعت نسبة مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك المدرجة في البورصة من ٥٥,٢٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٥٨,٠٪ في نهاية تشرين الأول ٢٠١٠.

جدول رقم (٣٠)

مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك (٢٠٠٠ - تشرين الأول ٢٠١٠)

السنة	نسبة مساهمة غير الأردنيين ٪
2000	55.17
2001	49.26
2002	50.20
2003	49.80
2004	51.20
2005	54.70
2006	54.95
2007	57.35
2008	58.84
2009	58.25
تشرين أول 2010	58.00

- المصدر: بورصة عمان.

شكل رقم (٤٣)

نسبة مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك (٢٠٠٠ - تشرين الأول ٢٠١٠)

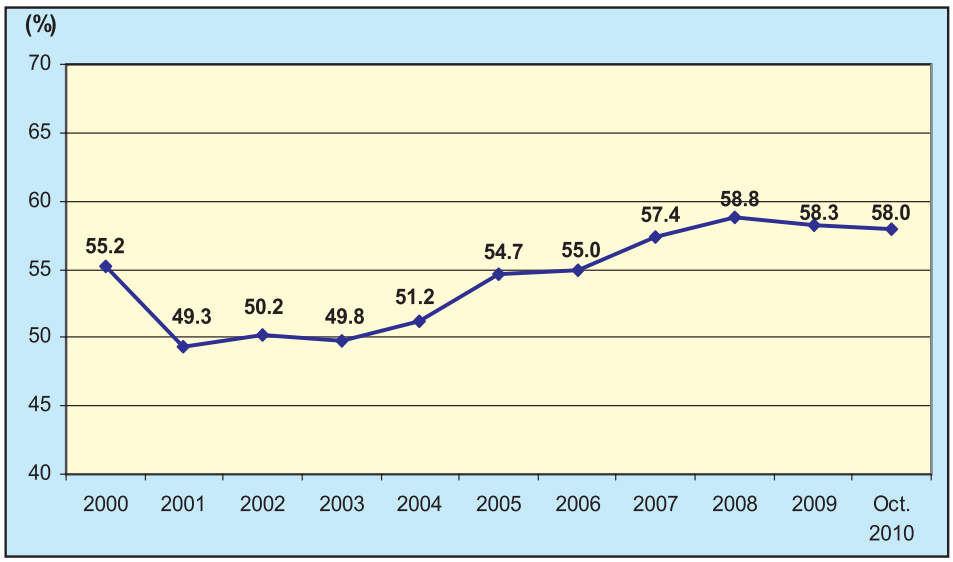

الفصل التاسع

تطور هيكل أسعار الفوائد في السوق المصرفي الأردني

(٩-١) تطور أسعار الفوائد على الودائع

(٩-٢) تطور أسعار الفوائد على التسهيلات

(٩-٣) هامش سعر الفائدة

(٩-٤) سعر الفائدة لأفضل العملاء

(٩-٥) تطور أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية

(٩-٦) تطور أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجوديبر)

(٩-٧) تطور سعر فائدة الإقراض والاقتراض بين البنوك لليلة واحدة (السعر الفعلي والمعلن)

(٩-١) تطور أسعار الفوائد على الودائع

شهد الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع بمختلف أشكالها انخفاضاً ملحوظاً خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤، ومن ثم بدأ بالارتفاع التدريجي حتى عام ٢٠٠٨، وكان الارتفاع ملحوظاً للوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل عام ٢٠٠٦ عندما ارتفع ١٦١ نقطة أساس عن مستواه المسجل عام ٢٠٠٥، وعلى الرغم من الارتفاع الذي شهدته أسعار الفائدة على الودائع بمختلف أشكالها إلا أنها لم تصل إلى المستوى المسجل عام ٢٠٠٠، وعادت لتنخفض بشكل واضح عام ٢٠٠٩، وذلك بمقدار ٢٠،٣٤، و١٤٣ نقطة أساس على ودائع تحت الطلب وتوفير ولأجل على التوالي مقارنةً بما كانت علية خلال عام ٢٠٠٨، كما استمرت بالانخفاض خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٠ لتصل إلى ٠,٤١٪، ٠,٧٧٪، و٣,٣٩٪، للودائع تحت الطلب والتوفير ولأجل على التوالي في تشرين الأول ٢٠١٠.

جدول رقم (٣١)

الوسط المرجح لأسعار الفوائد على الودائع لدى البنوك (٢٠٠٠ - تشرين الأول ٢٠١٠)

السنة	تحت الطلب ٪	توفير ٪	لأجل ٪
2000	1.20	3.76	6.55
2001	1.06	2.91	5.19
2002	0.91	1.84	3.97
2003	0.50	0.88	2.75
2004	0.38	0.73	2.49
2005	0.47	0.83	3.52
2006	0.87	0.99	5.13
2007	0.94	1.10	5.56
2008	1.01	1.04	5.66
2009	0.67	0.84	4.23
Oct-10	0.41	0.77	3.39

- المصدر: البنك المركزي الأردني.

شكل رقم (٤٤)

تطور أسعار الفائدة على الودائع بأصنافها (٢٠٠٠ - تشرين الأول ٢٠١٠)

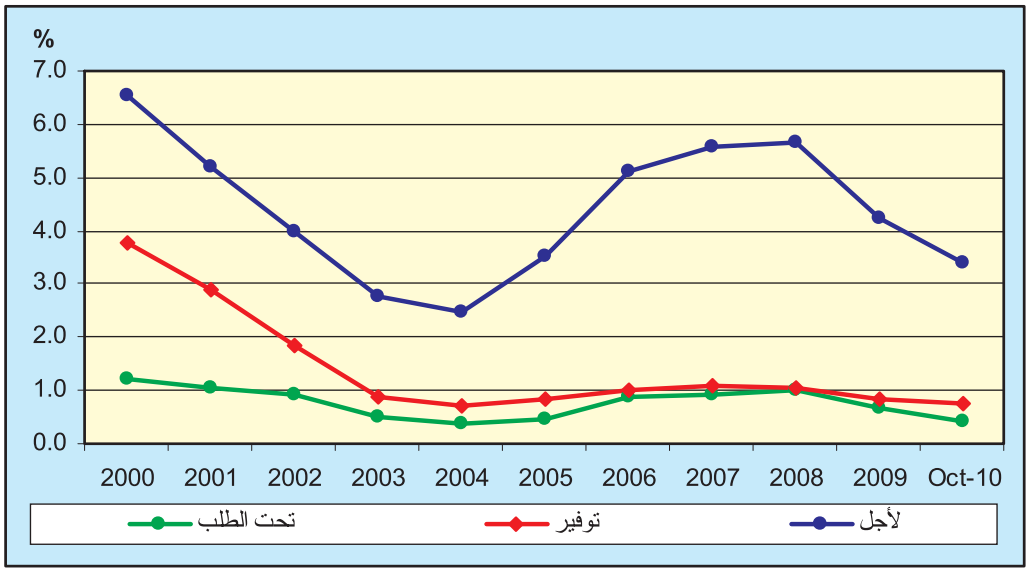

(٩-٢) تطور أسعار الفوائد على التسهيلات

انخفض الوسط المرجح لأسعار الفوائد على التسهيلات بأنواعها خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤، ليشهد بعد ذلك تذبذباً من عام لآخر. فقد بلغ الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين ٩,٢٧٪ في نهاية شهر تشرين الأول ٢٠١٠ مسجلاً بذلك ارتفاعاً عن مستواه في نهاية عام ٢٠٠٩، في حين بلغ الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف ٨,٩١٪، والكمبيالات والاسناد المخصومة ٩,١٥٪ ليسجلوا بذلك انخفاضاً عن مستوياتهم في نهاية عام ٢٠٠٩.

جدول رقم (٣٢)

الوسط المرجح لأسعار الفوائد على التسهيلات الممنوحة من البنوك (٢٠٠٠ - تشرين الأول ٢٠١٠)

السنة	جاري مدين ٪	قروض وسلف ٪	كمبيالات وإسناد مخصومة ٪
2000	11.60	11.38	12.81
2001	10.42	10.45	11.88
2002	9.35	9.85	10.95
2003	9.43	8.92	10.24
2004	8.79	7.59	8.98
2005	9.26	8.10	7.92
2006	9.23	8.56	8.72
2007	9.83	8.86	9.45
2008	9.31	9.48	8.89
2009	9.03	9.07	9.17
Oct-10	9.27	8.91	9.15

- المصدر: البنك المركزي الأردني

شكل رقم (٤٥)

تطور أسعار الفائدة على التسهيلات بأصنافها (٢٠٠٠ - تشرين الأول ٢٠١٠)

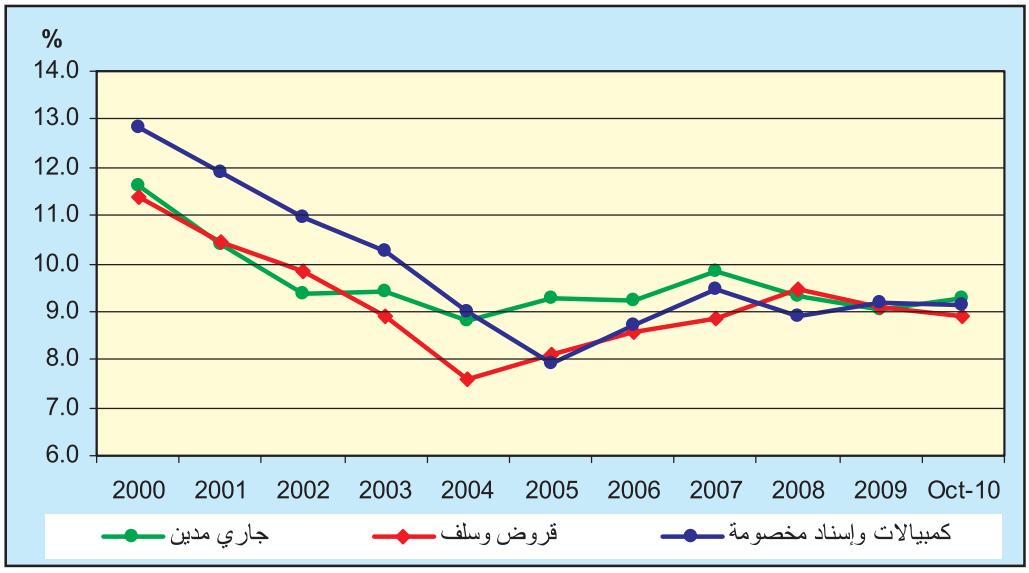

(٩-٣) هامش سعر الفائدة

في ضوء تطورات أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات، شهد هامش سعر الفائدة مقاساً بالفرق بين سعر الفائدة على القروض والسلف وسعر الفائدة على الودائع لأجل تذبذباً خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٧. ليسجل أعلى هامش سعر فائدة في عام ٢٠٠٣ والبالغ ٦,١٧٪. وشهد الهامش ارتفاعاً تدريجياً منذ عام ٢٠٠٨ الى أن سجل ٥,٥٢٪ بنهاية شهر تشرين الأول ٢٠١٠.

جدول رقم (٣٣)

هامش سعر الفائدة (٢٠٠٠ - تشرين الأول ٢٠١٠)

السنة	قروض وسلف ٪	لأجل ٪	هامش سعر الفائدة ٪
2000	11.38	6.55	4.83
2001	10.45	5.19	5.26
2002	9.85	3.97	5.88
2003	8.92	2.75	6.17
2004	7.59	2.49	5.10
2005	8.10	3.52	4.58
2006	8.56	5.13	3.43
2007	8.86	5.56	3.30
2008	9.48	5.66	3.82
2009	9.07	4.23	4.84
Oct-10	8.91	3.39	5.52

- المصدر: البنك المركزي الأردني

شكل رقم (٤٦)

هامش سعر الفائدة (٢٠٠٠ - تشرين الأول ٢٠١٠)

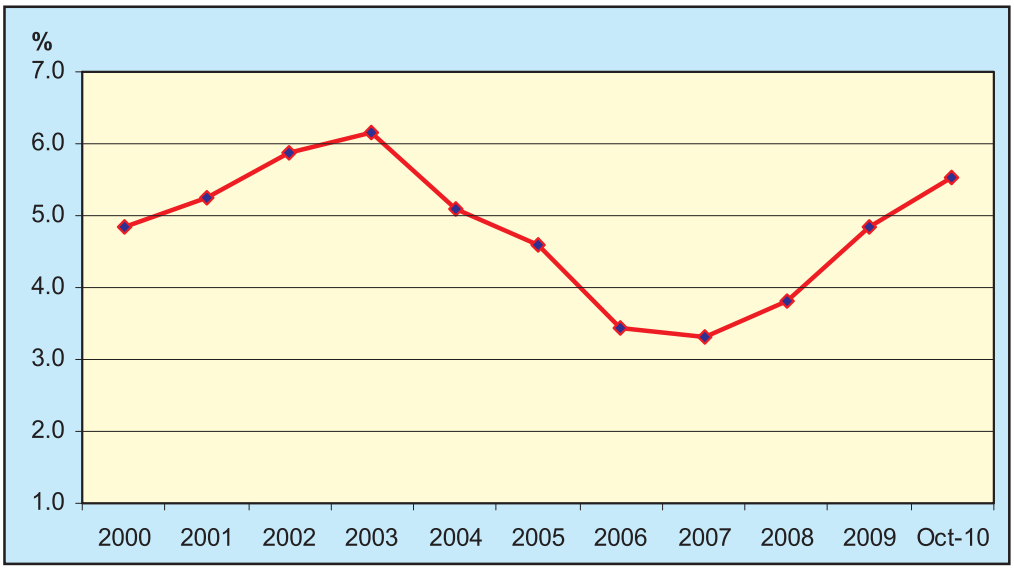

(٩-٤) سعر الفائدة لأفضل العملاء

شهد سعر الفائدة لأفضل العملاء انخفاضاً تدريجياً منذ بداية عام ٢٠٠٠ حتى نهاية عام ٢٠٠٤ ليرتفع بعد ذلك تدريجياً ليبلغ ٨,٤٥٪ في عام ٢٠٠٨، ثم عاد لينخفض إلى ٨,٣٤٪ في عام ٢٠٠٩، وقد استمر هذا الانخفاض حتى شهر تشرين الأول ٢٠١٠ ليبلغ ٨,٢٠٪.

جدول رقم (٣٤)

سعر الفائدة لأفضل العملاء (٢٠٠٠ - تشرين الأول ٢٠١٠)

السنة	سعر الفائدة لأفضل العملاء ٪
2000	9.50
2001	8.00
2002	7.25
2003	6.50
2004	6.00
2005	7.00
2006	7.50
2007	8.15
2008	8.45
2009	8.34
Oct-10	8.20

- المصدر: البنك المركزي الأردني.

شكل رقم (٤٧)

سعر الفائدة لأفضل العملاء (٢٠٠٠ - تشرين الأول ٢٠١٠)

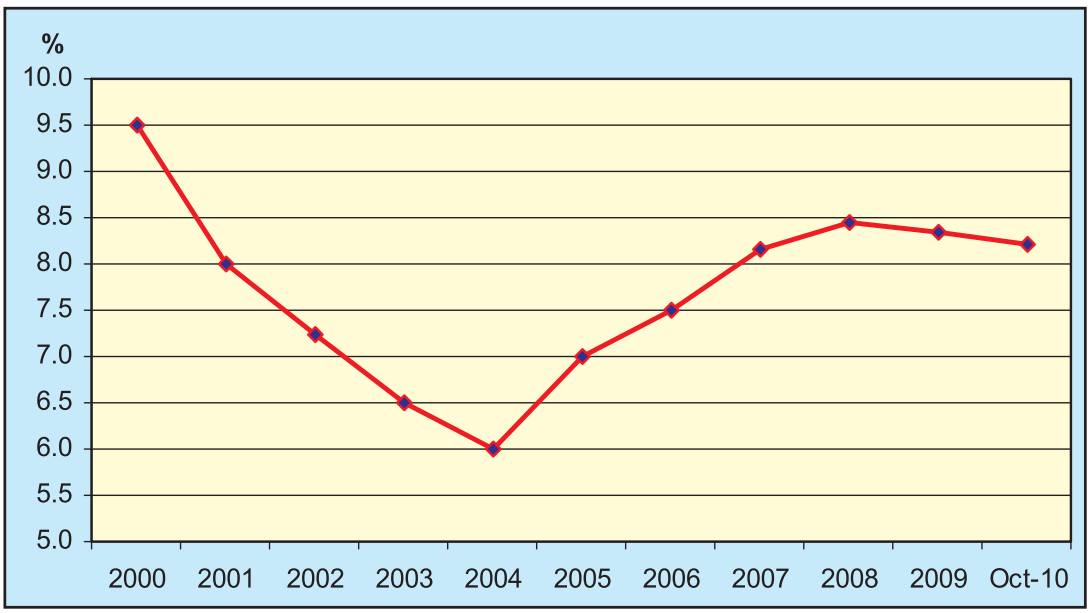

(٩-٥) تطور أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية

استجابة للتطورات التي تشهدها أسواق النقد الدولية ومواكبة للتطورات الاقتصادية المحلية، قام البنك المركزي بإجراء تغييرات عديدة على أسعار فائدة أدوات سياسته النقدية، حيث قام البنك المركزي الأردني خلال عام ٢٠٠٠ بتخفيض سعر إعادة الخصم بواقع ١,٥ نقطة مئوية ليصل إلى ٦,٥٪، وسعر الفائدة على اتفاقيات إعادة شراء شهادات الإيداع بالدينار بواقع ١,٧٥ نقطة مئوية ليصل إلى ٧,٥٪، وقد استمر البنك المركزي الأردني خلال الأعوام ٢٠٠١، ٢٠٠٢، و ٢٠٠٣ بإجراء تخفيضات على مختلف أدوات سياسته النقدية إلى أن قام بعام ٢٠٠٤ برفع أسعار فائدة أدوات سياسته النقدية خمس مرات خلال النصف الثاني من العام وبواقع ٢٥ نقطة أساس لكل مرة لسعر إعادة الخصم واتفاقيات إعادة الشراء، وتسع مرات بمقدار ٢٥ أو ٥٠ نقطة أساس لكل مرة لسعر إعادة الخصم واتفاقيات إعادة الشراء خلال عام ٢٠٠٥، وأربع مرات متتالية بمقدار ٢٥ نقطة أساس لكل مرة على أسعار الفائدة على أدوات سياسته النقدية خلال عام ٢٠٠٦، باستثناء سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة الذي اقتصر على الرفع ثلاث مرات خلال عام ٢٠٠٦، ليعود بعد ذلك البنك المركزي إلى تخفيض أسعار الفوائد حيث قام في عام ٢٠٠٧ بتخفيض أسعار الفائدة على كافة أدوات سياسته النقدية بواقع ٥٠ نقطة أساس، إضافة إلى قيامه في مطلع شهر أيار ٢٠٠٧ بإجراء تعديل على هيكل سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء بحيث تم السماح من خلال هذا التعديل للبنوك المرخصة بتنفيذ اتفاقيات إعادة الشراء مع البنك المركزي لليلة واحدة بدلاً من أسبوع وبسعر فائدة بلغ آنذاك ٧,٢٥٪، وقد استمر البنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية حيث قام بتخفيضها مرتين بواقع ٧٥ نقطة أساس خلال عام ٢٠٠٨، وثلاثة مرات بواقع ٥٠ نقطة أساس لكل مرة خلال عام ٢٠٠٩، ومرة واحدة بواقع ٥٠ نقطة أساس خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٠. كما يجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي الأردني قد قام بآخر إصدار لشهادات الإيداع لأجل ثلاثة أشهر وستة أشهر بتاريخ ٢٦ تشرين الأول ٢٠٠٨.

جدول رقم (٣٥)

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (٢٠٠٠ - تشرين الأول ٢٠١٠)

السنة	سعر إعادة الخصم ٪	اتفاقيات إعادة الشراء		شهادات الإيداع			نافذة الإيداع (ليلة واحدة) ٪
		(ليلة) ٪	(أسبوع) ٪	(ثلاثة شهور) ٪	(ستة شهور) ٪	(سنة) ٪	
2000	6.500		7.500	6.000	6.050		5.625
2001	5.000		6.000	3.900	4.000		3.750
2002	4.500		5.500	3.000	3.450		2.750
2003	2.500		3.500	2.100	2.150		2.000
2004	3.750	4.000	4.750	2.850	3.200		2.250
2005	6.500		7.500	6.200	6.950	6.850	4.500
2006	7.500		8.500	6.700	6.862	6.850	5.250
2007	7.000	6.750		5.750	5.867	–	4.750
2008	6.250	6.000		5.641	5.936		4.000
2009	4.750	4.500		–	–		2.500
Oct-10	4.250	4.000		–	–		2.000

- المصدر: البنك المركزي الأردني.

* توقف البنك المركزي الأردني عن إصدار شهادات الإيداع لاستحقاق ثلاثة أشهر وستة أشهر اعتباراً من نهاية تشرين الأول ٢٠٠٨.

شكل رقم (٤٨)

تطور أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (٢٠٠٠ - تشرين الأول ٢٠١٠)

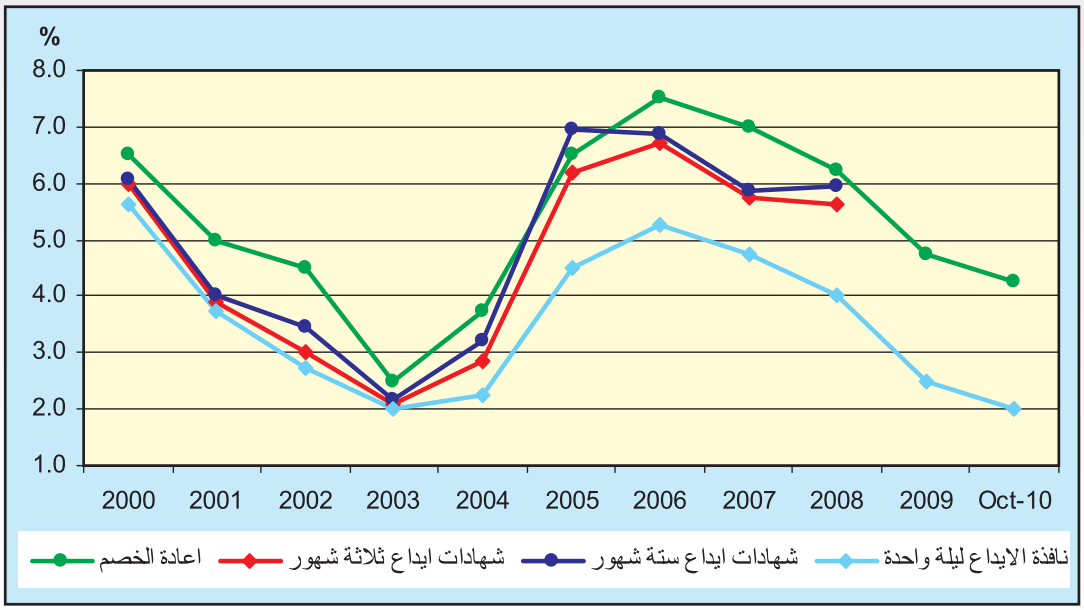

(٩-٦) تطور أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجوديبر)

طرحت جمعية البنوك على البنوك الأعضاء فكرة إيجاد سعر فائدة مرجعي لأسعار الإقراض بين البنوك بالدينار الأردني في النصف الأول من عام ٢٠٠٥ نظراً لعدم وجود سعر فائدة مرجعي لأسعار فائدة الإقراض بين البنوك، وقد تركزت الجهود المشتركة بين جمعية البنوك والبنك المركزي الأردني والبنوك العاملة في الأردن لإيجاد مؤشر مرجعي محلي Benchmark Rate لأسعار الإقراض بين البنوك بالدينار الأردني للآجال القصيرة (من يوم واحد إلى ١٢ شهراً). وكان الهدف من ذلك التوجه هو إيجاد منحنى عائد للسوق النقدي بالدينار الأردني، يمكن من خلاله مقارنة عوائد السوق النقدي، كما يمهد الطريق إلى إيجاد أدوات ومشتقات لأسعار الفائدة بالدينار الأردني.

اعتمدت البنوك اسم الجوديبر (JODIBOR) أي سعر الفائدة الرئيسي المرجعي للآجال القصيرة المستخدم بين البنوك والمؤسسات المالية والمستثمرين لغايات تحديد تكلفة الاقتراض بالدينار الأردني في السوق النقدي والرأسمالي، وقد تم الإعلان رسمياً عن إطلاق الجوديبر اعتباراً من ٢٠٠٥/١١/١ بعد انتهاء الفترة التجريبية للمشروع والتي بدأت في ٢٠٠٥/٨/١.

وبتوافق جميع الأطراف المعنية تم وضع معايير باعتبارها (ميثاق شرف) Code of Conduct تلتزم به أدبيا كافة البنوك المشاركة في هذا النظام. ويضع إطاراً للتعامل ضمن القيم الأخلاقية المتعارف عليها في هذا المجال.

ترتكز آلية احتساب مؤشر سعر الفائدة المرجعي الجوديبر (JODIBOR) على ما يلي :

- **عدد البنوك المشاركة :** تم اختيار عشرة بنوك وتم تفويضها بالتسعير لكافة الآجال، وكانت تلك البنوك ممثلة لكافة البنوك العاملة في المملكة : البنوك الأردنية وغير الأردنية، البنوك الكبيرة والصغيرة (البنك العربي، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، بنك المال الأردني، البنك الأهلي الأردني، بنك الأردن، بنك الاتحاد، البنك الأردني الكويتي، بنك القاهرة عمان، البنك العقاري المصري العربي، بنك عودة).

- **تسعير كافة الآجال :** تقوم البنوك العشرة بتسعير كافة الآجال باستخدام ثلاثة كسور عشرية (مدة ليلة واحدة، وأسبوع، وشهر، وثلاثة أشهر، وستة أشهر، وسنة).

- **آلية الترحيل واحتساب المعدل :** تقوم الجمعية باحتساب معدل الجوديبر لكل اجل من الآجال بعد ان يتم استبعاد أدنى سعرين وأعلى سعرين واحتساب المتوسط الحسابي البسيط للأسعار الستة المتبقية. إلا انه تم تعديل منهجية احتساب المعدل بحيث يتم استبعاد أدنى سعر وأعلى سعر فقط واحتساب المتوسط الحسابي البسيط للأسعار الثمانية المتبقية.

- **احتساب معامل الاختلاف:** ولقياس مدى تشتت الأسعار، يتم احتساب معامل الاختلاف Coefficient of Variation لأسعار البنوك العشرة وذلك بقسمة الانحراف المعياري لعشرة بنوك على معدل الأسعار لعشرة بنوك وضرب الناتج بمائة.

- **استخراج منحنى العائد:** يتم أيضاً استخراج منحنى العائد بذلك اليوم ويتم مقارنته في الاتجاه عن اليوم السابق وعن يوم ٢٠٠٥/٨/٢٩ الذي اعتبر يوم الأساس.

- **الإعلان عن أسعار الجوديبر:** يتم الإعلان عن أسعار الجوديبر في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح كل يوم عمل ويتم نشره على الموقع الالكتروني للجمعية وعلى الموقع الالكتروني للبنك المركزي.

هذا ويلاحظ أن أسعار فائدة الإقراض ما بين البنوك لكافة الاستحقاقات قد بدأت بالانخفاض التدريجي منذ بداية عام ٢٠٠٧ حتى وصلت إلى أدنى معدلاتها خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٠.

جدول رقم (٣٦)

تطور أسعار فائدة الإقراض بين البنوك - الجوديبر (٢٠٠٥ - تشرين الأول ٢٠١٠)

الفترة	2005	2006	2007	2008	2009	Oct-2010
ليلة واحدة	4.625	6.242	5.138	5.079	3.433	2.249
أسبوع	5.142	6.425	5.425	5.428	3.792	2.421
شهر واحد	6.008	6.608	5.872	5.744	4.357	2.797
ثلاثة أشهر	6.742	6.900	6.244	6.100	4.912	3.276
ستة أشهر	7.583	7.300	6.388	6.387	5.454	3.776
سنة واحدة	7.942	7.758	6.850	6.927	6.170	4.445

- المصدر: جمعية البنوك.

شكل رقم (٤٩)

تطور أسعار فائدة الإقراض بين البنوك - الجوديبر (٢٠٠٥ - تشرين الأول ٢٠١٠)

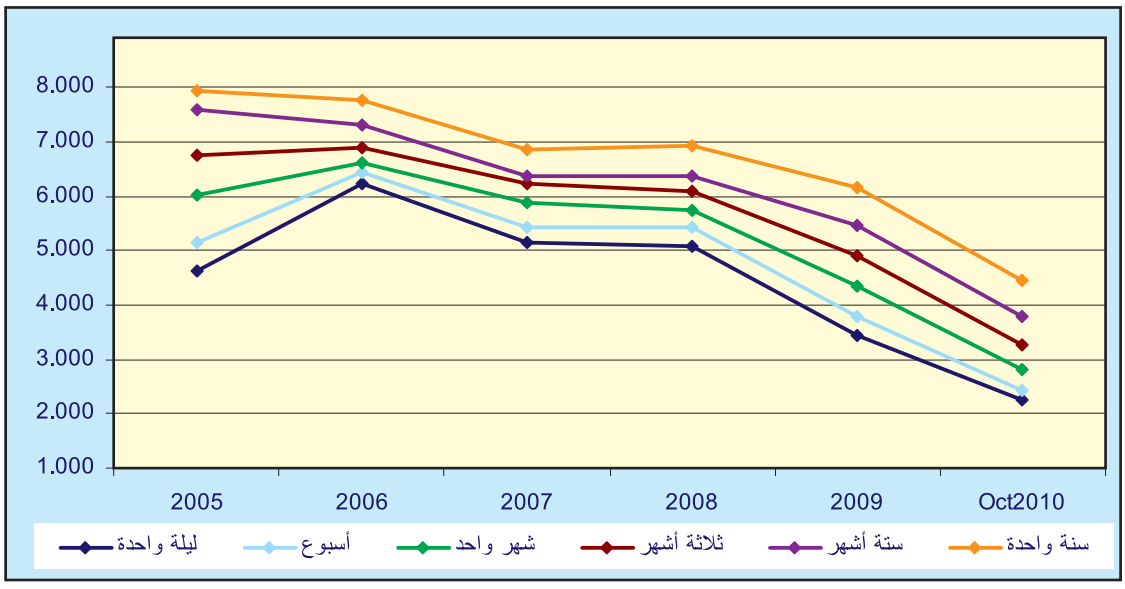

(٩-٧) تطور سعر فائدة الإقراض والاقتراض بين البنوك لليلة واحدة (السعر الفعلي والمعلن)

وفيما يتعلق بسعر فائدة الإقراض فيما بين البنوك لاستحقاق ليله واحده (السعر الفعلي والمعلن)، فقد تم احتساب هامش التسعير مقاساً بالفرق بين السعر الفعلي الصادر عن البنك المركزي مطروحاً منه السعر المعلن والصادر عن الجمعية (الجوديبر)، حيث لوحظ أن الهامش بين السعرين كان متذبذبا خلال (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩)، فقد كان الهامش يبلغ ٠,٠٠٤٪ في عام ٢٠٠٥ لكنه ارتفع ليبلغ ٠,٢٥٣٪ في عام ٢٠٠٦ ثم عاد وانخفض إلى ٠,٠٠٩٪ في عام ٢٠٠٧ ليعود بعدها للارتفاع إلى ٠,٤٣٠٪ في عام ٢٠٠٨ و٠,٧٩٪ في عام ٢٠٠٩ مسجلا بذلك أعلى هامش خلال الفترة .

جدول رقم (٣٧)

سعر فائدة الإقراض المرجح فيما بين البنوك لليلة واحدة (السعر المعلن والفعلي) (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩)

السنة	سعر فائدة الإقراض المرجح فيما بين البنوك (السعر المعلن) *	سعر فائدة الإقراض المرجح فيما بين البنوك (السعر الفعلي) **	هامش التسعير
2005	4.625%	4.629%	0.004%
2006	6.242%	6.495%	0.253%
2007	5.138%	5.147%	0.009%
2008	5.079%	4.649%	-0.430%
2009	3.433%	2.645%	-0.788%

(*): من نشرات الجوديبر اليومية الصادرة عن الجمعية.

(**): من البنك المركزي الأردني.

شكل رقم (٥٠)

أسعار فائدة الإقراض فيما بين البنوك (المعلنة والفعلية) ليلة واحدة (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩)

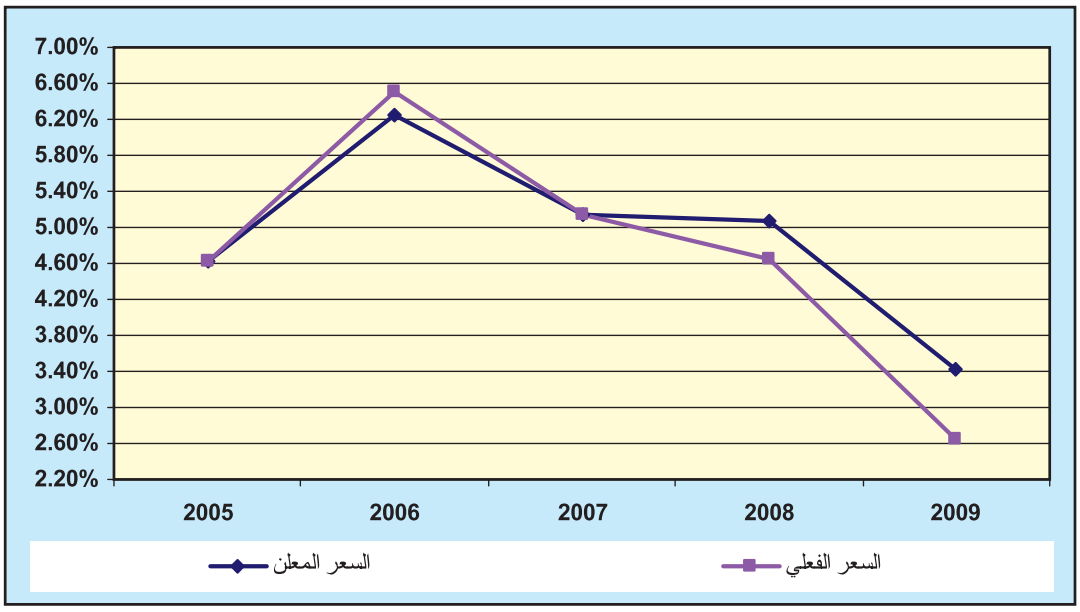

وعلى صعيد سلوك هامش التسعير الشهري خلال العام ٢٠١٠، يلاحظ أن الهامش قد بلغ ٠,٠٥٪ في نهاية شهر شباط ٢٠١٠ مسجلاً بذلك أعلى هامش خلال العام، في حين سُجِل أدنى هامش في نهاية شهر أيلول ٢٠١٠ والبالغ ٠,٠٠٤٪.

جدول رقم (٣٨)

سعر فائدة الإقراض المرجح فيما بين البنوك (السعر المعلن والفعلي) ليلة واحدة خلال عام ٢٠١٠

الشهر	سعر فائدة الإقراض المرجح فيما بين البنوك (السعر المعلن) *	سعر فائدة الإقراض المرجح فيما بين البنوك (السعر الفعلي) **	هامش التسعير
كانون الثاني - 10	2.694%	2.650%	-0.044%
شباط - 10	2.550%	2.500%	-0.050%
آذار - 10	2.180%	2.150%	-0.030%
نيسان - 10	2.156%	2.149%	-0.007%
أيار - 10	2.156%	2.149%	-0.007%
حزيران - 10	2.156%	2.150%	-0.006%
تموز - 10	2.156%	2.150%	-0.006%
آب - 10	2.156%	2.150%	-0.006%
أيلول - 10	2.157%	2.153%	-0.004%
تشرين الأول - 10	2.156%	2.150%	-0.006%
تشرين الثاني - 10	2.156%	2.150%	-0.006%
كانون الأول - 10	2.156%	2.150%	-0.006%

(*): المعدل الشهري لسعر فائدة الإقراض المرجح فيما بين البنوك (السعر المعلن) من نشرات الجوديبر اليومية الصادرة عن الجمعية.

(**): المعدل الشهري لسعر فائدة الإقراض المرجح فيما بين البنوك (السعر الفعلي) من النشرات اليومية لأسعار الفائدة على أدوات الدينار المختلفة الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

شكل رقم (٥١)

أسعار فائدة الإقراض فيما بين البنوك (المعلنة والفعلية) ليلة واحدة خلال عام ٢٠١٠

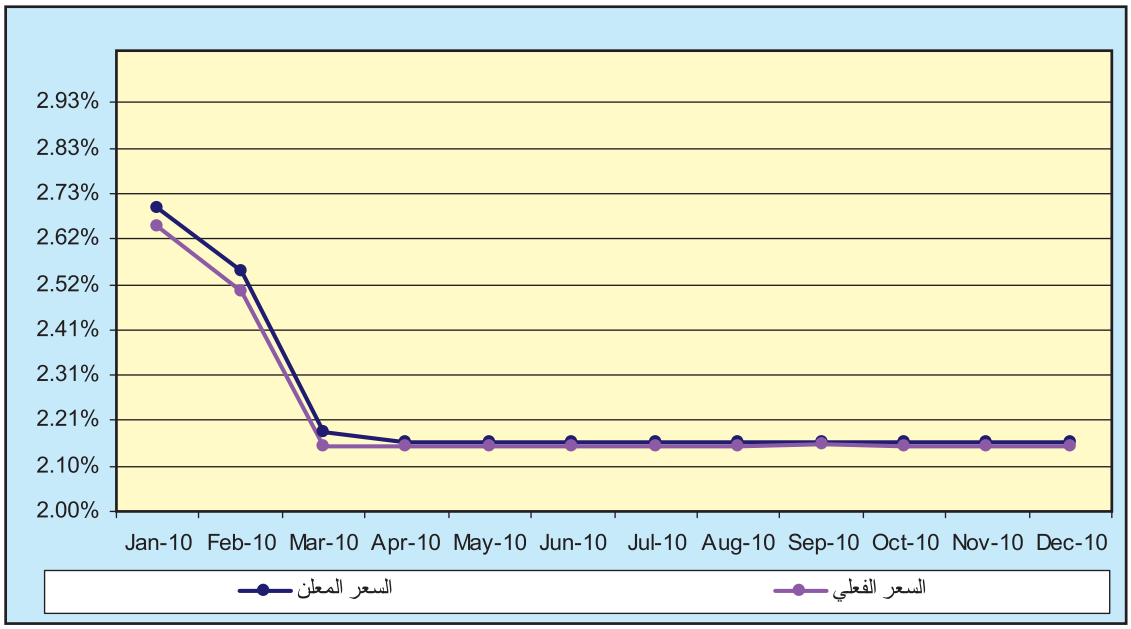

ويلاحظ من الجدول أدناه أن حجم النشاط في سوق مابين البنوك قد كان متذبذبا في الأشهر السبعة الأول من العام، فقد سُجِل أعلى حجم نشاط خلال شهر تموز ٢٠١٠، حيث بلغ مجموع المبالغ المقرضة ١٨٢٠,٤ مليون دينار نفذت من خلال ٣٨١ عملية خلال شهر تموز ٢٠١٠، ليبدأ بعدها حجم النشاط بالانخفاض منذ شهر آب ٢٠١٠ وحتى نهاية العام.

جدول رقم (٣٩)

حجم النشاط في سوق ما بين البنوك لليلة واحدة خلال عام ٢٠١٠

الشهر	عدد العمليات	مجموع المبالغ المقرضة (مليون دينار)
كانون الثاني - 10	15	62.00
شباط - 10	79	368.50
آذار - 10	125	536.50
نيسان - 10	56	211.70
أيار - 10	137	559.05
حزيران - 10	137	526.65
تموز - 10	381	1,820.40
آب - 10	299	1,560.40
أيلول - 10	239	1,124.55
تشرين الأول - 10	205	940.15
تشرين الثاني - 10	140	625.70
كانون الأول - 10	128	562.75

شكل رقم (٥٢)

تطور مجموع المبالغ المقرضة في سوق ما بين البنوك لليلة واحدة خلال عام ٢٠١٠

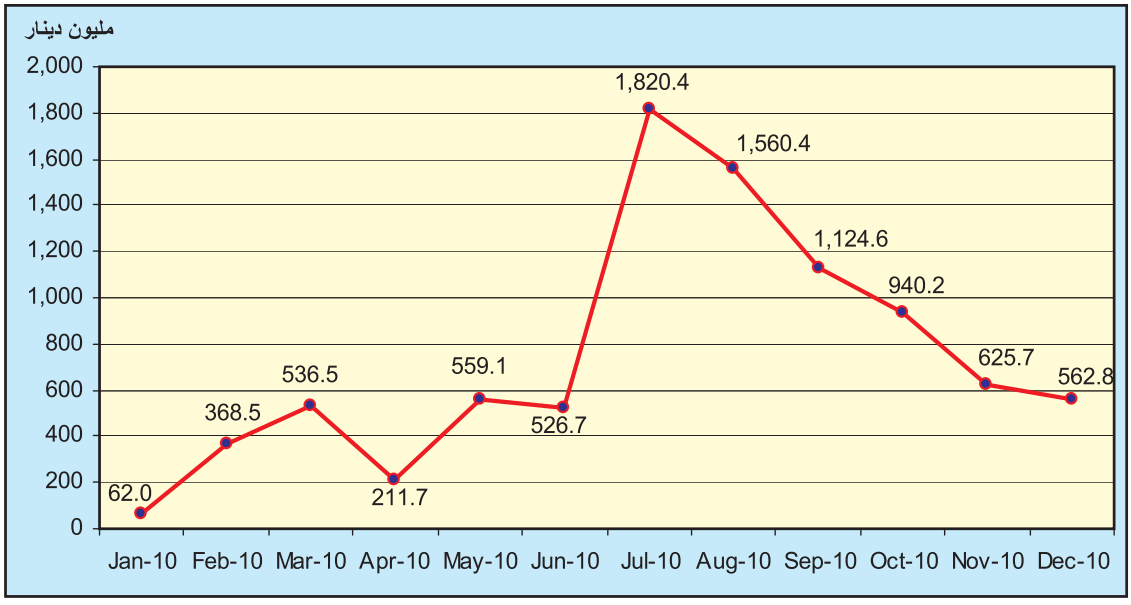

شكل رقم (٥٣)

تطور عدد عمليات الإقراض والاقتراض في سوق ما بين البنوك لليلة واحدة خلال عام ٢٠١٠

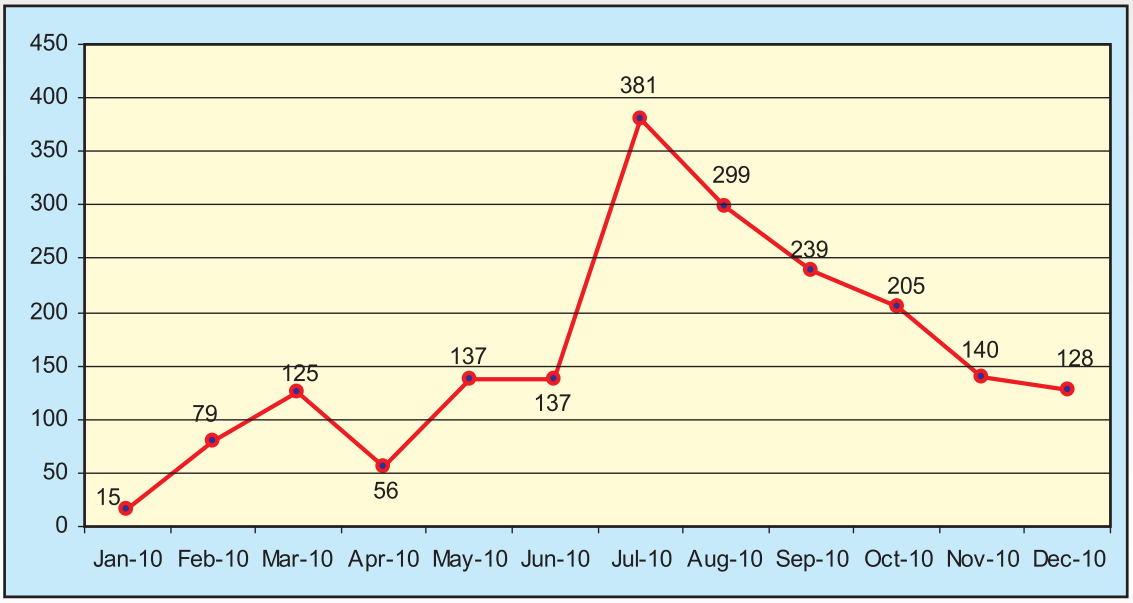

الفصل العاشر

تقاص الشيكات

(١٠-١) مقدمة

(١٠ - ٢) تقاص الشيكات

(١٠-١) مقدمة

كانت الشيكات من أهم الأدوات التي استخدمت تاريخياً ومنذ أواخر القرن التاسع عشر لتنفيذ الدفع بين الأطراف المختلفة سواء في التجارة أو على مستوى المستهلك. تم تطوير نظام مقاصة الشيكات في المملكة على عدة مراحل حيث انتقل العمل من يدوي إلى آلي في عام ١٩٩٧، إلى حين إطلاق النظام الحالي وهو نظام تقاص الكتروني يعتمد على تناقل صور الشيكات وبياناتها بشكل إلكتروني بين البنوك الأعضاء ومركز المقاصة. تم البدء بالعمل بهذا النظام اعتباراً من يوم الخميس الموافق الخامس من تموز ٢٠٠٧، ويعتبر إطلاق المشروع من الخطوات الرائدة ويهدف إلى تقليص فترة تحصيل الشيكات إلى نفس يوم العمل الذي يتم فيه إيداع الشيك في حساب المستفيد، بدلا من ثلاثة أيام عمل على الأقل حسب النظام السابق.

(١٠ - ٢) تقاص الشيكات

شهد عدد الشيكات المقدمة للتقاص تراجعاً من ١١٩٤٣,٦ ألف شيك خلال عام ٢٠٠٨ إلى ١١٤٨٤,٩ ألف شيك خلال عام ٢٠٠٩، كما وانخفضت قيمة الشيكات المقدمة للتقاص من ٤٠١٧٥,٨ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٨ إلى ٣٤٨٣٠,٦ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٩.

كما يلاحظ ارتفاع الشيكات المعادة خلال عام ٢٠٠٩ مقارنةً بما كانت عليه في العام الماضي من حيث العدد والقيمة بنسبة ٨٥,٠٪ و١٨,٠٪ على التوالي، وبالتالي ارتفعت نسبتها إلى إجمالي الشيكات المقدمة للتقاص إلى ٦,٤٣٪ من حيث العدد و٦,١١٪ من حيث القيمة. كما ارتفع عدد الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد خلال عام ٢٠٠٩ مقارنةً بما كانت عليه في العام الماضي حيث بلغت نسبتها ٤,٠٪ من إجمالي عدد الشيكات المقدمة للتقاص و٣,٩٪ من إجمالي قيمة الشيكات المقدمة للتقاص.

جدول رقم (٤٠)

تقاص الشيكات (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الشيكات المقدمة للتقاص										
العدد (ألف)	8,891.7	8,958.2	8,577.4	8,475.4	8,516.4	9,588.9	10,931.9	10,901.9	11,943.6	11,484.9
القيمة (مليون دينار)	11,622.6	12,584.6	12,904.7	14,269.2	17,058.4	22,732.2	26,521.6	30,233.7	40,175.8	34,830.6
الشيكات المعادة										
العدد (ألف)	549.2	536.7	472.2	423.9	364.1	386.4	429.4	626.6	732.0	738.2
القيمة (مليون دينار)	494.0	515.5	486.5	497.1	466.4	626.8	797.1	1,404.6	2,124.5	2,128.4
نسبة إلى عدد الشيكات المقدمة للتقاص (٪)	6.18	5.99	5.51	5.00	4.28	4.03	3.93	5.75	6.13	6.43
نسبة إلى قيمة الشيكات المقدمة للتقاص (٪)	4.25	4.10	3.77	3.48	2.73	2.76	3.01	4.65	5.29	6.11
الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد										
العدد (ألف)	...	...	255.2	237.3	204.1	209.4	240.8	357.3	418.9	462.2
القيمة (مليون دينار)	...	...	252.1	260.0	249.0	297.3	380.6	733.2	1,056.9	1,344.2
نسبة إلى عدد الشيكات المقدمة للتقاص (٪)	...	...	2.98	2.80	2.40	2.18	2.20	3.28	3.51	4.02
نسبة إلى قيمة الشيكات المقدمة للتقاص (٪)	...	...	1.95	1.82	1.46	1.31	1.44	2.43	2.63	3.86
الشيكات المعادة لأسباب أخرى										
العدد (ألف)	...	...	217.0	186.6	160.0	177.0	188.6	269.3	313.0	276.0
القيمة (مليون دينار)	...	...	234.4	237.1	217.4	329.5	416.5	671.4	1,067.9	784.3
نسبة إلى عدد الشيكات المقدمة للتقاص (٪)	...	...	2.53	2.20	1.88	1.85	1.73	2.47	2.62	2.40
نسبة إلى قيمة الشيكات المقدمة للتقاص (٪)	...	...	1.82	1.66	1.27	1.45	1.57	2.22	2.66	2.25

- المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الإحصائية الشهرية.

وفيما يتعلق بتطور تقاص الشيكات حتى نهاية شهر أيلول ٢٠١٠ ومقارنة الربع الثالث ٢٠١٠ بنفس الفترة المماثلة من العام الماضي الربع الثالث ٢٠٠٩، يلاحظ ما يلي:

- انخفاض الشيكات المقدمة للتقاص من حيث العدد وارتفاعها من حيث القيمة، فقد انخفض عدد الشيكات المقدمة للتقاص من ٢٨١٧,٨ ألف شيك خلال الربع الثالث ٢٠٠٩ إلى ٢٦٧١,٥ ألف شيك خلال الربع الثالث ٢٠١٠، أي بمقدار ١٤٦,٣ ألف شيك، بينما ارتفعت قيمتها من ٨٣٠٤,٨ مليون دينار خلال الربع الثالث ٢٠٠٩ إلى ٨٥٨٦,٨ مليون دينار خلال الربع الثالث ٢٠١٠ أي بمقدار ٢٨٢,٠ مليون دينار.
- ارتفاع الشيكات المعادة من حيث العدد وانخفاضها من حيث القيمة، فقد ارتفع عدد الشيكات المعادة من ١٨١,٢ ألف شيك خلال الربع الثالث ٢٠٠٩ إلى ١٨٢,٠ ألف شيك خلال الربع الثالث ٢٠١٠، أي بمقدار ٠,٨ ألف شيك، بينما انخفضت قيمتها من ٤٨٤,٧ مليون دينار خلال الربع الثالث ٢٠٠٩ إلى ٤٧٢,٣ مليون دينار خلال الربع الثالث ٢٠١٠ أي بمقدار ١٢,٤ مليون دينار.
- انخفاض الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد من حيث العدد والقيمة، فقد انخفض عدد الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد من ١١٦,٣ ألف شيك خلال الربع الثالث ٢٠٠٩ إلى ٩٨,٤ ألف شيك خلال الربع الثالث ٢٠١٠ أي بمقدار ١٧,٩ ألف شيك، وانخفضت قيمتها من ٣٠٦,٩ مليون دينار خلال الربع الثالث ٢٠٠٩ إلى ٢٤٢,١ مليون دينار خلال الربع الثالث ٢٠١٠ أي بمقدار ٦٤,٨ مليون دينار.

جدول رقم (٤١)

الشيكات المتداولة والمرتجعة

الشهر	الشيكات المقدمة للتقاص		الشيكات المعادة				الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد				الشيكات المعادة لأسباب أخرى			
	العدد (ألف)	القيمة (مليون دينار)	العدد (ألف)	القيمة (مليون دينار)	نسبة إلى عدد الشيكات المقدمة للتقاص (٪)	نسبة إلى قيمة الشيكات المقدمة للتقاص (٪)	العدد (ألف)	القيمة (مليون دينار)	نسبة إلى عدد الشيكات المعادة (٪)	نسبة إلى قيمة الشيكات المعادة (٪)	العدد (ألف)	القيمة (مليون دينار)	نسبة إلى عدد الشيكات المعادة (٪)	نسبة إلى قيمة الشيكات المعادة (٪)
Jul-09	944.0	2860.1	57.0	162.5	6.04	5.68	35.4	94.5	62.11	58.15	21.7	68.0	38.07	41.85
Aug-09	1009.8	2807.6	65.2	172.1	6.46	6.13	41.5	114.6	63.65	66.59	23.7	57.5	36.35	33.41
Sep-09	864.0	2637.1	59.0	150.1	6.83	5.69	39.4	97.8	66.78	65.16	19.6	52.3	33.22	34.84
***Q3-2009**	**2817.8**	**8304.8**	**181.2**	**484.7**	**6.43**	**5.84**	**116.3**	**306.9**	**64.18**	**63.32**	**65.0**	**177.8**	**35.87**	**36.68**
Oct-09	828.4	2692.3	50.2	148.7	6.06	5.52	32.0	91.3	63.75	61.40	18.2	57.4	36.25	38.60
Nov-09	878.8	2746.0	59.6	138.6	6.78	5.05	37.1	87.2	62.25	62.91	22.5	51.4	37.75	37.09
Dec-09	1157.1	3597.1	84.7	222.3	7.32	6.18	59.0	128.1	69.66	57.62	25.7	94.3	30.34	42.42
***Q4-2009**	**2864.3**	**9035.4**	**194.5**	**509.6**	**6.79**	**5.64**	**128.1**	**306.6**	**65.86**	**60.16**	**66.4**	**203.1**	**34.14**	**39.85**
Jan-10	870.5	2977.5	56.6	149.3	6.50	5.01	37.2	97.8	65.72	65.51	19.4	51.5	34.28	34.49
Feb-10	866.6	2739.1	65.6	150.4	7.57	5.49	36.9	87.5	56.25	58.18	28.7	63.0	43.75	41.89
Mar-10	985.3	3159.0	77.5	225.6	7.87	7.14	39.0	125.8	50.32	55.76	38.5	99.8	49.68	44.24
***Q1-2010**	**2722.4**	**8875.6**	**199.7**	**525.3**	**7.34**	**5.92**	**113.1**	**311.1**	**56.63**	**59.22**	**86.6**	**214.3**	**43.37**	**40.80**
Apr-10	807.7	2869.8	49.7	131.4	6.15	4.58	25.6	70.7	51.51	53.81	24.1	60.7	48.49	46.19
May-10	746.9	2228.3	50.1	133.7	6.71	6.00	29.6	82.1	59.08	61.41	20.5	51.6	40.92	38.59
Jun-10	925.9	2921.9	60.6	161.2	6.54	5.52	35.0	100.8	57.76	62.53	25.6	60.4	42.24	37.47
***Q2-2010**	**2480.5**	**8020.0**	**160.4**	**426.3**	**6.47**	**5.32**	**90.2**	**253.6**	**56.23**	**59.49**	**70.2**	**172.7**	**43.77**	**40.51**
Jul-10	799.0	2764.4	52.5	150.5	6.57	5.44	24.9	74.7	47.43	49.63	27.6	75.7	52.57	50.30
Aug-10	1016.2	3096.9	73.6	174.9	7.24	5.65	40.9	90.2	55.57	51.57	32.7	84.7	44.43	48.43
Sep-10	856.3	2725.5	55.9	146.9	6.53	5.39	32.6	77.2	58.32	52.55	23.3	69.6	41.68	47.38
***Q3-2010**	**2671.5**	**8586.8**	**182.0**	**472.3**	**6.81**	**5.50**	**98.4**	**242.1**	**54.07**	**51.26**	**83.6**	**230.0**	**45.93**	**48.70**

- المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الإحصائية الشهرية

- ملاحظة: البيانات بالجدول شهرية وليست تراكمية

* تمثل بيانات ربعية

شكل رقم (٥٤)

نسبة قيم الشيكات المعادة إلى الشيكات المقدمة للتقاص

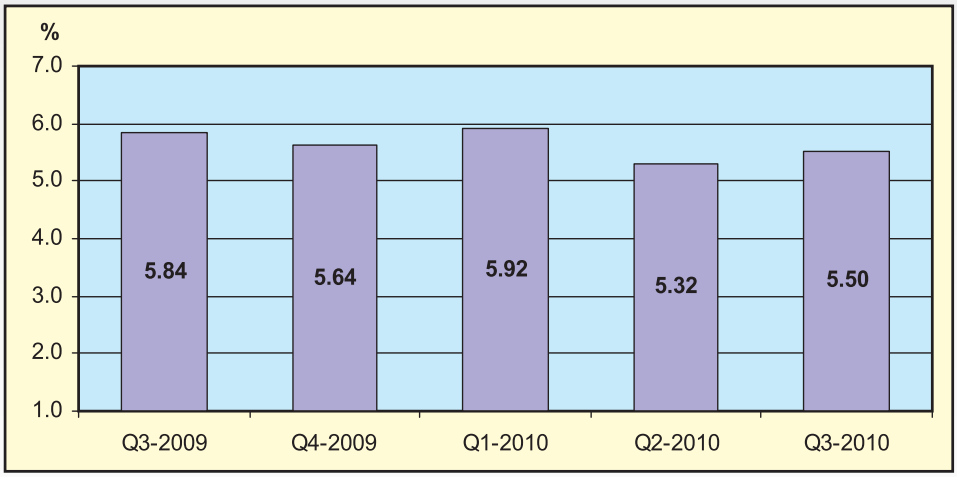

شكل رقم (٥٥)

نسبة عدد الشيكات المعادة إلى الشيكات المقدمة للتقاص

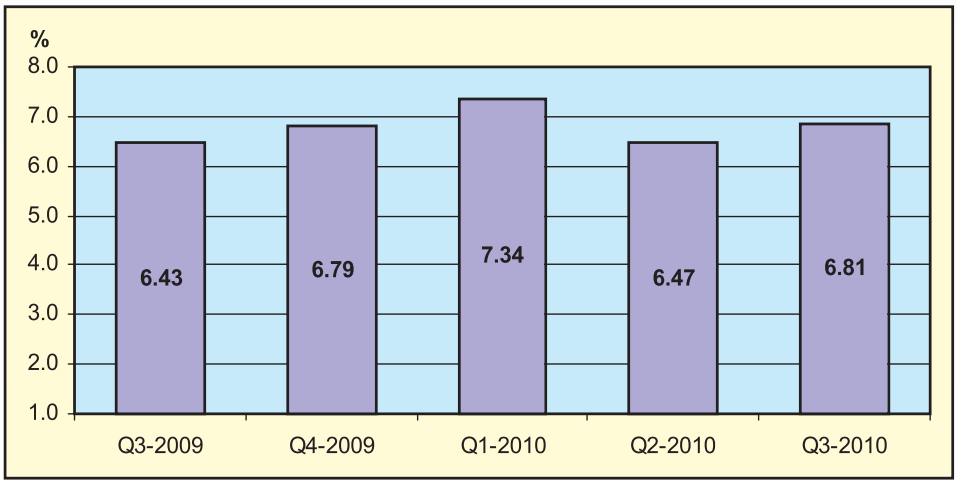

الفصل الحادي عشر

تطور الخدمات المصرفية

(١١-١) الخدمات المصرفية الجديدة

(١١ـ١) الخدمات المصرفية الجديدة

في إطار سعيها الحثيث لتحسين وتطوير خدماتها ومواكبة كل ما هو جديد في عالم الخدمات المصرفية، قامت البنوك العاملة في الأردن بإدخال مجموعة من الخدمات المصرفية الجديدة ضمن شرائح الخدمات التي تقدمها. والجدول التالي يبين أهم الخدمات المصرفية الجديدة التي قامت البنوك العاملة في الأردن بإدخالها خلال عام ٢٠٠٩.

جدول رقم (٤٢)

الخدمات المصرفية الجديدة خلال عام ٢٠٠٩

البنك	أسم الخدمة المصرفية الجديدة
البنك العربي	- تحديث الخدمات المصرفية عبر الانترنت Arabi Online. - تحديث خدمة الرسائل القصيرة المصرفية SMS Banking. - إطلاق خدمات Self Enrolment للخدمات الذاتية. - إطلاق منتج بطاقة معاً الائتمانية البلاتينية.
البنك الأهلي الأردني	**التأمين المصرفي:** - خدمات ومنتجات التأمين على الحياة: برامج أسرتي، شهادتي، حمايتي، مستقبلي، سندباد. - خدمات ومنتجات التأمينات العامة: برامج سيارتي، سكني، عيادتي، صيدليتي، مكتبي، شركتي. **برامج حسابات التوفير:** - حساب توفير أبنائي. - حساب توفير جامعتي. - حساب توفير قوشان العمر. **برنامج راتبي مقدماً:** - منح العملاء إمكانية سحب (70%) من راتبهم المحول مقدماً قبل وروده للبنك من خلال أجهزة الصراف الآلي.
بنك القاهرة عمان	- التعرف على العملاء بواسطة بصمة العين (IRIS Guard) لدى الفروع. - التداول بالعملات الأجنبية عبر الانترنت (CAB FX). - قروض تمويل سكن كريم لعيش كريم. - قروض الطلاب لتمويل الرسوم الجامعية. - تسديد فواتير شركة زين من خلال الخصم المباشر من الحساب. - توسيع نظام التقسيط اليسر ليشمل التسديد من خلال بطاقات الائتمان. - البنك المتنقل والذي يحتوي جهاز صراف آلي وخدمة عملاء. - السحب من الصراف الآلي أو إجراء أي عملية من خلال التعرف على العميل ببصمة العين دون استخدام بطاقة أو رقم سري. - قرض الصراف الآلي الفوري لعملاء البنك. - المعونة العاجلة بقيمة (5000) دينار لبعض عملاء البنك تدفع لورثتهم في حال وفاة العميل.
بنك الأردن	- البدء بخدمة الإيداع النقدي الفوري (BNA) على جهاز صراف آلي واحد في فرع الشميساني وذلك كـ Pilot للانتشار في الخدمة خلال العام 2010. - البدء بإصدار البطاقات الذكية Chip Card.

جدول رقم (٤٢): الخدمات المصرفية الجديدة خلال عام ٢٠٠٩ / تابع

البنك	أسم الخدمة المصرفية الجديدة
بنك الاستثمار العربي الأردني	- تطوير خدمة «بنك الانترنت» لتشمل خدمات أكثر وبسرعة أكبر. - استحداث خدمة إرسال رسائل قصيرة للعملاء (SMS) عن كافة حركاتهم المصرفية. - تطوير نظام دور العملاء في الفرع الرئيسي / الشميساني Q.System. - المشاركة باكتتابات أولية لصالح العملاء بأسواق أمريكا الجنوبية . - التداول بأسواق الأسهم الخليجية وأسواق الشرق الأدنى. - تأسيس مركزية دائرة الحوالات والشيكات /الواردة والصادرة. - استحداث خدمة VBV «الاستخدام الآمن للبطاقات عبر الانترنت». - استحداث برمجيات مصرفية متقدمة حديثة في البنك والبدء بالتطبيق. - ربط خدمات المتاجرة بالخزينة والاستثمارات من خلال نظام رويتر مباشرة.
البنك التجاري الأردني	تجديد برنامج حسابات التوفير.
بنك الاتحاد	- مركز الخدمة الهاتفية. - برامج القروض الشخصية. - الوديعة المدفوعة الفائدة مسبقاً. - حسابات التوفير - جوائز أقساط مدرسية.
بنك المال الأردني	- تفعيل خدمة حوالات Money Gram. - تفعيل خدمة تسديد الفواتير Ejaby.
البنك الإسلامي الأردني	- توسعة شبكة الصرافات الآلية. - التوسع في خدمات الرسائل القصيرة SMS.
البنك العربي الإسلامي الدولي	الخدمات المصرفية عبر شبكة الانترنت.
البنك العقاري المصري العربي	خدمة إعادة شحن رصيد الموبايل من خلال الموقع الإلكتروني - البطاقات المدفوعة مسبقا عن طريق الإنترنت. خدمة تسديد اشتراكات الضمان الاجتماعي من خلال الموقع الإلكتروني للبنك.
سيتي بنك	- Online Trade Reporting . - Online Arabic Manger Cheeks Issuance.
بنك ستاندرد تشارترد	دائرة الشركات الصغيرة والمتوسطة.

- المصدر : جمعية البنوك في الأردن، التقرير السنوي ٢٠٠٩.